منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/4 Part I (A)
١٩٢م ت/٤ الجزء الأول (ألف)

باريس، ٢٠١٣/٨/٢٧
الأصل: إنجليزي/فرنسي

البند **٤** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الأول (ألف)

الملخص

يرمي هذا التقرير إلى إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام.

ويقدّم الجزء الأول من هذه الوثيقة عرضاً تحليلياً شاملاً لتنفيذ البرنامج وللنتائج الرئيسية المحرزة خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي تشملها الوثيقة ٣٦م/٥.

ويشتمل هذا الجزء على قسمين:

الجزء الأول (ألف)، ويتضمن تقييماً استراتيجياً يركز على الآثار المحددة للأنشطة البرنامجية المنفذة في إطار البرامج الرئيسية الخمسة، ومعهد اليونسكو للإحصاء، والبرامج المشتركة بين القطاعات، والأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، ويغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣.

الجزء الأول (باء)، ويعرض معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في تحقيق النتائج المنشودة الخاصة بكل برنامج من البرامج الرئيسية الخمسة ومعهد اليونسكو للإحصاء، بما في ذلك النتائج المنشودة المتعلقة بالأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، وبالبرامج المشتركة بين القطاعات، ويغطي الأشهر الثمانية عشر الأولى من فترة العامين. والجزء الأول (باء) متاح على الإنترنت.

ولا تترتب على هذه الوثيقة، بحكم طبيعتها، أي آثار إدارية أو مالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٤٢.

المحتويات

الصفحة

الملخص التنفيذي ١

الجزء ألف – التقييم الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج ٥

البرنامج الرئيسي الأول – التربية ٥

البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية ١٠

البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية ١٦

البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة ٢١

البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات ٢٤

معهد اليونسكو للإحصاء ٢٨

البرامج المشتركة بين القطاعات ٣١

تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أفريقيا ٤٢

تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أولوية المساواة بين الجنسين ٤٤

الملخص التنفيذي

يلخص هذا التقرير وضع تنفيذ البرنامج خلال فترة الثمانية عشر شهراً الممتدة حتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣. وهو مقسم إلى جزئين على النحو التالي: الجزء (ألف)، الذي يركز على التقييم الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج مع التشديد بشكل خاص على الأشهر الستة الأخيرة، بما في ذلك الإنجازات الرئيسية والتدابير المتخذة لمواجهة الوضع المالي، والتحديات والدروس المستخلصة؛ والجزء (باء) الذي يركز على النتائج المسجلة في إطار كل نتيجة من النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥.

ويؤكد هذا التقرير الاتجاهات التي جرى تحديدها أصلا في التقارير م ت/٤ السابقة. وخلال فترة الـ ١٨شهراً، واصلت المنظمة **بذل جهود مكثفة لضمان تنفيذ البرنامج في سياق مالي مليء بالتحديات**:

(١) تواصلت الجهود المبذولة **لترشيد استخدام الموارد المحدودة وخفض التكاليف** حيثما أمكن، وبخاصة التكاليف الإدارية. فخلال الأشهر الستة الماضية على وجه التحديد، جرى استكمال عملية توسيع المساحة المخصصة للمكاتب إلى أقصى حدّ ممكن في موقع فونتونوا، وتمت عملية نقل قطاعي الثقافة والمعلومات والاتصال من موقع بونفان التي تلتها، ووضِعت بنية موحدة أصغر حجماً للموظفين الإداريين العاملين في المرافق المركزية، أصبحت عاملة ضمن مكتب الإدارة المالية. وبشكل عام، جرى ما يلي:

- بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، كان هناك ٢٩١ وظيفة شاغرة في إطار الميزانية العادية، وفُتح باب التوظيف أو سيُفتح في ما يتعلق بـ ٨٨ وظيفة منها نتيجة لموافقة المديرة العامة باعتبارها وظائف ضرورية لأداء مهام أساسية، لكن جرى تجميد ما مجموعه ٢٠٣ وظائف شاغرة (١٢٥ وظيفة في المقر و٧٨ في المكاتب الميدانية)؛
- ومقارنة بما جرى في المرحلة عينها من فترة السنتين الماضية، تم تخفيض المصروفات التالية إلى حد كبير: تكاليف سفر الموظفين (-٧٣٪)، والاستعانة بالخبراء الاستشاريين (-٧٠٪)، والأثاث والمعدات (-٦٤٪)، وتكاليف سفر المشاركين (-٦٠٪)، والخدمات التعاقدية (-٦٠٪)، والاستعانة بموظفين مؤقتين (-٤٥٪).

وبالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة بتعويض هذه التخفيضات إلى حد ما من خلال **إعادة تنظيم المهام والوظائف وإعادة توزيعها على النطاق الداخلي** في جميع القطاعات والمرافق. وتضمّن ذلك، خلال الأشهر الستة الماضية، زيادة فعالية الدعم المقدّم للبرنامج من خلال إعادة تنظيم قطاع إدارة خدمات الدعم وإعادة هيكلة قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور.

(٢) وكان لثقل القيود الشديدة المفروضة على الميزانية تأثير بالغ في العديد من المجالات، الأمر الذي حال دون تنفيذ المنظمة لأنشطتها خلال فترة الـ١٨ شهرا بقدر ما كان بإمكانها تنفيذه في الظروف العادية، ولا سيما على الصعيد الوطني. وكما هو مبيّن في التقارير الفردية التي قدمتها البرامج الرئيسية (أدناه)، **فقد تقلص نطاق أنشطة اليونسكو في إطار كل نتيجة من النتائج المنشودة في الوثيقة ٣٦م/٥ مقارنة بمجموعة الأنشطة المقررة أصلاً**. فقد اضطرت المنظمة، سواء في المقر أو في الميدان، إلى تأخير أو إرجاء العديد من الأنشطة، أو حتى إلغائها. وعلى سبيل التوضيح، نذكر أيضا ما يأتي:

- كان لتخفيض تمويل البرامج الإقليمية المعنية بالتعليم تأثير خاص على قدرة المنظمة على الصعيد الوطني على تلبية طلبات الدعم التي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى المشاركة مشاركة تامة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهذه هي بالتحديد الحال في المكاتب الميدانية التي لم تنجح فيها عمليات جمع الأموال.

- وفي قطاع العلوم الطبيعية، يبقى وضع التوظيف مثيراً للقلق للغاية على صعيد كل من لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والقطاع بشكل عام، بما في ذلك المكاتب الميدانية.

- وفي قطاع الثقافة، ركّزت عملية تنفيذ البرنامج على محاور العمل المتعلقة بالوثائق التقنينية الرئيسية من ١ إلى ٤، في حين لم تُنفذ الأنشطة المدرجة ضمن محوري العمل المعياريين الرئيسيين ٥ و٦ إلا عندما توفرت أموال من خارج الميزانية.

(٣) وعلى الرغم من الوضع المالي ، بُذلت جهود حثيثة لكي تتمكن اليونسكو من **تأكيد دورها القيادي في مجلات البرامج الأساسية**. وعلى سبيل التوضيح، نذكر ما يأتي:

- أطلقت اليونسكو مبادرة لمساعدة البلدان الأفريقية في المشاركة في عملية تسريع تحقيق الأهداف حتى عام ٢٠١٥، ودعمها في تصميم ورصد تنفيذ **أطر تسريع تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية** وفي وضع منهجيات تبادل بين البلدان. وخلال الاجتماع الأول (داكار، ٢٠-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣)، قام ممثلو ١٠ بلدان بتحديد أطر لتسريع عملية تحقيق أهداف التعليم للجميع.

- وفي ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٣، عُقِد **المؤتمر الدولي بعنوان "الثقافة: مفتاح للتنمية المستدامة"** في **هانغزو** بدعم من حكومة الصين والقطاع الخاص في الصين. واختُتِم المؤتمر باعتماد إعلان هانغزو الذي يدعم إدماج الثقافة كعنصر ممكن ومحرك للتنمية المستدامة ضمن السياسات والاستراتيجيات والممارسات والأهداف المستقبلية التي ينبغي تحديدها في إطار الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

- وأفضى كل من المؤتمر الدولي بعنوان **"التحدّث بأمان: ضمان حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام"** الذي تشاركت في تنظيمه حكومة كوستا ريكا واليونسكو، وإعلان سان خوسي الناتج عنه، وجائزة اليونسكو-غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة التي مُنحت للصحافية الأثيوبية ريوت أليمو، إلى تعزيز الدور الريادي الذي تضطلع به اليونسكو بوصفها داعمة لحرية التعبير والذي أُقرَّ العام الفائت من خلال اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

- وبموازاة ذلك، أسهمت اليونسكو إسهاماً فاعلاً في **المناقشات المتعلقة بفترة ما بعد عام ٢٠١٥** (انظر الوثيقة ١٩٢م ت/٨ لمزيد من التفاصيل)، من خلال تشاركها مع اليونيسيف في إعداد مذكرة بعنوان "التعليم والثقافة" وتقديمها لفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية في دورته المنعقدة في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، والدعوة إلى إدراج التعليم بوصفه مسألة شاملة لقطاعات متعددة في أهداف التنمية المستدامة كافة، وأيضاً إلى إدراج هدف محدد شامل يتمثل في تحقيق "تعليم للجميع منصف وذي نوعية جيدة مدى الحياة". وناقش الاجتماع الوزاري الاستعراضي السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٣ في جنيف مسألة "العلوم والتكنولوجيا والابتكار والثقافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية". وأسهمت اليونسكو إسهاما جوهريا في إعداد التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة للاجتماع الاستعراضي السنوي، وألقت المديرة العامة لليونسكو كلمة رئيسية خلال الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع وترأسّت **مائدة مستديرة بشأن "الثقافة والابتكار في إطار الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥"**. وجميع مشاغل اليونسكو واردة في مشروع الإعلان الذي تأجل اعتماده نظراً لقيود سياسية.

- وأخيراً، بُذلت جهود حثيثة لجعل البرنامج **أكثر تركيزاً واستهدافاً**، وفقاً لأهداف خارطة الطريق ذات الصلة بهذه المسألة[١].

(٤) وكما ورد في الوثائق م ت/ ٤ السابقة، تسنى تحقيق قدر كبير من النتائج المنشودة المبيّنة في هذا التقرير من خلال الحصول على **موارد من خارج الميزانية**. وقد سعت جميع القطاعات والمرافق والوحدات الميدانية إلى تعبئة الموارد من خارج الميزانية وإقامة الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، لصالح برامج اليونسكو. وكما يظهر في الرسم البياني الدائري أدناه (الشكل ١)، فإن الموارد من خارج الميزانية المنفذة منذ بداية فترة السنتين في

[١] حُققت أهداف خارطة الطريق ١ و٢ و٣ (خفض العدد الإجمالي لخطط العمل بما نسبته ٢٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢؛ وخفض عدد خطط العمل ذات الحد الأدنى من التكاليف التشغيلية باستثناء خطط العمل التي تستفيد من أموال من خارج الميزانية بما نسبته ٣٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢؛ وزيادة الحد الأدنى من الميزانية المخصصة لأي خطة عمل بحيث يبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار، وذلك بقدر ما تتيحه الظروف العملية).

إطار البرامج الرئيسية الخمسة تمثّل ثلثي التمويل المخصص لأنشطة اليونسكو (٦٦٪)، وهي إلى حد ما بالمستوى نفسه الذي كانت عليه في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الشكل ١: مصادر التمويل لتنفيذ البرنامج (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ – حزيران/يونيو٢٠١٣)

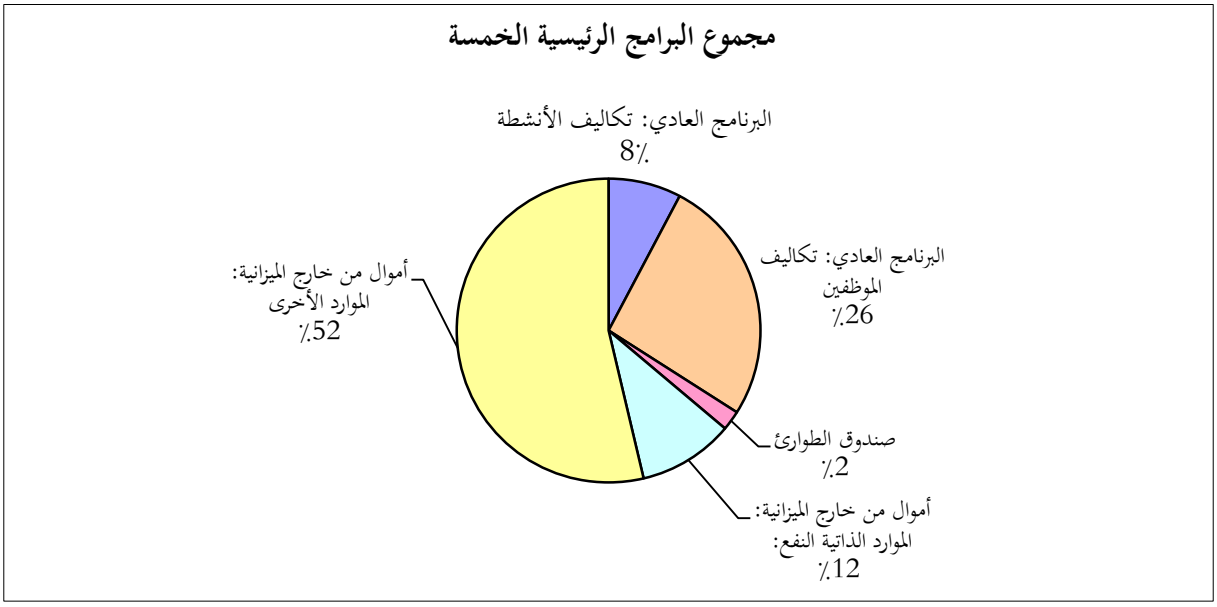

(٥) وفي ما يتعلق بفترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، قد بلغ معدل الإنفاق من الميزانية العادية على صعيد المنظمة ككل ٧٣٪ (٣٧٧,٩ ملايين دولار مقابل إجمالي المصروفات المطلوبة البالغة ٥١٧,٦ ملايين دولار). **وفي إطار البرامج الرئيسية الخمسة، بلغ معدل الإنفاق لتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج العادي ٧١,٢٪** وهو معدل أدنى بقليل من المعدل النظري للإنفاق للفترة الزمنية المنقضية البالغ ٧٥٪.

الجزء ألف – التقييم الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج

البرنامج الرئيسي الأول – التربية

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

١ – دأبت اليونسكو على المطالبة بإعطاء مكانة بارزة للتعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما أسهمت في تحديد جدول الأعمال المقبل للتعليم. وفي الإطار الأعم للمشاورة التي تقودها الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، تشاركت اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في قيادة مشاورة عالمية بشأن التعليم. وجرت مناقشات بشأن جدول الأعمال المقبل للتعليم في أربعة اجتماعات إقليمية للتعليم للجميع، ومن خلال منابر تواصل متاحة على الإنترنت، وفي إطار إعداد وثائق موجزة بشأن قضايا محددة، وفي اجتماع تشاوري عالمي (داكار، ١٨–١٩ آذار/مارس ٢٠١٣). وتمثلت إحدى نتائج اجتماع داكار في موافقة أكثر من ١٠٠ ممثل لوكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والشباب، والهيئات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، على اقتراح عنوان "تعليم وتعلّم مدى الحياة جيدان ومنصفان للجميع" كهدف تعليمي شامل لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وأُدرجت التوصيات الرئيسية التي حُددت خلال عملية التشاور في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو تقرير صدر في أيار/مايو ٢٠١٣ واقتُرح فيه اعتماد هدف "توفير تعليم عالي الجودة وتعليم مدى الحياة" كهدف تعليمي عالمي. ويتوافق ذلك توافقاً تاماً مع رؤية التعليم الخاصة باليونسكو التي تدعو منذ زمن طويل إلى اتّباع نهج شامل للتعليم من منظور التعلّم مدى الحياة وإلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة جودة التعليم. وشكلت الأنشطة الترويجية لليونسكو مساهمة كبيرة في الاقتراحات الراهنة المتعلقة بالهدف التعليمي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢ – وعلى أثر المناقشات التي جرت في الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام، أعلن عنه قام به المشاركون في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع (باريس، ٢١–٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، أعدت اليونسكو مبادئ توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء على إجراء **استعراض شامل لما حققته من إنجازات وما اكتسبته من خبرات في إطار حركة التعليم للجميع منذ عام ٢٠٠٠**، وتحديد القضايا والتحديات المستجدة، واستخلاص أبرز الدروس المستفادة وآفاق التعليم في المستقبل. وأقرت اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع (١٧ أيار/مايو ٢٠١٣) العملية الخاصة بالاستعراضات القطرية للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وتمت مناقشة العمليات الإقليمية والوطنية لتنفيذ هذه الاستعراضات في الاجتماعات التشاورية الإقليمية التي نُظمت بشأن التعليم للجميع في أفريقيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا. وسوف تُستخدم نتائج الاستعراضات القطرية في الاجتماعات الإقليمية للتعليم للجميع المزمع عقدها في عام ٢٠١٤، وفي المؤتمر العالمي للتعليم الذي ستستضيفه جمهورية كوريا في عام ٢٠١٥.

٣ – وقامت اليونسكو منذ توليها في بداية عام ٢٠١٣ مهام الأمانة في **المبادرة العالمية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن "التعليم أولاً"** بإعداد إطار عمل خاص بفرص الترويج لدعم أولويات المبادرة. وأجرت المنظمة أيضاً اتصالات وثيقة مع البلدان المساندة لمبادرة "التعليم أولاً" بغية تحديد التدابير التي يمكن أن تتخذها لتعزيز المبادرة. أما الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بمبادرة "التعليم أولاً" (واشنطن العاصمة، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، وهو اجتماع تولت توجيهه المديرة العامة لليونسكو، فقد ركز على سبل استخدام الحملات الترويجية الرفيعة المستوى لتعزيز الجهود المبذولة داخل البلدان لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف عام ٢٠١٥ للتعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. ومن أبرز الأمثلة على هذا النهج النقاشات الوزارية بشأن التعلّم للجميع التي أفضت في الأشهر الستة الماضية إلى توطيد التعاون الجاري بين اليونسكو وعدد من الشركاء لإزالة العقبات التي تحد من إمكانية الانتفاع بالتعليم ومن جودة الأنشطة التعليمية في البلدان ذات الأعداد الكبيرة من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة. ويجري في الوقت الراهن توسيع نطاق هذه العملية لتضم عدداً أكبر من الدول الأعضاء. وتشمل الأولويات الأخرى للأمانة إعداد استراتيجية ترويجية لتشجيع مجموعة الدول العشرين على دعم التعليم، ووضع مبادئ توجيهية بشأن مشاركة القطاع الخاص في العمل التعليمي، والتخطيط لتنظيم حدث بارز في نيويورك، في أيلول/سبتمبر المقبل، بمناسبة ذكرى استهلال المبادرة العالمية بشأن "التعليم أولاً"، من أجل حث قادة العالم على تعزيز التزامهم بالتعليم.

٤ – وتدعم اليونسكو الجهود المبذولة لدفع عجلة التقدم **"دفعة كبيرة"** في سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع. ففي أفريقيا، استهلت المنظمة مبادرة لمساعدة البلدان الأفريقية على المشاركة في عملية تعجيل التقدم حتى عام ٢٠١٥، ولمساندتها في وضع أطر لتعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع وفي رصد تطبيق هذه الأطر، وكذلك في إعداد إجراءات للتبادل بين البلدان. ونُظم في هذا الصدد اجتماع أول (داكار، ٢٠–٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣) قام خلاله مندوبون من عشرة بلدان بتصميم أطر لتعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. وإلى جانب ذلك، واستناداً إلى نتائج اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن **محو الأمية** (باريس، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) الذي شارك فيه وزراء للتربية ومندوبون مرموقون من أكثر من ٤٠ بلداً تواجه تحديات كبيرة في مجال نحو الأمية، تقوم اليونسكو بمساعدة البلدان المعنية على مراجعة الخطط والبرامج المتوافرة لديها لتعزيز التقدم وتسريع وتيرته.

٥ – واستهلت اليونسكو عملية لإعادة التفكير في مفهوم التعليم في ضوء التحولات الاجتماعية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، وهي تعمل على إصدار وثيقة في بداية عام ٢٠١٤ لاقتراح توجهات عالمية فيما يخص إجراء المزيد من النقاشات والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة والبحوث بشأن موضوع التعلّم في عالم يتغيّر. وأنشأت المديرة العامة في إطار هذه العملية فريقاً لكبار الخبراء المعنيين. وستستند عملية الاستعراض المزمع إجراؤها في هذا الصدد إلى رؤية التعليم المحددة في منشورين بارزين لليونسكو هما "تعلّم لتكون" (١٩٧٢) و"التعلّم: ذلك الكنز المكنون" (١٩٩٦)، وستساعد على تحديد مساهمة اليونسكو في النقاش حول جدول الأعمال العالمي للتعليم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. ولقد تم إصدار المجلد الأول في سلسلة **"التعليم يتقدّم"**، وعنوانه "التصنيف والمساءلة في مجال التعليم العالي: الاستخدامات الجيدة

والسيئة". ويقدّم هذا المجلد عرضاً شاملاً عن الأفكار المتداولة حول هذا الموضوع، كما يحدد نهوجاً بديلة وأدوات تكميلية من شأنها أن تنتج حقبة جديدة من الاستخدام الشفاف والمستنير لجداول تصنيف مؤسسات التعليم العالي.

٦ – وإضافةً إلى ذلك، سعى قطاع التربية إلى توسيع نطاق أنشطته التعاونية وإلى تحقيق التآزر وإقامة **شراكات** جديدة مع الجهات الرئيسية المعنية بالتعليم على الصعيدين العالمي والوطني. ويتجلى ذلك مثلاً في التعاون المعزز مع الشراكة العالمية من أجل التعليم التي تشارك اليونسكو في عضوية مجلس إدارتها وتسهم في عملياتها. وحصلت اليونسكو في الفترة الأخيرة على عدة منح من الشراكة العالمية من أجل التعليم (بلغ مجموعها نحو ٧,٨ مليون دولار خصصت لتمويل أنشطة تعليمية)، كما تشارك المنظمة في آلية تعاون جديدة تتولى في إطارها الإشراف على منح أخرى أو إدارتها. وعلى سبيل المثال، أُسندت حديثاً إلى اليونسكو مهمة الإشراف على مشروع تبلغ تكلفته ١٤,٥ مليون دولار، يرمي إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في النقاشات وأنشطة الرصد المتعلقة بالسياسات التعليمية في أكثر من ٥٠ بلداً.

٧ – ومن النتائج الأخرى لمساعي قطاع التربية، التعاون المعزز مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعُقدت في هذا الصدد جلسة إعلامية مشتركة للوفود الدائمة لدى اليونسكو في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣، بباريس، بغية تبادل التجارب الماضية للمنظمتين في مجال استعراض السياسات التعليمية. وأتاحت هذه الجلسة الفرصة لتقديم نتائج **عملية استعراض السياسات التعليمية** التي أجرتها اليونسكو في ماليزيا والتي أسهمت في إعداد مخطط تعليمي لهذا البلد، ولاستهلال سلسلة من عمليات الاستعراض المشتركة بين اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السياسات التعليمية. وتم الاضطلاع بنشاط مشترك ثانٍ تمثل في تنظيم اجتماع دولي للخبراء تمحور حول إدارة نظم التعليم المعقدة (باريس، ١٧–١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٣). وضمّ هذا المؤتمر مندوبين دوليين قاموا باستكشاف الآليات الفعالة للإدارة المتعددة المستويات في قطاع التعليم، كما تخلله نقاش بنّاء بين عدد من الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والممارسين المهنيين تمثل هدفه في التوصل إلى حلول تشاركية للتحديات القائمة.

٨ – **وعلى الصعيد القطري**، شاركت اليونسكو في العديد من الأنشطة والمشروعات الرامية إلى توفير المشورة بشأن السياسات العامة وإلى تدعيم القدرات الوطنية في مختلف القطاعات الفرعية للتعليم[٢]. وعلى الرغم من القيود المالية المرتبطة بالبرنامج العادي، تمكنت اليونسكو من إحراز **تقدّم** كبير **في تحقيق كل من النتائج المنشودة الثلاث عشرة** لقطاع التربية. ويُعزى ذلك بصورة كبيرة إلى القدر الكبير من الموارد الخارجة عن الميزانية التي أمكن تعبئتها. ففي ميدان **التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني** على سبيل المثال، قدّمت اليونسكو المشورة بشأن السياسات العامة في المراحل التمهيدية للمشروعات إلى ١٧ بلداً خلال فترة العامين الجارية. ومن الأمثلة على ذلك، التقرير الذي قُدّم حديثاً بشأن استعراض سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهو تقرير يتناول

[٢] يقدّم التقرير الوارد في ملحق الوثيقة ١٩٢م ت/٤ تفاصيل عن هذا الموضوع فضلاً عن معلومات بشأن التقدم المحرز في تحقيق كل نتيجة من النتائج المنشودة الثلاث عشرة المحددة في الوثيقة ٣٦م/٥.

النظم التعليمية ونظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في جمهورية لاو ويتضمن توصيات مهمة بشأن السياسات العامة. وأسفرت عملية الاستعراض المذكورة عن إقامة حوار وطني بشأن السياسات العامة أفضى إلى إعداد توصيات لمساعدة جمهورية لاو على الاستعداد للانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في عام ٢٠١٥. وفي أفريقيا، استندت اليونسكو إلى الشراكات القائمة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لتنفيذ أنشطة ترمي إلى توفير حلول لتعزيز جودة نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في عدة بلدان منها بنين وكوت ديفوار وملاوي. وأولت اليونسكو اهتماماً خاصاً لمسألتين محددتين هما التحاق الفتيات بالبرامج الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وانتقالهن من المدرسة إلى عالم العمل. وقامت المنظمة أيضاً بإسداء المشورة بشأن السياسات العامة في المراحل التمهيدية للمشروعات ووفرت أنشطة لبناء القدرات في مجال تعميم المراعاة لقضايا الجنسين في السياسات والممارسات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وأُجريت في تنزانيا وبلدان الخليج العربي دراسات مواضيعية إقليمية وقطرية بشأن تعميم المراعاة لقضايا الجنسين في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني[٣].

٩ – وفيما يخص **المعلمين**، عمدت اليونسكو في فترة العامين الحالية إلى توفير المساعدة التقنية لما يقارب ٤٠ بلداً يقع أكثر من ٥٠٪ منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتمثل أحد المعالم الهامة لفترة الستة أشهر الماضية في استهلال المشروع المعنون "تعزيز إعداد المعلمين لسد الثغرات في جودة التعليم بأفريقيا"، وهو مشروع يندرج في إطار المبادرة الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتتولى تمويله جمهورية الصين الشعبية. واستُهلت الأنشطة الرامية إلى تدعيم قدرات المؤسسات الرئيسية المعنية بإعداد المعلمين وتدريبهم، والتي تشمل عنصراً هاماً يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في ثلاثة بلدان (كوت ديفوار وإثيوبيا وناميبيا)، وقد استُكملت الدراسات الخاصة بتقييم الاحتياجات. وسعياً إلى إعداد سياسات واستراتيجيات وطنية بشأن المعلمين وتدعيمها، وفرت اليونسكو دعماً تقنياً وأنشطة خاصة بتنمية القدرات لما يناهز ٢٠ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشمل الأمثلة على الدعم المقدم للنهوض بمهارات المعلمين أنشطة لتنمية القدرات في مجال تدريس الرياضيات والعلوم (أنغولا)؛ وتدابير لتصميم وتنفيذ إطار للمنهج الدراسي الخاص بإعداد المعلمين (ليسوتو وأنغولا)؛ وأنشطة تتعلق بتدريس القضايا المستعرضة مثل التعليم من أجل التنمية المستدامة، وفيروس ومرض الإيدز (أنغولا وبوركينا فاسو). وقدّم معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا إلى أكثر من ١٥ بلداً في غرب ووسط أفريقيا دورات تدريبية شملت وحدات محددة خاصة بالنهوج التدريسية المراعية لقضايا الجنسين. وإضافةً إلى ذلك، يساعد **فريق العمل الخاص الدولي المعني بالمعلمين في إطار التعليم للجميع** ما يقارب ١٥ بلداً على إجراء تحليل للأوضاع السائدة فيها من أجل رسم سياسات وطنية للمعلمين، أو على استعراض ما يتوافر من سياسات وممارسات وطنية خاصة بالمعلمين. كما يعمل الفريق على تعزيز الوعي ونشر المعارف من خلال منتديات دولية للحوار بشأن السياسات العامة، ومن خلال شبكات للخبراء التقنيين.

---

[٣] انظر أيضاً القسم المخصص للمساواة بين الجنسين في مجال التعليم في الجزء المعنون "تنسيق ورصد الأنشطة المضطلع بها لصالح أولوية المساواة بين الجنسين".

١٠- وفي مجال محو الأمية، أُعطيت درجة عالية من الأولوية للأنشطة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، قامت اليونسكو في إطار "مشروع محو الأمية باستخدام الهواتف المحمولة" لتمكين النساء والفتيات، وهو مشروع يجري تنفيذه في سياق عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية والشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء، بتنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية في آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية والكاريبي في أواخر عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣. وتم أيضاً تدعيم القدرات في إثيوبيا وملاوي وتنزانيا من أجل تنمية المهارات الوظيفية المرتبطة بتعليم الفتيات.

النتائج المحققة في مجال تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

١١- تسنى تعبئة مبلغ إجمالي قدره **١٨٦ مليون دولار أمريكي** خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من فترة العامين لدعم التعليم. وتمت تعبئة ٤٤ مليون دولار من هذا المبلغ في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣.

١٢- وفي إطار **شراكة اليونسكو العالمية لتعليم الفتيات والنساء**، وعقب الحدث الترويجي الرفيع المستوى الذي نُظم تحت شعار "انصروا ملاله وأيدوا حق الفتيات في التعليم" (باريس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، تلقت اليونسكو مساهمة مالية سخية قدرها ٩,٦ مليون دولار قدمتها حكومة باكستان في أوائل شهر آذار/مارس إلى **صندوق ملاله** الذي أنشأته اليونسكو لدعم حق الفتيات في التعليم. ويعمل قطاع التربية حالياً على إعداد اقتراحات مشروعات لاستهلال أنشطة الصندوق. كما تعهدت مؤسستان تابعتان للقطاع الخاص بتقديم مساهمة مالية إلى الصندوق، وستستمر اليونسكو في تعبئة الدعم لصندوق ملاله من أجل النهوض بحق الفتيات في التعليم.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

١٣- ما زال الوضع المالي الراهن، الذي استوجب تخفيض الميزانية المعتمدة للأنشطة بنسبة ٥٧٪، يؤثر إلى حد كبير على تنفيذ الأنشطة البرنامجية. ويبلغ العدد الراهن للوظائف المجمدة في قطاع التربية ٦٠ وظيفة تقريباً، وهو أمر تترتب عليه آثار سلبية إضافية على القدرة التنفيذية للمكاتب الميدانية وللمقر على حد سواء. وكان لتخفيض التمويل المخصص للبرامج الإقليمية تأثير خاص في قدرة المنظمة على الاضطلاع بأنشطة قطرية للاستجابة لطلبات الدعم المستجدة الواردة من الدول الأعضاء وللمشاركة على نحو كامل في تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويسري ذلك بوجه خاص على المكاتب الميدانية التي لم تنجح في تعبئة القدر اللازم من الأموال. وتواجه المنظمة صعوبات على صعيد تنفيذ الأنشطة حتى في الحالات التي يتوافر فيها تمويل إضافي من خارج الميزانية، وذلك بسبب النقص في الموظفين وازدياد عبء العمل الواقع على عاتق الموظفين الحاليين، وهو أمر يؤثر سلباً في بعض الأحيان على جودة الأنشطة المنفذة.

التحديات التي واجهتها المنظمة لأسباب أخرى غير الوضع المالي

١٤- لا جدل في أن عملية إعداد خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ تحظى بأولوية قصوى لأن نتائج هذه العملية ستكون لها آثار بالغة الأهمية بالنسبة إلى المنظمة على مدى العقود المقبلة. وتتسم العمليات المضطلع بها حالياً بدرجة

عالية من التعقيد لأن جميع الشركاء يحاولون ترسيخ مواقفهم. ويتمثل أحد أكبر التحديات القائمة في ضمان الاتساق بين مختلف العمليات ليكون جدول أعمال التعليم وخطة التنمية الأوسع نطاقاً لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ مصاغين بطريقة جيدة ومرتكزين بوضوح على رؤية إنسانية وشاملة للتعليم، تماشياً مع الأولويات الطويلة الأجل لليونسكو. ومن الضروري بالتالي أن تقيم اليونسكو في إطار هذه العملية تعاوناً وثيقاً مع شركائها الرئيسيين مثل اليونيسيف والبنك الدولي، وأن توطد شراكاتها مع الشركاء الآخرين على غرار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية، وأن تسعى إلى إقامة شراكات مع الشركاء الجدد و/أو المحتملين.

البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية

١٥- على الرغم من القيود المالية الراهنة، حققت اليونسكو خلال فترة العامين تقدماً كبيراً في إطار البرنامج الرئيسي الثاني، وبخاصة في مجاليَ المياه العذبة والمحيطات، وفي المبادرتين المتعلقتين بالتنوع البيولوجي والهندسة، وكذلك فيما يتعلق بتعزيز مهام اليونسكو العلمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر الوثيقة ١٩٢م ت/٨). وتم التركيز بوجه خاص على الأولويتين العامتين المتمثلتين في المساواة بين الجنسين وأفريقيا، وعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويسير القطاع على المسار الصحيح لتحقيق أغلبية النتائج المنشودة الست والعشرين التي حُددت له.

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

١٦- في مجال **المياه العذبة**، تنفذ اليونسكو بنجاح أنشطة السنة الدولية للتعاون في مجال المياه (٢٠١٣) بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. فقد شارك ما يزيد على ٧٠٠ شخص من جميع المناطق في حدث إطلاق السنة الدولية المذكورة في مقر اليونسكو خلال شهر شباط/فبراير، وفي احتفالات يوم المياه العالمي لعام ٢٠١٣ التي نُظمت في لاهاي، في آذار/مارس. وتجدر الإشارة إلى أن ٩١٨ احتفالاً موازياً مرتبطاً بموضوع التعاون في مجال المياه نُظمت أو يجري التحضير لها في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك حلقة عمل بشأن "تسخير علوم المياه لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في شرق نهر النيل" (الخرطوم، السودان، ٦-٨ أيار/مايو). وإلى جانب ذلك، عُقدت الدورة التاسعة والأربعون لمكتب البرنامج الهيدرولوجي الدولي في شهر حزيران/يونيو، مما أتاح المضي قدماً في الأعمال التحضيرية المرتبطة بتنفيذ المرحلة الثامنة من البرنامج. وقد أُحرز تقدّم كبير في تنفيذ المرحلة السابعة من البرنامج، إذ نُظمت عدة فعاليات استراتيجية وتدريبية في هذا الصدد، وتم تدعيم الأنشطة البحثية في جميع المجالات المواضيعية التي يعنى بها البرنامج. ومن الجدير بالذكر أن ما يقارب ٥٠٠ شخص من ١٠٠ بلد في جميع المناطق شاركوا في المشاورات الإقليمية التي نُظمت بشأن إدارة المياه الجوفية. وجرى أيضاً تدعيم أنشطة بناء القدرات والتعاون بين مراكز الفئة ٢ وكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالمياه. وتحقق ذلك بوسائل عدة منها توفير دورات تدريبية متقدمة بشأن النظم المتكاملة لتحليل الفيضانات في آسيا، بالتعاون مع المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه؛ وبشأن تقييم الموارد المائية ورصدها في أفريقيا، بالتعاون مع المركز الدولي للتعليم وبناء القدرات والبحوث التطبيقية في مجال المياه (مركز هايدروإكس)؛ وبشأن مهارات التفاوض لمعالجة قضايا إدارة المياه، وهي دورة تدريبية توجهت إلى أكثر من ٣٠ مسؤولاً مرموقاً في لجنة حوض بحيرة تشاد. ومن

المنشورات التي أُعدت في هذا الصدد، مجلد جديد في سلسلة الكتب بشأن *الفيضانات وتغير المناخ* وضِع بالتعاون مع مطبعة جامعة كامبردج، *والمجلة* الجديدة *بشأن الهيدرولوجيا الإيكولوجية والبيولوجيا المائية* الصادرة عن المركز الإقليمي الأوروبي للهيدرولوجيا الإيكولوجية. وفيما يخص *تقرير الأمم المتحدة* الرابع *عن تنمية الموارد المائية في العالم*، تم توزيع ما يزيد على ٠٠٠ ٥٥ نسخة منه بصيغ متعددة منذ صدوره في آذار/مارس ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على الرسائل الرئيسية لهذا التقرير باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وكذلك باللغة البرتغالية.

١٧- وتم التماس خبرات اليونسكو في مجال **الحد من مخاطر الكوارث** للاسترشاد بها في إعداد تقرير الأمم المتحدة بشأن الشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من أخطار الكوارث. وتشارك اليونسكو في رئاسة أحد البرامج المواضيعية التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وإضافةً إلى ذلك، تتولى اليونسكو في الوقت الراهن مهام الرئاسة والأمانة في التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وتعليم ثقافة الصمود، وهو برنامج مواضيعي تابع لاستراتيجية الأمم المتحدة المذكورة. ويدل عمل اليونسكو في المجال المواضيعي الخاص بالعلوم والتكنولوجيا في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على الدور الريادي الذي تؤديه المنظمة في هذا الميدان. وواصلت اليونسكو بذل جهودها الرامية إلى مكافحة الجفاف في القرن الأفريقي، وذلك من خلال مكتبيْها في نيروبي وأديس أبابا. وقام عدد من المكاتب الميدانية الأخرى، بما في ذلك مكاتب جاكارتا، وسان خوسيه، وسانتياغو، وهانوي، ببذل جهود لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التخفيف من آثار الأخطار الطبيعية.

١٨- وتم تعزيز **تعليم العلوم** على جميع المستويات، وبخاصة في أفريقيا. وتحقق ذلك عن طريق حشد طاقات مجموعة واسعة من الشركاء التابعين للقطاعين العام والخاص، بما في ذلك معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين، والمجلس الدولي لرابطات تعليم العلوم، ومركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية. وجرى تقديم المساعدة التقنية إلى ملاوي لمساندتها في إعداد برامج أكاديمية لجامعتين معنيتين بالعلوم والتكنولوجيا. وتم أيضاً إنشاء المكتبة العالمية للعلوم.

١٩- وأقيمت شراكات جديدة أتاحت المضي قدماً في تعزيز **تعليم الهندسة**، وهو أمر أفضى إلى تشجيع المزيد من الشابات والشبان على العمل في ميدان الهندسة. وتم تنظيم النسخة الإقليمية الأولى لمعرض إنتل الدولي للعلوم والهندسة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، في المنطقة العربية. ويُزمع تنظيم معرض إقليمي ثانٍ من هذا النوع بمنطقة أفريقيا في وقت لاحق من هذا العام. وجرى تدريب ٦٠٠ ١ طالب مدرسي، ٥٠٪ منهم تقريباً من الفتيات، و١٢٠ طالب هندسة فضلاً عن ٨٥ معلماً بمناسبة المعرض الأول المشترك بين اليونسكو وجامعة نيجيريا بشأن العلوم والهندسة، الذي تم تنظيمه في نسوكا. وقدّمت ٦٠٠ فريق تضم طلبة جامعيين من شتى أنحاء العالم مجموعة من الأفكار بشأن الطيران المستدام خلال المسابقة الأولى التي نظمتها اليونسكو مع شركة "إيرباص" تحت شعار "أطلق العنان لأفكارك". وجرى تعزيز دور الشباب في مجال الهندسة في إطار مؤتمر مشترك بين اليونسكو والاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية، عُقد في الكويت، خلال شهر شباط/فبراير، تحت رعاية صاحب السمو أمير دولة الكويت. وقام المجلس التنفيذي، في دورته الحادية والتسعين بعد المائة، بتأييد الاقتراحين اللذين قُدما بشأن إنشاء مركزين من الفئة ٢ معنيين بالهندسة في آلبورغ،

بالدنمارك، وفي بيجين، بالصين. وسيتيح هذان المركزان توطيد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وتدعيم التدريب والتطوير المهني المستمر في مجال تعليم الهندسة.

٢٠- وكان موضوع تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة موضوع فيلم وثائقي عنوانه "Unwired" (محرومون من التكنولوجيا اللاسلكية) يسلط الضوء على الجهود التي يبذلها مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية من أجل مساعدة سكان القرى النائية في أفريقيا وغيرها من المناطق على الانتفاع بفوائد ثورة التكنولوجيا اللاسلكية. وتشجع الدورات التدريبية للمركز المذكور على استخدام المواد التي تم تدويرها، وتعتمد على الطاقة المتجددة لمدّ هذه الأدوات بالطاقة. ونظم المركز في شهر أيار/مايو حلقة العمل الدولية الأولى بشأن تسخير الطباعة الثلاثية الأبعاد والمنخفضة التكلفة لأغراض العلوم والتعليم والتنمية المستدامة. وشاركت ثلاث جامعات جزائرية خلال عام ٢٠١٣ في الدورة التدريبية المعنونة "فيزياء بلا حدود" والتي قدمها علميون تابعون لمركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية ويعملون في الفريق البحثي المعني بتجربة "أطلس" في مصادم الهيدرونات الكبير للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية.

٢١- وأتاحت مبادرة اليونسكو بشأن **التنوع البيولوجي** تعبئة الخبرات الداخلية لدعم المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. ونتيجةً لذلك، وجّهت الهيئة العامة للمنبر المذكور دعوة إلى اليونسكو لإقامة علاقات مؤسسية مع المنبر وإعادة تأكيد دورها الريادي فيما يتعلق بأهداف آيتشي الأربعة المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي وهي الأهداف ١١ (المناطق المحمية)، و١٨ (المعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين)، و١٩ (العلوم والتكنولوجيا والابتكار)، و١٠ (مكافحة تحمض المحيطات). واستمرت اليونسكو في قيادة أعمال المنبر المرتبطة بمعارف السكان الأصليين والمعارف المحلية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن حلقة العمل الدولية للخبراء والجهات المعنية بشأن "الإسهام في نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين"، وهي حدث نُظم بصورة مشتركة بين اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة وبدعم من وزارة البيئة في اليابان خلال شهر حزيران/يونيو، أسفرت عن إعداد توصيات وجّهت إلى فريق الخبراء المتعدد التخصصات التابع للمنبر الدولي الحكومي. وفيما يخص "مبادرة أرض المستقبل" الجاري تنفيذها تحت قيادة التحالف المعني بالاستدامة العالمية الذي تُعد اليونسكو عضواً فيه، فقد دخلت مرحلتها التنفيذية مع تعيين مدير مؤقت لها وإنشاء لجنتها العلمية. وستسهم هذه المبادرة في سد الثغرات التي حددها المنبر الدولي الحكومي في مجال البحوث.

٢٢- وفي عام ٢٠١٣ إدراج ١٢ **معزلاً** جديداً **للمحيط الحيوي** في برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) وتوسيع نطاق أحد معازل المحيط الحيوي القائمة، وذلك في ١٢ بلداً. وعليه ارتفع عدد المواقع التابعة للشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي إلى ٦٢١ موقعاً، منها ١٢ موقعاً عابراً للحدود، في ١١٧ بلداً. وقامت الهيئتان الإداريتان لبرنامج الماب بعد دراسة التقارير الخاصة بعمليات الاستعراض الدورية بتقديم ٣١ توصية إلى ١٤ بلداً بشأن تحسين إدارة المواقع التابعة لها. واعتمد مجلس برنامج الماب، في حزيران/يونيو، استراتيجية خروج لضمان الاعتراف بالشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي بوصفها مرجعاً دولياً يضم مواقع تظهر إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من الناحية العملية على الصعيدين المحلي والوطني،

وتسهم في تطبيق بعض أهم الاتفاقيات والمبادرات الدولية والإقليمية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، ومبادرة أرض المستقبل، والمنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وفي أفريقيا، استهلت اليونسكو مشروعاً هاماً يرمي إلى إنشاء معزل للمحيط الحيوي عابر للحدود يشمل الكامرون والكونغو وغابون، وهي بلدان تنتشر فيها أعمال التعدين وقطع الأشجار على نطاق واسع.

٢٣- وتم تدريب أكثر من ١٠٠ مسؤول على تحسين أنشطة الرصد في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وعلى وضع أدوات أكثر فعالية بشأن **السياسات العلمية**. وأتيح هذا التدريب في إطار حلقات عمل نُظمت في داكار، بالسنغال، في آذار/مارس، لستة بلدان في غرب ووسط أفريقيا، وفي مابوتو، بموزمبيق، في حزيران/يونيو، لثلاثة بلدان ناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا. وطبقاً للتوصيات الوزارية الصادرة عن الاجتماع الخامس لمجلس الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا، جرى تنظيم حلقات العمل المذكورة بالتعاون الوثيق مع المرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والمبادرة الخاصة بمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا. وانتفع ٥٠ شخصاً من راسمي السياسات في ١١ بلداً تابعاً لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأنشطة في مجال بناء القدرات على رسم السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتحقق ذلك من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية الأخيرة التي نُظمت خلال شهرَي شباط/فبراير وأيار/مايو في جنوب أفريقيا، بالتعاون مع إدارة جنوب أفريقيا للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة مانشستر، وجامعة زمبابوي. وتم تدريب أكثر من ١٥٠ مديراً لمجمعات علوم في بوغوتا، بكولومبيا، وبانجول، بغامبيا، ودرخان، بمنغوليا. كما تلقت هذه البلدان الثلاثة المشورة التقنية بشأن إنشاء مجمعات للعلوم وحاضنات للشركات المعنية بالتكنولوجيا. وعمدت اليونسكو أيضاً إلى دعم عدد من الفعاليات لتعزيز الابتكار في إيران وكرواتيا وماليزيا.

٢٤- وفي موريشيوس، تم تدشين قاعدة البيانات العالمية التابعة لمشروع "مراقبة رمال الشواطئ" والتي تتيح تنظيم عملية جمع البيانات العالمية المتعلقة بالشواطئ والمناطق الساحلية التي غالباً ما يتعذّر مراقبتها بوسائل أخرى. وجرى توزيع النسختين الإسبانية والبرتغالية للطبعة الثانية من دليل "مراقبة رمال الشواطئ" على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم، مما أفضى إلى تعزيز امتداد البرنامج، وبخاصة في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

٢٥- وفيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز مشاركة العلميات والنساء الحاملات لمعارف السكان المحليين وللمعارف المحلية، فقد تم إبرازها وتعزيزها عن طريق تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة المحددة ارتبطت بعدة مجالات منها التوعية، وبناء القدرات، والبحوث، والربط الشبكي في ميادين علمية محددة على الصعيد الإقليمي. وتواصل العمل المضطلع به لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العلوم من خلال "جائزة لوريال – اليونسكو للنساء في مجال العلوم" وعدة فعاليات دولية بارزة.

٢٦- واستمرت **لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات** في تعزيز الوعي بمخاطر تحمض المحيطات عن طريق جمع السلاسل الزمنية المتوافرة في مراكز ثابتة موزعة في شتى أنحاء العالم. وتشارك اللجنة الدولية الحكومية بنشاط في العملية المنتظمة للأمم المتحدة عن طريق توفير الدعم العلمي والتقني لمساندة فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، وتنظيم حلقات عمل إقليمية خاصة بالعملية المنتظمة، ووضع آلية لتبادل المعلومات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وذلك بغية تأمين المعلومات والاتصالات اللازمة للعملية المنتظمة. وحصلت اللجنة الدولية الحكومية في آذار/مارس على منحة لتمويل مشروع يرمي إلى إجراء عمليات قياس، على الصعيد العالمي، لعدد من المؤشرات الرئيسية التي تتعلق بالإيكولوجيا، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية، والحوكمة، في مجال البحار. وستشكل نتائج عمليات القياس هذه إسهاماً كبيراً في التقييم العالمي للمحيطات الجاري تنفيذه في الوقت الراهن لأنها ستوفر مؤشرات أساسية يمكن استخدامها في التقارير الراهنة والمقبلة الخاصة بالتقييم العالمي للمحيطات.

٢٧- ووفقاً لما طلبه فريق التنسيق الدولي الحكومي المعني بنظام الإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهندي، بدأت الجهات الإقليمية التي تقدّم خدمات الإنذار بأمواج التسونامي في أستراليا والهند وإندونيسيا بتأمين هذه الخدمات عملياً وعلى أتم وجه لمنطقة المحيط الهندي التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها اعتباراً من ٣١ آذار/مارس. ويمثل ذلك مرحلة جديدة للتعاون الإقليمي في مجال نظم الإنذار بأمواج التسونامي. وأُجريت أيضاً عمليات تجريبية للإنذار بأمواج التسونامي فضلاً عن عمليات تجريبية للإبلاغ بشأنها في كل منطقة من المناطق الإقليمية الأربع المعنية بالإنذار بأمواج التسونامي (الكاريبي، والمحيط الهادي، والمحيط الهندي، والمنطقة الشمالية الشرقية من المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط).

٢٨- وتم استعراض مشروع الخطة الاستراتيجية للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بشأن أفريقيا والدول الجزرية المتاخمة لها بمناسبة الدورة الثانية للجنة الفرعية التابعة للجنة الدولية الحكومية، التي استضافتها جنوب أفريقيا في كيب تاون، في شهر نيسان/أبريل. وركزت هذه الدورة على مجموعة من القضايا ذات الأولوية مثل التكيف مع تغير المناخ، وتدهور نوعية المياه، والتحات الساحلي، والأخطار الساحلية والبحرية، وقد شارك فيها أكثر من ٦٠ شخصاً تولوا تمثيل ١٩ دولة عضواً، فضلاً عن ممثلين لوكالات تابعة للأمم المتحدة ولمشروعات النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، ومندوبين من منظمات غير حكومية. وإضافةً إلى ذلك، فإن ٣٧ شخصاً من ١٢ بلداً ومن وكالات تابعة للأمم المتحدة وعدة منظمات إقليمية شاركوا في الدورة الثانية عشرة للجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له، التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. وتم تنظيم هذه الدورة في بنما، خلال شهر نيسان/أبريل. وأُنشئ فريق خبراء عامل معني بالنظام العالمي لرصد المناخ وتابع للجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له كي يقدّم توصيات بشأن الأولويات والتدابير الواجب اتخاذها لإنشاء نظام شامل لمراقبة المحيطات والسواحل في المنطقة التي تعنى بها اللجنة الفرعية المذكورة. وللمزيد من التفاصيل عن هذا الإنجاز وغيره، يُرجى الاطلاع على مضمون الجزء باء.

النتائج المحققة في مجال تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٢٩- تسنى تعبئة مبلغ إجمالي قدره **٧٢,٨ مليون دولار أمريكي** خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من فترة العامين، فضلاً عن مبلغ قدره ١,٩ مليون دولار في إطار الاعتمادات الإضافية. وقام كل من اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، والشبكة العالمية للأكاديميات العلمية، والمجلس المشترك بين الأكاديميات، بإعداد خطط لتعبئة الأموال. ومنحت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية

تمويلاً جديداً لمشروعات خاصة بالطاقة المتجددة في إطار عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤). وتم في عام ٢٠١٣ توقيع اتفاقات شراكة جديدة مع عدة جهات منها شركة إنتل، وشركة ل. هوفمان-لاروش المحدودة المسؤولية، وشركة بروكتر أند غامبل، ودار النشر "نايتشر بابليشينغ"، وشركة فوس أغرو، والاتحاد الدولي للرياضيات، والاتحاد الدولي لعلم البلورات.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٣٠- تأثرت جميع برامج لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والعديد من البرامج الأخرى الجاري تنفيذها في قطاع العلوم الطبيعية، إلى حد كبير بالتخفيضات التي أُجريت في الميزانية العادية وبتوقف المساهمات الطوعية للولايات المتحدة الأمريكية. وأدى ذلك إلى تراجع في الإنفاق وإلى تقويض القدرة على المشاركة بقوة، مثلما كان الوضع عليه سابقاً، في مبادرات جديدة تخص الأوساط العلمية الدولية. وتم التوصل إلى بعض الحلول لتوزيع الأنشطة التي كانت تموَّل سابقاً من مصادر أمريكية خارجة عن الميزانية على عدد من المنظمات الشريكة لليونسكو. وفي حين أتاحت هذه الحلول مواصلة عمل اللجنة الدولية الحكومية، فإن النقص في الموارد حد من تأثير اللجنة ومن دورها في ضمان استدامة عمليات المراقبة والخدمات الخاصة بالمحيطات. وما زال الوضع المتعلق بالموظفين يثير قلقاً بالغاً في إطار لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وفي قطاع العلوم الطبيعية برمته، بما في ذلك في الميدان. ولقد اعتمد البرنامج الرئيسي الثاني، قدر المستطاع، مجموعة من التدابير المتكاملة ترمي مثلاً إلى التركيز على الأولويات والمجالات التي تتولى فيها اليونسكو أدواراً ريادية واضحة؛ وضمان تنفيذ الخدمات الخاصة بالالتزامات النظامية باستخدام ميزانية مخفضة؛ وتعبئة موارد وشراكات إضافية باتّباع نهج أكثر شمولاً؛ والاستعانة بخبرات الموظفين بمزيد من النشاط؛ واستكشاف طرائق لتنفيذ الأنشطة من خلال المعاهد والمراكز (من الفئتين ١ و٢) والشبكات المنتسبة إلى اليونسكو. وعلى الرغم من هذه التدابير، بقي التقدم المحرز في تحقيق النتائج المنشودة ٧ و١٠ و٢٣ دون المستوى المطلوب قياساً إلى الأهداف المحددة في هذا الصدد.

التحديات التي واجهتها المنظمة لأسباب أخرى غير الوضع المالي

٣١- يصعب تعبئة الموارد في المقر وعلى الصعيد القطري بدون توافر الحد الأدنى من الأموال اللازمة للانطلاق في تنفيذ الأنشطة. وبالنظر إلى البيئة الشديدة التنافس التي تنشط فيها وكالات الأمم المتحدة لتعبئة الأموال، يكمن أحد التحديات الكبيرة التي تواجهها المنظمة في تحديد شروط أساسية للتمويل تتيح تصميم برامج كفيلة بتلبية احتياجات الدول الأعضاء وتضمن في الوقت عينه اجتذاب أموال خارجة عن الميزانية من الجهات المانحة. وفي مجال السياسات العلمية، ترتبط التحديات الرئيسية بضرورة تأمين مشاركة مستمرة في الأجل الطويل، وبالأوضاع السياسية الصعبة في بعض البلدان وتبدّل كبار المسؤولين في الحكومات. وعلاوةً على ذلك، ينبغي تكريس جهود جديدة لتدعيم قدرة المؤسسات المنتسبة (الكراسي الجامعة ومراكز الفئة ٢) على تعزيز مساهمتها في تنفيذ البرنامج.

البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

٣٢- في مجال **أخلاقيات البيولوجيا**، صدر تقريران للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا بشأن السياسات العامة، أحدهما بعنوان "الضعف البشري والسلامة الشخصية"، صدر في شكل كتيّب في نيسان/أبريل ٢٠١٣، والآخر بعنوان "نظم الطب التقليدي وما تنطوي عليه من آثار أخلاقية"، نُشر على الإنترنت في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتم توزيع هذين التقريرين بسرعة من خلال أنشطة محددة في مجال بناء القدرات، والعمل جارٍ لترجمتهما إلى اللغتين الإسبانية والتركية ولنشرهما في مجلات أكاديمية مثل المجلة السنوية للعلوم والأخلاقيات التي يصدرها المعهد الألماني المعني بالعلوم والأخلاقيات. وقدمت الدورة العشرون للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا التي عُقدت في سيول، بجمهورية كوريا، في حزيران/يونيو ٢٠١٣، فرصة لمواصلة تعزيز التأمل في القضايا الأخلاقية والقانونية التي تطرحها البحوث المتعلقة بعلوم الحياة وتطبيقاتها. وقررت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا أن تركز عملها على تحديد مبدأ تشاطر المنافع (المادة ١٥ من الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان) وعلى التحديات المعاصرة لأخلاقيات البيولوجيا فيما يتعلق بالمجين البشري وحقوق الإنسان. ونظمت اليونسكو مع محكمة العدل العليا في المكسيك والمجلس القضائي الاتحادي حلقة عمل بشأن تعزيز الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان. ولم تقتصر النتيجة الأهم لحلقة العمل على تعريف السلطات القضائية بمفهوم أخلاقيات البيولوجيا وبالإعلان العالمي، بل تمثلت أيضاً في استهلال نقاش بشأن سبل إدراج أحكام الإعلان العالمي في التشريعات الوطنية. وشملت أنشطة بناء القدرات التي تم الاضطلاع بها في هذا الصدد دورة تدريبية للجنة الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا في ماليزيا ودورة دراسية بشأن أخلاقيات البيولوجيا والمسؤولية المهنية توجهت إلى عدد من القضاة وتم تنظيمها في أيار/مايو ٢٠١٣، بجامعة نابولي (إيطاليا)، مع مجموعة من الشركاء منهم كرسي اليونسكو الجامعي المعني بأخلاقيات البيولوجيا في جامعة حيفا، والمركز الأمريكي الوطني لمحاكم الولايات، والمنظمة الدولية للتدريب القضائي، ورئيس اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا. واستكمل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وقطاع الاتصال والمعلومات عملية إعداد وحدة تدريبية خاصة بأخلاقيات البيولوجيا تم إدراجها في طبعة "منهاج اليونسكو النموذجي لتدريس الصحافة" التي صدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٣. والعمل جارٍ في جامعة غانغنونغ-ووبجو الوطنية، بجمهورية كوريا، لاختبار منهاج اليونسكو الأساسي لتعليم أخلاقيات البيولوجيا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، نشرت اليونسكو على الإنترنت جميع وثائق المؤتمر الخاص بقضايا الجنسين وأخلاقيات البيولوجيا الذي نُظم في كازان، بجمهورية تتارستان (٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

٣٣- وبالنسبة إلى موضوع **مكافحة المنشطات في مجال الرياضة**، فإن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة (٢٠٠٥) وصل إلى ١٧٤ دولة طرفاً. وفي حين أظهرت عملية رصد تطبيق الاتفاقية ارتفاعاً في نسبة امتثال الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية، ما زال التعاون بين السلطات الحكومية والهيئات الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي يحتاج إلى تحسين مستمر. وجرى تعزيز قدرات الدول الأعضاء من خلال المشروعات الثلاثة

عشر التي تبلغ تكلفتها الإجمالية ٠٠٠ ٢٧٠ دولار أمريكي والتي تمت الموافق عليها في إطار صندوق القضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة. وقد شارك في المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، الذي نُظم في برلين، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وزراء للتربية وممثلون حكوميون آخرون من أكثر من ١٢١ بلداً. وتضمن "إعلان برلين" توصيات بشأن الحد من ظاهرة الفساد في مجال الرياضة، وتقاسم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للرياضة بمزيد من الإنصاف، وضمان انتفاع الجميع، ولا سيما النساء والأشخاص المعوقين، بالأنشطة الرياضية.

٣٤- وفيما يتعلق **بالشباب**، وتماشياً مع استراتيجية اليونسكو بشأن الشباب الأفريقي، استُكملت عملية استعراض السياسات الخاصة بالشباب في كل من ليبيريا وبوروندي. ومن المزمع استكمال عملية استعراض السياسات المضطلع بها في زامبيا بقيادة اليونسكو بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣. وأُعدت في غانا، بدعم من اليونسكو، خارطة طريق لإنشاء برلمان وطني للشباب في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالشباب. وتم اعتماد خارطة الطريق هذه خلال منتدى استشاري وطني. ونظمت اليونسكو في المغرب مشاورة للشباب ("جامعة الشباب") ستسهم نتائجها في العملية الجارية لإعداد استراتيجية وطنية متكاملة بشأن الشباب. وأجرت اليونسكو في مصر دراسة أولية بشأن شواغل الشباب الرئيسية سوف يُسترشد بها في عملية رسم السياسات العامة التي تجري مناقشتها الآن مع السلطات الوطنية. وإضافةً إلى ذلك، تعاونت المنظمة مع الكراسي الجامعية ومعاهد الفئة ٢ التابعة لها لبناء قدرات الشباب فيما يخص إنشاء المشروعات الاجتماعية، والمهارات القيادية، وثقافة السلام، ولإشراكهم في أنشطة ترتبط بتنمية المجتمعات المحلية. واستهلت اليونسكو في بوركينا فاسو وملاوي برنامجاً تدريبياً رائداً بشأن إنشاء المشروعات الاجتماعية وثقافة السلام، يشارك فيه ٦٠ شابة وشاباً. وفي زامبيا وكينيا، شرعت المنظمة، استناداً إلى نهج يقوم على التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والجنوب، في تنفيذ برنامج بشأن المهارات القيادية يقدّم دورات تدريبية إلى ٣٢ ميسِّراً من الشباب و١٥٠ شابة وشاباً شديدي الضعف من ثلاث مجتمعات محلية ريفية، باتوا اليوم يعدّون مشروعات متابعة خاصة بالمجتمعات المحلية. واستُكملت في غانا وسيراليون دورات تدريبية تمت بقيادة عدد من الشباب، ومشاورات شبابية، ومناقشات أُجريت في إطار مجموعات تركيز لتعزيز مشاركة الشباب السلمية في العمليات الانتخابية. وقُدم في القيروان، بتونس، تدريب بشأن المواطنة في صفوف الشباب، ارتكز على دليل اليونسكو التدريبي المراعي لقضايا الجنسين والخاص بالديمقراطية (أيار/مايو ٢٠١٣). وفي إطار فريق عمل الأمم المتحدة الخاص المعني بالتربية المدنية والذي تتولى اليونسكو قيادته، تم توفير الدعم لوزارة التربية في تونس لمساعدتها على وضع استراتيجية وطنية للتربية المدنية.

٣٥- وعمدت اليونسكو أيضاً إلى توفير الدعم لكل من ميانمار ومنغوليا وتوكيلاو لمساندتها في رسم سياسات عامة خاصة بالشباب. واتخذت المنظمة مجموعة من التدابير في إندونيسيا لتمكين الشباب والأشخاص المعوقين الذين يعيشون في المناطق المحرومة بوجه خاص، من المشاركة في صنع القرارات على صعيد المجتمعات المحلية.

٣٦- وفيما يخص **الاندماج الاجتماعي** وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، فإن منهجية تقييم مدى شمول السياسات العامة هي في طور الإعداد وتخضع لاستعراض عدد من الأقران في اللجنة الاستشارية العلمية التابعة لبرنامج موست وخبراء آخرين. وشكلت نتائج حلقة العمل الدولية التي نُظمت في إطار برنامج موست التابع لليونسكو بشأن "تقييم السياسات العامة الاجتماعية من حيث مدى شمولها وتأثيرها" (آذار/مارس ٢٠١٣) إسهاماً كبيراً في عملية جمع البيانات بشأن أحدث التطورات والمؤشرات في عدة مجالات، ولا سيما فيما يخص مراعاة قضايا الجنسين. ويتجلى ذلك في المنهجية التي يجري اختبارها حالياً في ثلاث مناطق وتسعة بلدان (بوركينا فاسو والنيجر والسنغال في منطقة أفريقيا؛ ولبنان والمغرب والأردن في المنطقة العربية؛ وغواتيمالا وهندوراس والسلفادور في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي). واليونسكو بصدد إجراء دراسة بشأن الاندماج الاجتماعي للنساء، ستساعد حكومة هاييتي في إعداد سياسة محددة للمساواة بين الجنسين. وأخيراً، أُنشئت سبع لجان وطنية جديدة تابعة لبرنامج موست على صعيد الدول الأعضاء.

٣٧- وشاركت اليونسكو بنشاط في إعداد التقرير المواضيعي عن الشباب **والهجرة** الذي سيصدر في صيف ٢٠١٣ عن الفريق العالمي المعني بالهجرة، وكذلك في المنشور الذي يزمع إصداره قريباً بمناسبة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية على الصعيد الدولي الذي ستستضيفه الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. واستُهلت المبادرة الخاصة بالهجرة الداخلية في الهند والتي يدعمها فريق الأمم المتحدة القطري، بغية دعم الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبلد استناداً إلى نهج ثلاثي الركائز يجمع بين البحوث والسياسات والترويج. وأصبحت هذه المبادرة شبكة غير رسمية تضم ٢٠٠ عضواً من باحثين ومنظمات غير حكومية وراسمي سياسات ووكالات تابعة للأمم المتحدة وشركاء رئيسيين. واستهل مكتب اليونسكو في الصين، بالتعاون الوثيق مع جامعة يونان في بيجين، مشروعاً يرمي إلى زيادة الوعي في صفوف جميع الجهات المعنية وإلى تعزيز احترام حقوق المهاجرات وتدعيم قدراتهن وضمان انتفاعهن بعمل لائق وبالتعليم وبأماكن للسكن من أجل تحسين اندماجهن الاجتماعي وإعداد سياسات لمنع العنف والتمييز ضد النساء.

٣٨- وأسهمت اليونسكو في "الاستعراض الدوري الشامل" الذي أجراه مجلس الأمم المتحدة **لحقوق الإنسان** بشأن البلدان الثمانية والعشرين المزمع استعراض الأوضاع السائدة فيها خلال الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل اللتين ستُنظمان في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١٤، على التوالي.

٣٩- وتم افتتاح مركز جديد من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو هو "المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان" (بوينس آيرس). وعقد مجلس إدارة هذا المركز الاجتماع الأول له في آذار/مارس ٢٠١٣. وإلى جانب ذلك، وقّعت حكومة أوروغواي اتفاقاً رسمياً لإنشاء شبكة للسلطات الوطنية تعنى بمناهضة التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٤٠- وقام التحالف الأوروبي **للمدن** لمناهضة العنصرية، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، باستهلال حملة توعية لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب في أوروبا ارتكزت على شريط فيديو تمت مشاهدته وعرضه في عدة شبكات تلفزيونية وطنية ودولية، وكذلك باستخدام الإنترنت والقناة الخاصة باليونسكو على موقع يوتيوب.

٤١- وبالنسبة إلى *التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية* المعنون "**تغير البيئات العالمية**"، وهو تقرير يتم إعداده بالتشارك مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، فما زال العمل متواصلاً لإصداره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأُحرز تقدّم في تسخير إسهامات العلوم الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك أخلاقيات البيئة، لتعزيز الاستجابات التي توفرها السياسات الوطنية. وتحقق ذلك من خلال سلسلة من المشروعات المحددة الهدف تقضي بالتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة موضوع التكيف مع تغير المناخ في مناطق تعاني بشدة من أوجه الهشاشة في الكاريبي ومنطقة الساحل ووسط آسيا. والعمل جارٍ في غرب أفريقيا، من خلال البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن تغير المناخ، لتدعيم قاعدة المعارف الجامعة للتخصصات ودون الإقليمية المتعلقة بتغير المناخ من أجل دعم الاستجابات المستنيرة في السياسات العامة. وقامت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية خلال دورتها العادية الثامنة التي عقدتها في براتيسلافا (٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣) باعتماد تقريرين لها عنوانهما "أسس لإطار خاص بالمبادئ الأخلاقية والمسؤوليات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ" و"القضايا الأخلاقية المرتبطة بإدارة العلوم والعلاقة بين العلوم والمجتمع". وإضافةً إلى ذلك، قام فريق الخبراء الخاص الذي أُنشئ للنظر في القضايا التقنية والقانونية المتعلقة بالمراجعة المحتملة لتوصية عام ١٩٧٤ بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي بإصدار التقرير الذي كُلِّف بإعداده (انظر الوثيقة ١٩٢م ت/١٠).

النتائج المحققة في مجال تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٤٢- واصل القطاع جهوده الرامية إلى تعبئة موارد من مصادر خارجة عن الميزانية العادية في سبيل تنفيذ البرنامج وحصل على مساهمات عينية من عدد من الشركاء والدول الأعضاء مثل أذربيجان ونيجيريا وألمانيا وجمهورية كوريا وماليزيا. واستقبل برنامج مكافحة المنشطات خبيراً تابعاً للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات تمت إعارته للبرنامج لمدة سنة. وحظي المنتدى الثامن للشباب، حتى شهر تموز/يوليو ٢٠١٣، بدعم مالي من فنلندا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

٤٣- وأتاحت الشبكات والشراكات التي أقامها برنامج أخلاقيات البيولوجيا مع وكالات خارجية تنفيذ عدد من الأنشطة في عام ٢٠١٣ باستخدام مساهمات عينية.

٤٤- ووصلت الأموال الخارجة عن الميزانية التي تسنى تعبئتها خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية إلى ٣٥ ٣٣٠ ٩٣٨ دولاراً أمريكياً. ويغطي هذا المبلغ مشروعات ذاتية النفع خاصة بمكتب اليونسكو في برازيليا تبلغ تكلفتها ١٥٢ ٢٦٣ ٢٩ دولاراً.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٤٥- كان لتقليص ميزانية خطط العمل الخاصة بالبرنامج الرئيسي الثالث بنسبة ٣١٪ تأثير على الفعالية العامة للبرنامج. وفي حين ركزت خطط عمل البرنامج الرئيسي الثالث على المجالات البرنامجية الأربعة ذات الأولوية (أخلاقيات البيولوجيا، والاندماج الاجتماعي، والشباب، والأبعاد الاجتماعية للتغير البيئي العالمي)، فإنها أتاحت أيضاً تنفيذ أنشطة نظامية. وفيما يخص الأولويات الأخرى المتوائمة مع قرارات الهيئتين الرئاسيتين وأنشطة بناء القدرات على الصعيد القطري، فقد تم تمويلها بصورة رئيسية من صندوق الطوارئ. ولن يتمكن القطاع من تحقيق المجموعة الكاملة من النتائج المنشودة التي تمت الموافقة عليها في الوثيقة ٣٦م/٥ قبل حدوث النقص في التدفقات النقدية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى ما يلي:

سيتعذر تلبية الطلب المتزايد للجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا على أنشطة بناء القدرات والتدريب تلبية كاملة، الأمر الذي سيؤثر على امتداد أعمال اليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا وعلى عمقها، وبخاصة على فعاليتها في مساندة الفئات المحتاجة. وفيما يتعلق بمشروع مساعدة لجان أخلاقيات البيولوجيا، فإن التدابير اللازمة للوفاء بالتزامات اليونسكو الممتدة على ثلاث سنوات فيما يخص مساعدة بعض اللجان الوطنية الجديدة المعنية بأخلاقيات البيولوجيا، والاستجابة لطلبات الدول الأعضاء المهتمة بإنشاء لجان جديدة من هذا النوع، ستبقى معلقة إلى حين تحديد مصادر تمويل جديدة؛

جرى تعليق العمل المضطلع به في إطار البرنامج الرئيسي الثالث لوضع مؤشرات محددة خاصة باليونسكو تتيح تقييم مدى مراعاة السياسات العامة لمسألة الاندماج الاجتماعي، ولكن العملية الرامية إلى وضع إطار لهذه المؤشرات ما زالت جارية؛

تم تعليق عمليات الاستعراض الوطنية للنظم البحثية الخاصة بالعلوم الاجتماعية؛

سعياً إلى ضمان التركيز على النتائج الرئيسية المرجو تحقيقها في مجال التغير البيئي العالمي، جرى تجميد عدد من الأنشطة المتعلقة بأخلاقيات البيئة وأخلاقيات التكنولوجيات الناشئة؛

تم تخفيض ميزانية البرنامج العادي المخصصة للمنتدى الثامن للشباب: جرى تقليص مدة المنتدى إلى ثلاثة أيام، وتم تخفيض عدد الجلسات العامة وتقليص نفقات الترجمة الفورية في إطار حلقات العمل. والعمل جارٍ لإقامة شراكات جديدة ولتعبئة أموال من خارج الميزانية. وتم أيضاً تنفيذ عدد من الحلول الابتكارية.

التحديات التي واجهتها المنظمة لأسباب أخرى غير الوضع المالي

في حين أظهرت عملية رصد تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة ارتفاعاً في نسبة الامتثال لأحكام الاتفاقية، ما زال التعاون بين السلطات الحكومية، بما في ذلك السلطات القضائية والجمارك والشرطة، والهيئات الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي يحتاج إلى تحسين مستمر؛

الطابع المعقد لقضايا الشباب وللتدابير المتخذة على الصعيد الوطني في سبيل معالجتها. ولا يتوافر القدر الكافي من الوعي بأن قضايا الشباب في السياسات العامة يجب ألا تُعالج في "صوامع منعزلة" (في الوزارات المختصة)، بل ينبغي معالجتها استناداً إلى نهج شامل ومنسق يكفل مشاركة جميع الوزارات في تصميم إطار متكامل للسياسات الخاصة بالشباب. ففي الكثير من الحالات، تقوم كل وزارة بمعالجة قضايا الشباب بمعزل عن غيرها من الوزارات القائمة في البلد عينه.

البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

٤٦- أنجزت اليونسكو خلال فترة العامين المستعرضة خطوتين مهمتين في الحملة الترويجية العالمية التي تضطلع بها لضمان مراعاة أهمية الثقافة في خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. ففي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، عُقد **المؤتمر الدولي المعنون "الثقافة عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة"** في مدينة **هانغجو**، وذلك بدعم من حكومة الصين والقطاع الخاص الصيني. وأسفر هذا المؤتمر عن اعتماد إعلان هانغجو الذي ينص على دعم إدراج الثقافة بوصفها وسيلة وقوة دافعة لتحقيق التنمية ضمن السياسات والاستراتيجيات والممارسات المقبلة وفي الأهداف التي ستُحدد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان هذا المؤتمر أبرز حدث دولي رفيع المستوى يُنظم بشأن دور الثقافة في عملية التنمية منذ مؤتمر ستوكهولم في عام ١٩٩٨. وبعد مرور أسابيع قليلة على انعقاد المؤتمر، عقد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٢ حزيران/يونيو، **نقاشاً مواضيعياً بشأن تأثير الثقافة في التنمية المستدامة** دعا خلاله الأمينُ العام للأمم المتحدة وعددٌ من الوزراء وصانعي القرارات إلى إدراج الثقافة على نحو واضح في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشهد الحدثان المذكوران مشاركة واسعة جداً على أعلى المستويات وأسفرا عن تأييد سياسي جديد وهو أمر هام بالنسبة إلى المناقشات التي ستعقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٧- وواصل قطاع الثقافة في إطار عمله التقنيني تنفيذ **برامج لبناء القدرات** على الصعيد القطري من خلال المكاتب الميدانية. وركز القطاع تركيزاً خاصاً على منطقة أفريقيا وسعى في الوقت عينه إلى بلوغ **نسبة أعلى من النساء المشاركات والخبيرات والمستفيدات**. وقامت لجنة التراث العالمي في الدورة التي عقدتها في بنوم بنه، بكمبوديا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٧ حزيران/يونيو، بإدراج ١٩ موقعاً في قائمة التراث العالمي شملت **أول موقع عابر للحدود الوطنية في أفريقيا**، كما استعرضت ١٦٧ تقريراً بشأن حالة صون عدد من المواقع. وقررت اللجنة إدراج مواقع التراث العالمي الستة للجمهورية العربية السورية في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر بغية استرعاء الانتباه إلى المخاطر التي تتعرض لها هذه المواقع. وأُنشئ أيضاً صندوق خاص لحماية **التراث الثقافي السوري**. وإلى جانب ذلك، استُهلت حملة لتعبئة الأموال للصندوق الدولي للتنوع الثقافي المرتبط باتفاقية عام ٢٠٠٥. وتم ذلك على هامش الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف الذي عُقد في الفترة من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيو. وجرى الاحتفال **بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية عام ٢٠٠٣** عن طريق الاضطلاع بعدد من الأنشطة منها المؤتمر الدولي الذي استضافته الصين في شنغدو، في يومي ١٤ و١٥

حزيران/يونيو. وأتاح هذا المؤتمر فرصةً للتأمل في الإنجازات المحققة ولتحديد ما ستقترن به المرحلة المقبلة من أولويات وتحديات. ووافقت الدول الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠١ على المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة بهذه الاتفاقية في الاجتماع الذي عقدته في يومي ٢٨ و٢٩ أيار/مايو. وأُعد أيضاً مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية لاتفاقية عام ١٩٧٠ وجرى استعراضه خلال الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة الفرعية الجديدة المعنية بالاتفاقية في يومي ٢ و٣ تموز/يوليو.

٤٨- وفيما يخص العمل المرتبط **بأوضاع ما بعد النزاعات**، تم إيفاد **بعثة تقييم دولية** إلى **مالي** في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيو بغية تحديد التدابير ذات الأولوية الواجب اتخاذها لترميم التراث الثقافي وفقاً لخطة العمل التي اعتُمدت خلال اليوم الدولي للتضامن مع مالي في ١٨ شباط/فبراير. وتعمل الأمانة في الوقت الراهن على تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ خطة العمل المذكورة. وأقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأهمية حماية التراث في مالي عن طريق اعتماد **القرار ٢١٠٠** في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقضى هذا القرار صراحةً بإدراج مهمة "**دعم المحافظة على التراث الثقافي**" في صلاحيات **بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي**، وهو أمر شكل سابقة مشجعة في مجال حماية التراث. وتتعاون اليونسكو مع شركائها في الأمم المتحدة لتحديد تدابير مشتركة في هذا الصدد. وبالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية، وريثما يتسنى الاضطلاع بأنشطة تنفيذية في هذا البلد، نظمت اليونسكو دورة تدريبية إقليمية في عمان، بالأردن، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ شباط/فبراير، للتخفيف من مخاطر **الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية** والحد من عواقبها. واستمر قطاع الثقافة في كل من هاتين الحالتين في حشد طاقات شركائه والبلدان المجاورة للمساعدة على منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

٤٩- وفيما يتعلق بالبرامج المواضيعية، تم الشروع في تشغيل **الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة** تشغيلاً كاملاً. ويجري حالياً معالجة طلبات التمويل التي تم تلقيها بعد توجيه الدعوة الأولى لتقديم اقتراحات مشروعات. وتجدر الإشارة إلى أن **٤٠٪** من الطلبات المقدمة والتي زاد عددها الإجمالي على ١ ٥٠٠ طلب **وردت من بلدان أفريقية** أو تركز على أنشطة يُزمع تنفيذها في أفريقيا. وإضافةً إلى ذلك، فإن عملية تقييم الطلبات التي عُلِّقت معالجتها في إطار **برنامج شبكة المدن المبدعة** قد استُهلت مجدداً عقب رصد الأموال اللازمة لها من خارج الميزانية. وللمرة الأولى منذ اعتماد البرنامج، شملت الطلبات المقدمة **خمسة ترشيحات لمدن أفريقية** تم تزويدها بالمساعدة التقنية التي تحتاج إليها، وهو أمر رمى أيضاً إلى تحسين تمثيل القارة الأفريقية في الشبكة.

النتائج المحققة في مجال تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٥٠- تسنى تعبئة مبلغ قدره **٦٠٩ ٠٥٣ ٦٢ دولارات أمريكية**[٤] خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية لتدعيم عملية تنفيذ البرنامج الرئيسي الرابع. وتماشياً مع الهدف ٩ من خارطة الطريق بشأن تنفيذ الوثيقة ٣٦م/٥، أُبرمت خلال الأشهر الستة الماضية عدة شراكات ابتكارية مدرة للموارد مع القطاع الخاص (ستقوم مجموعة بيجين جونغكون الاستثمارية بدعم السياحة المستدامة في مواقع التراث العالمي؛ وأقيمت شراكة مع شركة باناسونيك للتثقيف بشأن مواقع التراث العالمي) ومع عدد من البلديات الصينية (مدينة شاوسين في إطار مؤتمر هانغجو الدولي، ومدينتا بيجين وشينجين في إطار شبكة المدن المبدعة).

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٥١- ركزت عملية تنفيذ البرنامج على محاور العمل التقنيني من ١ إلى ٤. وفيما يخص الأنشطة المدرجة في إطار محورَي العمل ٥ و٦، فلم تُنفذ إلا في الحالات التي توافرت فيها الأموال اللازمة من خارج الميزانية. وينطبق ذلك بوجه خاص على مؤتمر هانغجو الدولي بشأن الثقافة والتنمية. وجرى تنظيم جميع الاجتماعات النظامية بدعم من موارد **صندوق الطوارئ** وتم تقليص التكاليف المرتبطة بهذه الاجتماعات إلى حدها الأدنى تماشياً مع الهدف ١٦ من خارطة الطريق. **ولكن ثمة شكوك بشأن إمكانية عقد الاجتماعات النظامية الأخرى المرتقب تنظيمها في نهاية فترة العامين،** وبخاصة الدورة المقبلة للجنة المعنية باتفاقية عام ٢٠٠٥، التي لم يتسن بعد رصد التمويل اللازم لها. ومن الجدير بالذكر أن عملية تنظيم الاجتماع الاستثنائي للدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٧٠ والاجتماع الأول للجنة الفرعية المعنية بهذه الاتفاقية اقترن بصعوبات كبيرة لأنه لم تُرصد أي أموال لإنشاء هذه الهيئة الدولية الحكومية الجديدة في إطار الوثيقة ٣٦م/٥. وازدادت حدة هذه الصعوبات بسبب الوضع العام الناجم عن القيود المالية، وهو أمر قيّد قدرات القطاع إلى حد كبير. ولكن الدعم المالي الذي ورد من سويسرا والصين وتركيا، وكذلك من صندوق الطوارئ، أتاح للأمانة في نهاية المطاف تنظيم الاجتماعات المذكورة.

التحديات التي واجهتها المنظمة لأسباب أخرى غير الوضع المالي

٥٢- إن **التركيز على الاتفاقيات** الثقافية استجابةً لتوقعات الدول الأطراف فيما يخص العمل التقنيني جعل من الصعب على قطاع الثقافة اجتذاب الدعم اللازم للمجالات البرنامجية الأخرى على الرغم مما تكتسيه من أهمية لدى بعض الدول الأعضاء. وينطبق ذلك على مشروع استخدام تاريخ أفريقيا العام لأغراض تربوية الذي أولته الأمانة اهتماماً خاصاً تماشياً مع مسؤوليات اليونسكو في العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٣-٢٠٢٢)، وفي إطار

[٤] وفقاً للأرقام التي وفرها قسم التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية، حتى ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٣. ويشمل هذا المبلغ مشروعات خاصة بأموال الودائع، ومساهمات قُدِّمت إلى الصناديق المنشأة بموجب الاتفاقيات الثقافية والحسابات الخاصة، ومساعدات وردت من صندوق الطوارئ المتعدد الجهات المانحة.

الأنشطة المخصصة للأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا. وكان للوضع المالي **تأثير سلبي أيضاً على مجالات أخرى مثل التعدد اللغوي والمتاحف والفنون والإبداع**، على الرغم من جدوى هذه المجالات بالنسبة إلى مهام اليونسكو والجهود التي يجري بذلها على نحو مستمر لتعبئة الأموال.

٥٣- ويُعد ضمان التنفيذ الفعلي **للإطار التقنيني** تحدياً كبيراً. وفي حين أن حماس الدول الأطراف إزاء عمليات الإدراج في القائمة الخاصة باتفاقية عام ١٩٧٢ وباتفاقية عام ٢٠٠٣ هو مؤشر يدل على نجاح هاتين الوثيقتين، فإنه قد يترتب على نظم التسجيل، ما لم تُدرج في استراتيجيات الصون الوطنية وما لم يتم دعمها عن طريق المشاركة على نحو كامل في الآليات الرئيسية الأخرى للاتفاقيتين، تأثير سلبي قد يؤدي إلى تحويل الاهتمام بعيداً عن ضرورة تحقيق الأهداف الرئيسية للاتفاقيتين. وما زالت الأمانة تعمل على معالجة هذه المسألة من خلال الهيئات النظامية للاتفاقيتين وكذلك من خلال إقامة حوار مفتوح مع الدول الأطراف والهيئات الاستشارية.

البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

٥٤- لقد سعى القطاع خلال الأشهر الستة الماضية من فترة العامين، على الرغم من اضطلاعه بعمله في ظل القيود المفروضة على الميزانية، سعياً حثيثاً إلى إقامة شراكات جديدة وتعبئة أموال من خارج الميزانية يمكن استخدام جزء منها في تحقيق النتائج المنشودة الخاصة بالبرنامج العادي.

٥٥- وفيما يخص موضوع توفير بيئة ملائمة لممارسة **حرية التعبير** باعتبارها شرطاً مسبقاً ضرورياً لإحداث التحولات الاجتماعية المرجوة وتحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وإقامة الحوار بشأن ثقافة السلام واللاعنف، فقد تم تعزيزه خلال الاحتفالات التي نُظمت في سان خوسيه، بكوستاريكا، بمناسبة ذكرى مرور ٢٠ سنة على إعلان اليوم العالمي لحرية الصحافة. وأتاح كل من المؤتمر الدولي المعنون "التحدث بأمان: ضمان حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام"، وإعلان سان خوسيه الذي اعتُمد فيه، ومنح جائزة اليونسكو/غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة في عام ٢٠١٣ للصحفي الإثيوبي ريوت أليمو، تعزيز الدور الريادي الذي تؤديه اليونسكو في مناصرة حرية التعبير والصحافة. وتبعاً للقرارات التي اتُخذت في الاجتماع الثاني المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (٢٠١٢، فيينا)، تم الشروع في تطبيق خطة عمل الأمم المتحدة على الصعيد الوطني في أربعة بلدان في بداية عام ٢٠١٣، وذلك في إطار مرحلة التنفيذ الأولى. وتتواصل الجهود المبذولة لتعزيز العمل المضطلع به في هذا الصدد، وعمد برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال إلى تخصيص اعتمادات مالية لوضع مؤشرات خاصة بسلامة الصحفيين بغية دعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بأفريقيا على وجه التحديد، دعمت اليونسكو تنظيم مؤتمر لعموم أفريقيا بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واستمرت اليونسكو في تنفيذ الأنشطة المنبثقة من التزامها بحماية الصحفيات استناداً إلى خطة عمل الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وسعياً

إلى مواصلة بناء القدرات في مجال تدريس الصحافة، عمدت المنظمة، بالتعاون الوثيق مع الشبكة الدولية لكراسي اليونسكو الجامعية وللمنتسبين في مجال الاتصال وشبكة كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالاتصالات، إلى توسيع نطاق المنهاج النموذجي لتدريس الصحافة عن طريق إضافة عشرة برامج دراسية متخصصة إليه. وتوفر هذه البرامج الدراسية الإضافية دعماً تربوياً لتطوير التدريب في عشرة مجالات جديدة كما تدعّم الدور الريادي لليونسكو في مجال وضع معايير تدريس الصحافة.

٥٦- وواصلت اليونسكو عملها الرامي إلى دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدرات المواطنين من خلال **تعميم الانتفاع بالمعارف وحفظ المعلومات**، بما في ذلك التراث الوثائقي. واستضافت اليونسكو الاجتماع الأول لاستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقاده. وعُقد هذا الاجتماع تحت شعار "صوب بناء مجتمعات المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة" وتم تنظيمه بصورة مشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (باريس، ٢٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣). وقد شارك في الاجتماع ما يقارب ١ ٤٥٠ شخصاً من ١٣٠ بلداً، تسنى لهم حضور ٨٣ جلسة عالية الجودة تناولت موضوعات مختلفة تتعلق بمجتمعات المعرفة. وسيشكل البيان الختامي الصادر عن هذا الحدث أساساً لمشاركة اليونسكو في الاجتماعات الاستعراضية المقبلة بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وسيتيح أيضاً تحديد النهج الاستراتيجي الخاص بخطة الأمم المتحدة الإنمائية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وحظي برنامج ذاكرة العالم باهتمام خاص بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماده نتيجةً لنشر الكتاب المعنون "ذاكرة العالم: الكنوز التي تشهد على تاريخنا من عام ١٧٠٠ قبل الميلاد وحتى يومنا هنا". واجتذب البرنامج قدراً أكبر بكثير من الأضواء في أعقاب المؤتمر المعنون "ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والصون" (فانكوفر، ٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢). وبات العدد الإجمالي للعناصر المدرجة في سجل ذاكرة العالم يبلغ ٣٠٠ عنصر. وبغية دعم عملية صون التراث الوثائقي في مالي، تم إيفاد بعثة خبراء إلى هذا البلد لضمان صون مخطوطات منطقة تومبوكتو التي لحقت بها أضرار بسبب النزاع أو التي يُحتمل أن تتعرض لمخاطر الاتجار غير المشروع. وإلى جانب ذلك، أنتج تنفيذ استراتيجية الانتفاع الحر بالمطبوعات التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين زخماً جديداً تجلى في المنتدى الإقليمي بشأن السياسات العامة الذي نُظِّم في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بمشاركة ٢٤ بلداً. وقد ارتفع عدد المجلات المتاحة مجاناً إلى ٢٠٠ ٩ مجلة، وهو أمر يشير إلى اعتماد مفهوم الانتفاع الحر بصورة متزايدة في شتى أنحاء العالم. كما وصل عدد "مستودعات الانتفاع الحر" إلى ٢٩٠ ٢. وسجلت المجلات والمستودعات المذكورة ارتفاعاً بنسبة ٧٪ تجاوز النتيجة المنشودة المحددة لفترة العامين الجارية. ويرمي المشروع المعنون *الخارطة العالمية للمواقع التي تهم اليونسكو* والذي يجري تنفيذه في خمسة بلدان (ناميبيا وكينيا وإندونيسيا والهند والسلفادور) إلى تسخير الإمكانات التي يقدمها التخطيط التشاركي (الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية أو "crowdsourcing" بالإنجليزية) باستخدام أدوات ترتكز على برمجيات حرة ومفتوحة المصدر في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو، وذلك من خلال بناء القدرات اللازمة، مع التركيز بوجه خاص على المراهقات والمراهقين في البلدان النامية.

٥٧- وأكد المؤتمر العالمي للموارد التعليمية المفتوحة أهمية الدور الذي تؤديه اليونسكو فيما يخص هذا النوع من الموارد. وأسفر إعلان باريس بشأن الموارد التعليمية المفتوحة الذي اعتُمد في هذا المؤتمر، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى دمج هذه الموارد في سياساتها التعليمية لتعزيز تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، عن إعداد سياسات وطنية بشأن الموارد التعليمية المفتوحة فضلاً عن موارد تعليمية مفتوحة لتدريب المعلمين في خمسة بلدان. وعلاوةً على ذلك، وضعت اليونسكو مجموعة أدوات لتنفيذ إطار تنمية كفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تسخير الموارد التعليمية المفتوحة لغرض إعداد مواد تدريبية، وذلك بالتشارك مع كومنولث التعلّم وشركة مايكروسوفت وغيرهما من الجهات. كما أعدت اليونسكو مع كومنولث التعلّم سياسات وطنية للموارد التعليمية المفتوحة لصالح غرينادا وسانت فنسنت وغرينادين. وتمت إعادة تصميم منبر اليونسكو للموارد التعليمية المفتوحة بالتشارك مع شركة "إنفوسيس" (الهند) وأُتيح في المنبر أكثر من ١٥٠ مطبوعاً لليونسكو بموجب تراخيص تتيح الانتفاع المجاني بهذه المراجع. وفي إطار الجهود التي تبذلها اليونسكو لتدعيم علمها المرتبط بالأشخاص المعوقين، قامت المنظمة، في شباط/فبراير ٢٠١٣، بنشر تقرير عالمي عنوانه "فتح آفاق جديدة في مجال تعزيز القدرات: استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لضمان انتفاع الأشخاص المعوقين بالمعلومات والمعارف". وجرى في إطار برنامج المعلومات للجميع تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات ارتبطت بجملة أمور منها بناء القدرات والتدريب بشأن أسس المهارات القيادية المتعلقة بالمعلومات الحكومية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

النتائج المحققة في مجال تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٥٨- تمكن القطاع اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ من تعبئة مبلغ قدره ٩٩٩ ٤٥١ ٦ دولاراً أمريكياً. وظلت تنمية الشراكات مع القطاعين العام والخاص ومواصلة تدعيمها تمثل أولوية بالنسبة إلى القطاع. وقد أفضت الشراكة في تنفيذ الأنشطة مع القطاع الخاص واللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والشبكات، بما في ذلك الكراسي الجامعية ومراكز الفئة ٢ التابعة لليونسكو، إلى تيسير بلوغ مؤشرات القياس الخاصة بالبرنامج. وفيما يخص الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، قامت اليونسكو بحشد طاقات أكثر من ٣٠ منظمة شريكة لها (من القطاعين العام والخاص) لغرض تنظيم الحدث الرئيسي في كوستاريكا. وبالنسبة إلى خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، أقيمت شراكة ثلاثية بين اليونسكو ومنظمة الدعم الدولي لوسائل الاعلام ومعهد المجتمع المفتوح من أجل تعزيز عملية تنفيذ خطة العمل على الصعيدين العالمي والمحلي. ويتعاون القطاع مع "المكتبة الإلكترونية العملية على الإنترنت" (SciELO)، في البرازيل، لتعزيز منهجية الانتفاع الحر الخاصة بهذه المكتبة في مناطق مختلفة من العالم. كما يتعاون القطاع مع منظمة "المجلات الإفريقية على الإنترنت" (AJOL)، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (CLACSO)، وكلية العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (FLACSO) المعنية بمشروع المعارف العامة (PKP)، وشبكة المجلات العلمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وإسبانيا والبرتغال (REDALYC)، ومكتبة

SciELO [٥]، في سبيل وضع مؤشرات للانتفاع الحر في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفي مجالَي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم، يتعاون القطاع مع المعهد الهندي للعلوم، والمعهد الهندي للتكنولوجيا في روركي (IIT-Roorkee)، والمعهد الهندي للتكنولوجيا في كانبور (IIT-Kanpur)، والكلية الإمبريالية في لندن، والجمعيات البريطانية للجيولوجيا. واستفادت الدول الأعضاء في اليونسكو استفادة كبيرة من الشراكات المتينة القائمة بين اليونسكو والمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على تعزيز الموارد التعليمية المفتوحة مثل كومنولث التعلّم، ومنظمة المشاع الإبداعي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونتيجةً لنجاح برامج الموارد التعليمية المفتوحة وقوتها، تسنى تعبئة قدر من الأموال من مؤسسة هيولت والمفوضية الأوروبية. وأمكن تنفيذ أعمال القطاع في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وتسنى تأمين فعالية الأنشطة المتصلة بهذا الموضوع من حيث التكاليف وضمان استدامتها من خلال الشراكات التي أقيمت مع مؤسسات وشبكات عريقة مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات والشبكة المعنية بالدراية الإعلامية والمعلوماتية والحوار بين الثقافات.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٥٩- تعذّر تحقيق النتائج المنشودة في بعض المجالات بسبب الموارد المالية والبشرية المحدودة (نجم النقص في الموارد البشرية بصورة رئيسية عن تجميد الوظائف الشاغرة). وفيما يخص تعزيز حضور موظفي قطاع الاتصال والمعلومات في الميدان، وهو أمر تقرر في البداية إنجازه بحلول نهاية عام ٢٠١٣، فما زال يشكل عاملاً أساسياً في تنفيذ أنشطة رئيسية مثل تنسيق الأنشطة المرتبطة بخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النشاط التنسيقي الذي ينبغي الاضطلاع به على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري ينطوي على قدر من الصعوبات بسبب العدد الكبير للجهات الفاعلة المعنية والطابع المعقد للمهام المطلوب تنفيذها. ففي الحالات التي تتوافر فيها قوانين خاصة بالبث الإذاعي والتلفزيوني، غالباً ما تكون وسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية غير مشمولة في هذه القوانين أو غير حاصلة على أي شكل من أشكال الاعتراف. وعندما تحظى وسائل الإعلام هذه بالاعتراف، يُشار في الكثير من الأحيان إلى وجود نقص في السياسات التنفيذية. وتحتاج اليونسكو إلى الموارد اللازمة لضمان بناء القدرات دعماً لهذه المسائل التي تسهم في بناء بيئة إعلامية تعددية.

---

٥ AJOL - African Journal Online; CLACSO-Latin American Council on Social Sciences (Consejo Latino Americano de Ciencias Sociales) ;
FLACSO-Facultad Latino Americana de Ciencias Sociales (Latin America Faculty of Social Sciences) PKP-Public Knowledge Project ;
REDALYC-Red de Revistas Cientificas de América Latina y el Caribe, España y Portugal (Latin America, the Caribbean, Spain and Portugal Scientific Journals Network and Information System) ; SciELO - Scientific Electronic Library Online)

التحديات التي واجهتها المنظمة لأسباب أخرى غير الوضع المالي

٦٠- يجب أن يرتكز العمل التقنيني للمنظمة على الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج. وما زال التحدي يكمن في تعزيز أوجه التآزر بين الأنشطة البرنامجية والعمل التقنيني. ومن الجدير بالذكر أن ربط حرية التعبير وحرية الصحافة على الإنترنت بجميع جوانب شبكة الإنترنت يمثل تحدياً معقداً بالنظر إلى المجموعة الكبيرة من القضايا والمسائل التي ينطوي عليها هذا الموضوع.

معهد اليونسكو للإحصاء

٦١- يبحث معهد اليونسكو للإحصاء بصورة نشطة عن مصادر تمويل جديدة لتعويض الانخفاض الحاد (بنسبة ٢٤٪ في حزيران/يونيو ٢٠١٣) الذي طرأ على مجموع إيراداته العامة خلال الأشهر الثمانية عشر المنصرمة، لا سيما بسبب تقليص المبالغ المخصصة له في ميزانية البرنامج العادي (بنسبة ٣٢٪) وتدني المساهمات المقدمة من حكومة كندا الاتحادية (بنسبة ٢٦٪). وفي هذه الفترة، وقّع المعهد على اتفاقين مع جهتين مانحتين هما برنامج الإغاثة الأسترالي "أوس إيد" (AusAid) ومؤسسة "هيوليت"، كما أجرى مفاوضات مع شركاء محتملين آخرين مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) ساعيا في الوقت نفسه إلى تعزيز وتجديد الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة التقليدية مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA).

٦٢- وفي ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣، قُدّر المعدل العام لتنفيذ ميزانية المعهد المقررة لعام ٢٠١٣ بنسبة ٥٧,٦٪. فقد قام المعهد بتقليص النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٣ باتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تخفيض التكاليف. فقرر أن يعمد أولا وبشكل أساسي إلى تجميد التوظيف في الغالبية العظمى من المناصب الثابتة الشاغرة بحيث لا يُستثنى من هذا الإجراء إلا المناصب التي قد تؤثر تأثيرا شديدا على الخدمات والأنشطة الهامة. كما تشمل التدابير الضامنة لكفاءة التكاليف خفض أسفار الموظفين فضلا عن مراجعة وتعديل مواعيد وأماكن انعقاد الحلقات التدريبية الإقليمية التي يجريها المعهد. وعلاوة على ذلك، أُرغم المعهد على تعليق بعض الأنشطة مثل الدراسة الاستقصائية المتعلقة بوسائل الإعلام ومرصد نتائج التعليم، وذلك بغية الحفاظ على الموارد المتوافرة لتخصيصها للخدمات الأساسية.

٦٣- وعلى الرغم من المشاكل المالية، يستمر المعهد في تقديم خدماته الإحصائية الأساسية. ومن الجوانب الرئيسية لأنشطته العمل الذي يضطلع به فريق العمل الخاص المعني بمقاييس التعلّم الذي يشارك في عقد اجتماعاته معهد اليونسكو للإحصاء ومركز التعلّم العالمي في مؤسسة بروكيز.

٦٤- ويقوم التقرير الأولي المعنون *نحو تحقيق التعليم العالمي: المهارات التي ينبغي للطفل اكتسابها* بعرض إطار عام للتعلم سيتم التعمق في بحثه في تقريرين إضافيين يتناولان قضايا القياس والتنفيذ. وستُستخدم النتائج التي سيتم التوصل إليها في المناقشات الجارية حول ضرورة إدراج جودة التعليم والتعلم في الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٦٥- وما ويواصل المعهد تطوير منتجات إلكترونية جديدة تهدف إلى عرض وترويج القصص والرسائل الكامنة وراء بياناته. وقد أطلق المعهد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لعبة تفاعلية حول البيانات تتيح لمستخدميها تكوين الشخصيات التي يريدونها وهم يستكشفون الفجوات الجنسانية التي تعتري مختلف مراحل التعليم في بلدان من كل أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، أنتج المعهد عن طريق عقد شراكة مع شركة إنتاج محلية شريط فيديو قصيرا يسلط الضوء على البيانات الجديدة فيما يخص الأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

٦٦- ونُشرت بيانات التعليم في شهري كانون الثاني/يناير وأيار/مايو كما كان مقررا وأتيحت هذه البيانات للجهات الشريكة (من قبيل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والبنك الدولي، ومكتب تقرير التنمية البشرية، واليونيسف، وجهات أخرى). وما انفك المعهد يصدر مؤشرات إقليمية عن أحوال التعليم في أفريقيا وعن مسألة محو الأمية وتعليم الكبار في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٦٧- ويستعد المعهد لإجراء أول عملية لجمع البيانات المتعلقة بالتعليم بالاستناد إلى التصنيف الدولي المقنن للتعليم لعام ٢٠١١ (ISCED 2011) الذي خضع للمراجعة منذ وقت قريب، وذلك من خلال تدريب أخصائيي إحصاء محليين في كل أنحاء العالم. وفضلا عن ذلك، يعمل المعهد مع وكالات إحصاء أخرى من أجل وضع أدلة مفيدة للمستخدمين وأدلة تشغيل تضمن إمكانية مقارنة قاعدة بياناته العالمية المتعلقة بالتعليم بين عدة بلدان. وعلاوة على ذلك، يستعد المعهد لأن يقدّم إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين نسخةً منقحة عن مجالات التعليم المدرجة في التصنيف الدولي المقنن للتعليم لعام ١٩٩٧.

٦٨- ويستعد المعهد أيضاً لنشر نتائج العمليات التالية لجمع البيانات: الدراسة الاستقصائية العالمية المرتبطة بأنشطة البحث والتطوير؛ الدراسة الاستقصائية عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم في البلدان الآسيوية؛ والدراسة الاستقصائية العالمية التي تتعلق بالإحصاءات المرتبطة بالأفلام الطويلة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال العمل جاريا لإعداد دراستين استقصائيتين عالميتين جديدتين عن الابتكار والتوظيف في المجال الثقافي.

٦٩- **وفي أفريقيا**، يقوم موظفو المعهد الناشطون في الميدان بالعمل مباشرة مع أخصائيي الإحصاء المحليين لتحسين نوعية بيانات التعليم عن طريق مجموعة من المبادرات منها: عقد الحلقات التدريبية، وإجراء الدراسات التشخيصية لنوعية البيانات، وتقديم المساعدة الفردية حول الأدوات التي يستخدمها المعهد في الدراسات الاستقصائية، واعتماد معايير جديدة. أما الأنشطة والنتائج المحققة خلال فترة كانون الثاني/يناير- حزيران/يونيو ٢٠١٣، فتتضمن ما يلي:

٧٠- *في مجال التعليم*:

أصدر المعهد سلسلة من المؤشرات التي تركز بشكل خاص على أحوال التعليم في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشكل هذه البيانات حجر الأساس للمناقشات المتعلقة بتحسين جودة التعليم في المنطقة، وتشتمل على مؤشرات عن حجم الصف، ومدى توافر الكتب المدرسية، والمرافق الصحية، والكهرباء؛

وتشهد المنطقة أيضاً أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم enfants non scolarisés . وسعياً إلى تعزيز صياغة السياسات في هذا المجال، يعمل المعهد مع تسعة بلدان من كل أرجاء المنطقة، وبالاشتراك مع اليونيسف، من أجل تحديد هؤلاء الأطفال بشكل أفضل والوصول إليهم. وتنطوي هذه المبادرة initiative على مشاورات وثيقة مع السلطات الوطنية من أجل تحسين جودة المعلومات الإحصائية المتعلقة بهؤلاء الأطفال والقائمة على البيانات المرتبطة بالأسرة والبيانات الإدارية؛

وجمعت حلقة تدريبية إقليمية بشأن إحصاءات التعليم في أفريقيا الغربية والوسطى (في أيار/مايو بالسنغال) ٣٤ مشاركا من ٢٣ بلداً[٦]. وتم توفير المساعدة التقنية إلى أخصائيي الإحصاء المحليين في ١٥ بلداً[٧]. وفضلاً عن ذلك، تلقت بلدان عدة[٨] الدعم لتحسين أنظمتها الوطنية الخاصة بالمعلومات الإحصائية، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية وجهات مانحة أخرى؛

وقُدم أيضاً الدعم إلى عدة مشروعات إقليمية وطنية هامة مثل وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الوسطى من أجل تحسين جودة بيانات التعليم؛ والإعداد لخطة قطاع التعليم في الكامرون؛ وإقرار التقرير التشخيصي لشؤون المعلمين في غينيا الذي يساعد أيضاً على وضع خطة عمل للمبادرة الأشمل؛ ومراجعة التقارير الوطنية والإقليمية التي تتناول المبادرة العالمية المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛ ودعم تنزانيا في التحضير لعمليات التقييم التي ستغطي العقد الأخير من مبادرة التعليم للجميع؛

وفيما يخص الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ساهم المعهد فيما يلي: (١) مشاورات مواضيعية بشأن التعليم في الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ (السنغال)؛ و(٢) المجموعة الأفريقية لوضع المؤشرات (جنوب أفريقيا).

٧١- وفي مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، قدّم المعهد مساهمته إلى عدة حلقات عمل نظمها وموّلها قطاع العلوم بهدف إطلاق مبادرة المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار GO-SPIN، وتقديم البرنامج العالمي لتقييم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STIGAP): وحضر مشاركون من بوتسوانا وملاوي وزامبيا وزمبابوي في هراري، ومشاركون من بوركينا فاسو وبوروندي وكوت ديفوار وغابون والنيجر والسنغال في دكار، ومشاركون من أنغولا والرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزمبيق وساو تومي وبرنسيبي في مابوتو.

---

٦ أنغولا، وبنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، والرأس الأخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجزر القمر، والكونغو، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وغينيا بيساو، وغينيا الاستوائية، ومدغشقر، ومالي، والنيجر، ورواندا، وساو تومي وبرنسيبي، والسنغال، وتوغو.

٧ أنغولا، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغينيا، ومدغشقر، ومالاوي، ومالي، والنيجر، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وتوغو.

٨ بوروندي، وتشاد، وكوت ديفوار، وغابون، وليبيريا، ومدغشقر، وناميبيا، والسنغال، وتنزانيا، وتوغو.

٧٢- ويستمر المعهد في تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمله. وتصنَّف إحصاءات المعهد قدر الإمكان بحسب نوع الجنس، وتُحتسب المؤشرات القائمة على نوع الجنس (مثل مؤشرات التكافؤ) بشكل منهجي على أساس نتائج العمليات التي أجراها المعهد لجمع البيانات على المستوى الدولي في مجال التعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والاتصالات. ومن الأمثلة على أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣ ما يلي:

إطلاق أداة/لعبة بشأن البيانات بعنوان "انتبه للفجوة – القضايا الجنسانية والتعليم" *Genre et éducation – À quand l'égalité*، وقد صُممت خصيصاً للوصول إلى جمهور أوسع نطاقا وبخاصة الطلاب والمعلمون. ويبتكر المستخدمون الشخصيات التي يريدونها مستكشفين بها المسارات التعليمية المختلفة للفتيات والفتيان في نحو مئتي بلد من البلدان التي تسعى إلى التوعية بمسألة الفجوات الجنسانية؛

إتاحة بيانات متعلقة بتعليم الفتيات من أجل إنتاج الفيلم *نهوض الفتيات* وتنظيم عدة عروض للفيلم في مبنى المعهد في مونتريال من أجل الطلاب والباحثين والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام. ويسرت هذه الأحداث إقامة الشبكات بين المنظمات المحلية الناشطة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة مثل منظمة وضع المرأة ومنظمة أكسفام كندا ومنظمة "كير" الدولية (CARE)؛

توزيع المنشور الصادر عن المعهد تحت عنوان "التعليم والقضايا الجنسانية، بين الوعود المقطوعة والتقدم المحرز" أثناء الحدث الجانبي المعنون "المساواة بين الجنسين في التعليم: من الالتزامات إلى العمل الفعلي" الذي جرى على هامش انعقاد الاجتماع الوزاري المرتبط بالتعلم للجميع، في البنك الدولي (آذار/مارس ٢٠١٣).

البرامج المشتركة بين القطاعات

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن مساهمة اليونسكو في مكافحة فيروس ومرض الإيدز

٧٣- يرمي البرنامج إلى (١) تحسين نوعية وأثر التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء للتصدي لفيروس ومرض الإيدز من خلال تعزيز الدعم التقني، و(٢) تحسين معارف الشباب بخصوص فيروس الإيدز باعتبار ذلك إحدى ركائز التدابير الوطنية الفعالة المتخذة للتصدي لهذا الوباء. وعُقدت وحدات تدريبية عن البرمجة استهدفت المراهقين والفئات السكانية الرئيسية من الشباب. ونُظمت حلقات عمل لبناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادي (شباط/فبراير ٢٠١٣) ومنطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية (جوهانسبرغ، حزيران/يونيو ٢٠١٣). ويجري الإعداد لحلقات العمل التي ستعقد في منطقة أمريكا اللاتينية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣) ومنطقة أفريقيا الغربية والوسطى (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وأيدت اليونسكو استعانة الدول الأعضاء بقاعة تدريس افتراضية – وهي مكان على شبكة الإنترنت يحتوي موارد ومواد للتعلم ويستخدم عناصر من وسائل الإعلام الاجتماعية والهواتف النقالة تركز على تعزيز المعارف والمهارات والقيم في مجالي

فيروس الإيدز والتربية الجنسية. وفي جامايكا، أقيمت علاقات بين مشروع قاعة التدريس الافتراضية ومشروع مماثل لليونيسف يستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية للتثقيف في مجال الرعاية الصحية. ويتم في هذا الصدد تبادل الموارد التقنية والخبرات. وفي زمبابوي، يتم حاليا العمل على الخروج بنهج جديد لاستخدام الرسائل الإلكترونية بهدف الوصول إلى طلاب الجامعات. وفي الصين، عُقدت شراكة مع محرك البحث "بايدو" وأنشئ فريق استشاري يتألف من الشركاء الرئيسيين.

البرنامج المشترك بين القطاعات: إسهام اليونسكو في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه

٧٤- تتضمن الإنجازات الرئيسية للفترة المعنية، مع العلم أن أولوية خاصة منحت إلى أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وقضايا المساواة بين الجنسين، الاستمرار في تعزيز قاعدة المعارف الجامعة للتخصصات بشأن تغير المناخ، ودعم التثقيف والتدريب وتوعية الجمهور في مجال تغير المناخ، وتوسيع نطاق عمل المرصد الميداني لتغير المناخ العالمي في مواقع اليونسكو كي يغطي القضايا المتعلقة بالطاقة المتجددة، وتدعيم فكرة عقد منتدى يدور حول القدرة على مواجهة تغير المناخ والتكيف معه. وقد تم تحقيق هذه الإنجازات بشكل أساسي بفضل المشروعات العشرة التي جرى تمويلها عن طريق البرنامج المعني بتغير المناخ، وقد تصاعدت وتيرة تنفيذ هذه المشروعات بشكل كبير أثناء الفترة التي يشملها التقرير، وكذلك بفضل حشد التعاون بين القطاعات في إطار البرامج ذات الصلة التي تضطلع بها اليونسكو في المقر والميدان (مثل البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية)، وبفضل لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

٧٥- وقد أثارت التحديات التي يواجهها البرنامج المعني بتغير المناخ، فضلا عن التحديات الناشئة عن الأوضاع المالية، مسائل طرحت عدم استمرار البرامج المشتركة بين القطاعات في فترة العامين المقبلة. ومن المقترح اتخاذ ترتيبات فريق العمل الخاص للحفاظ على التعاون الناجح بين القطاعات الذي استُهل في إطار هذا البرنامج.

البرنامج المشترك بين القطاعات: إسهام اليونسكو في استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤ من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٧٦- تولى البرنامج المشترك المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية تنسيق تنفيذ المسائل التي تحظى بأولوية المتابعة في استراتيجية موريشيوس. ومنذ أن تم تخصيص موارد مالية لسبعة مشروعات مشتركة بين القطاعات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، دخلت عدة مشروعات في المراحل النهائية من إنجازها بينما أصبحت مشروعات أخرى قيد التنفيذ الكامل. وتغطي هذه المشروعات كل المناطق التي توجد فيها دول جزرية صغيرة نامية. ويجدر ذكر المشروع الذي يديره مكتب أبيا تحت عنوان "جزر المستقبل"، وهو مبادرة أقاليمية لتعبئة أصوات شباب الدول الجزرية الصغيرة النامية في معرض التحضير للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والاستعراض الذي سيجرى لبرنامج عمل بربادوس بمناسبة مرور ٢٠ عاما على اعتماده، وسيُعقد الحدثان في ساموا في عام ٢٠١٤. وأتاح هذا المشروع لليونسكو أن تتولى قيادة مبادرة

مشتركة بين الوكالات تحت عنوان "عالمي هو عالم الدول الجزرية الصغيرة النامية" ترمي إلى إعطاء الشباب فرصة المشاركة بصوت قوي في اجتماع ساموا. ومن أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار مشروع "تعزيز التنوع الثقافي والبيولوجي في الجزر من خلال مواقع اليونسكو" تنظيم مؤتمر للخبراء مشترك بين الوزارات في سانت كيتس ونيفيس في آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن معازل المحيط الحيوي في منطقة الكاريبي دون الإقليمية، أسفر عن اعتماد خطة عمل دون إقليمية معنية بالترشيحات الجديدة لمعازل المحيط الحيوي، وإنشاء شبكة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في الكاريبي ترمي إلى تعزيز معازل المحيط الحيوي بوصفها أداة للمشروعات الابتكارية التي تثري الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية المحلية. وأتاح مشروع "دعم المعارف الطبية التقليدية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي"، إنشاء شبكة من النساء والرجال الذين يمارسون الطب التقليدي، وذلك في إطار اجتماع إقليمي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٣ وأسفر عن إصدار بيان بالتوصيات التي تضمن ممارسة الطب التقليدي بصورة آمنة وفعالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي. وأحرز تقدم كبير في تنفيذ مشروعين يركزان على تعزيز استخدام الموارد التعليمية المفتوحة والتكنولوجيات المتصلة بها، أحدهما في المحيط الهادئ والثاني في الكاريبي. وفي تيمور- ليشتي، نُظمت أحداث تدريبية على مستوى المجتمع المحلي من أجل زيادة قدرة المجتمع على مواجهة الصعاب من خلال تعزيز وصون التراث المحلي. وأخيراً، وبفضل الشراكة المعقودة مع جامعة غنت في بلجيكا ومع المكتب الاتحادي البلجيكي للسياسات المتعلقة بالعلوم، تمت تعبئة الأموال الخارجية اللازمة لتنفيذ مشروع *استخدام "سحر" الصور الساتلية* على دعم مالي خارجي لتنفيذ المشروع. وعُقدت اتفاقات مع شركاء آخرين متخصصين في الفضاء لتزويد المشروع بالصور، ووقع الاختيار على ثلاثة مواقع لإجراء دراسات حالات.

٧٧- واستمر الحوار المتواصل مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع منظومة الأمم المتحدة ككل، لضمان إبراز الأنشطة التي تقوم بها اليونسكو لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية ومراعاتها في إطار منظومة الأمم المتحدة، وإظهار الدور البارز الذي تؤديه اليونسكو في معرض التحضير لعقد المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا عام ٢٠١٤.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا وتنفيذ اليونسكو لهذا البرنامج

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

٧٨- يتولى البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا تنفيذ ١١ مشروعاً تمت الموافقة عليها وبدأ تنفيذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وترد فيما يلي لمحة عن سير هذه المشروعات ومعدل تنفيذها.

رصد حالات الجفاف على المستوى القطري – نحو التخفيف من آثار الجفاف على المستويين الإقليمي والوطني وإدارة المخاطر واستراتيجيات التخطيط في أفريقيا (١٧٪)

٧٩- تم إعداد مذكرة مفاهيمية ومشروع جدول أعمال وقائمة بالمشاركين في كل من حلقة العمل العلمية/التقنية المتعلقة برصد حالات الجفاف وحلقة عمل الجهات الفاعلة المتعددة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وستنظَّم الحلقتان في المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية (AGRHYMET) في نيامي في النيجر. وستضمان منظمات تابعة للأمم المتحدة ومراكز معنية بقضايا المياه وجامعات ووكالات حكومية ومنظمات غير حكومية عاملة في مناطق مختلفة من أفريقيا.

الدبلوماسية العلمية والثقافية: "خلاصة توجيهية" عن الموارد العابرة للحدود في أفريقيا ودراسة حالة بحيرة تشاد (٧٣٪)

٨٠- تم الانتهاء من إعداد المشروع الأولي للدراسة الأساسية الذي يستعرض المعارف بشأن بحيرة تشاد استناداً إلى الكتابات والمراجع المتاحة. ونُظمت في الفترة من ١٩إلى ٢١ حزيران/يونيو٢٠١٣ في دوالا، دورة تدريبية عن التفاوض استهدفت الأخصائيين التابعين للجنة حوض بحيرة تشاد، والبلدان التي تشكل جهات تنسيق والمنضمة إلى اللجنة. واستندت الدورة إلى النهج المسمى "من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التفاوض"، وأصبحت الأدلة التدريبية متاحة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

تعزيز وتحديث ووضع برمجيات هندسية متخصصة لصالح التعليم العالي عن طريق منتدى الخبراء التابع لليونسكو والمتعلق بالبرمجيات المفتوحة المصدر التي تعنى بالموارد المائية (HOPE) (٨٠٪)

٨١- في شباط/فبراير ٢٠١٣، وقّع كل معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين واليونسكو على اتفاق لتيسير انتفاع الطلاب والمعلمين في أفريقيا بالتعليم في مجال العلوم الهندسية. ويمثل هذا المشروع الخطوة الأولى نحو إيجاد منتدى للبرمجيات المفتوحة المصدر في العلوم الهندسية المتخصصة. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، شهد مقر اليونسكو إطلاقَ مبادرة Hope وانعقاد أول اجتماع للجنة التوجيهية وأول اجتماع لفريق الخبراء الاستشاري التابعين لهذه المبادرة.

دليل مرجعي عن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ: منظور جامع للتخصصات (٤٤٪)

٨٢- أُبرم عقد لإعداد هذا الدليل مع أحد أبرز الأطراف الفاعلين على المستوى العالمي في مجال الإعلام وتغير المناخ. ويرمي المنشور/الدليل المرجعي الذي لا يزال قيد الإعداد، إلى تسليط الضوء على الأسس العلمية لتغير المناخ وعلى علاقته بالجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية للتنمية البشرية، مما يتيح لأخصائيي الإعلام التعرف إلى الآثار المتعددة الوجوه الناجمة عن تغير المناخ وتقييمها، واستخدام هذه المهارات في ممارستهم المهنية.

برنامج بناء القدرات في مجال الموارد المائية الأفريقية (٨٨٪)

٨٣- تم تحديد الاختصاصات اللازمة لإعداد الشقين الوطني والإقليمي من المشروع، وذلك بتنسيق مكتب اليونسكو في نيروبي. فجرى اختيار البلدان وتم التوقيع على اتفاق مع المعهد الوطني لقضايا المياه في نيجيريا، الذي يستضيف مركز اليونسكو الإقليمي للإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار، كي يتولى قيادة وتنسيق إعداد البرنامج.

إشاعة ثقافة السلام واللاعنف في أفريقيا عن طريق التعليم من أجل السلام ودرء النزاعات (٣١٪)

٨٤- بدأ العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بتحديد وإقرار التخصصات اللازمة لهذه المرحلة وتعيين خبير استشاري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتُركز هذه المرحلة على حصر وتحديد الموارد المتاحة، وتحديد الممارسات الجيدة في مجال التعليم من أجل السلام ودرء النزاعات، وإنشاء قاعدة بيانات للمواد ذات الصلة.

تعزيز الثقافة في النظم التعليمية الأفريقية من خلال استخدام اللغات العابرة للحدود (١١٪)

٨٥- أخذ المشروع توجهاً جديداً خرج بحلول تجديدية تعتمد نهجاً مبتكراً جامعاً للسياسات الثقافية والتربوية في عدد من البلدان الأفريقية.

تدعيم القدرات لإقامة مشاريع اجتماعية يقودها الشباب والترويج لثقافة السلام في أفريقيا؛ (٩٢٪)

٨٦- في شباط/فبراير ٢٠١٣، قام قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإدارة أفريقيا، ومديرو المراكز من الفئة ٢ ولا سيما المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا (CIEFFA) ومركز التوجيه والإرشاد والازدهار الشخصي للشباب في أفريقيا بتحديد طرق العمل للتقدم في تنفيذ المشروع. وأصدر المركزان دراسة لتقييم الاحتياجات، واستعرض الوحدات التدريبية المتاحة في مجالي ثقافة السلام والمشاريع الاجتماعية. كما قام المركزان بوضع الوحدات المستخدمة اليوم في الدورات التدريبية التي نظمت في البلدين الرائدين، ملاوي وبوركينا فاسو. ومنذ حزيران/يونيو ٢٠١٣، تلقى هذا التدريبَ ما مجموعه ٦٠ شاباً.

دور المرأة في التاريخ الأفريقي: أداة للتعلم بواسطة شبكة الإنترنت (٤٤٪)

٨٧- ستتضمن هذه الأداة للتعلم بواسطة الإنترنت، السيرة الذاتية لـ ٢٥ شخصية نسائية أدت دوراً هاماً في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا. ويجري الانتهاء من إعداد عشر سير باللغتين الإنجليزية والفرنسية، في إطار المرحلة الأولى من المشروع الرائد لأداة التعلم بواسطة الإنترنت.

إشراك الشباب في عملية إعادة الإعمار في كوت ديفوار في مرحلة ما بعد النزاع (٠٪)

٨٨- لم يُنفذ المشروع بعد بسبب بعض الصعوبات مثل التحولات التي طرأت على وزارة الشباب. وإثر تخصيص الموارد المالية اللازمة، تُبذل جهود بالتعاون مع الوزارة المعنية بالشباب ومع مكتب اليونسكو الذي تأسس مؤخرا في أبيدجان، من أجل تنفيذ المشروع بأسرع وقت ممكن.

تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٨٩- لم يتم حتى الآن تعبئة أي أموال إضافية. وتُبذل الجهود لعقد شراكات جديدة تتيح تنفيذ المشروع على نحو فعال.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

٩٠- سُددت المبالغ المالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فكانت النتيجة أن نُفذت غالبية المشروعات بعيد تخصيص الأموال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

التحديات التي تمت واجهتها المنظمة لأسباب أخرى غير الوضع المالي

٩١- يكمن أحد التحديات في تشكيل أفرقة مشتركة بين القطاعات تضم عدداً كافياً من الموظفين لتنسيق وتنفيذ بعض المشروعات.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن دعم اليونسكو للبلدان في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

٩٢- يضم هذا البرنامج المشترك بين القطاعات جميع قطاعات البرنامج، والمرافق المركزية، والمكاتب الميدانية المعنية. وتنظم في إطاره اجتماعات دورية لتأمين التنسيق العاجل لعمليات الاستجابة للأزمات، وضمان الاتساق الاستراتيجي عند التأهب لمواجهة الأزمات، ودرء النزاعات، والحد من مخاطر الكوارث، وبناء السلام.

٩٣- وأثناء الفترة التي يشملها التقرير، وعلى الرغم من الصعوبات المالية، نجح هذا البرنامج في تنسيق جهود الإغاثة العملية بصورة متسقة وفعالة في عدد من الدول الأعضاء المتأثرة بالنزاعات.

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

٩٤- تتضمن الإنجازات الرئيسية المحققة في الفترة التي يشملها التقرير ما يلي:

إنشاء ودعم مكتب المشروعات في طرابلس (ليبيا) وضمان استمراره بتقاسم التكاليف مع الحكومة الليبية. وينفذ المكتب مشروعات في مجال حماية التراث الثقافي، والتخطيط والإدارة التربويين، والتعليم التقني والمهني، وحرية الصحافة.

دعم العمليات التي تقوم بها اليونسكو في إطار مكتب المشروعات في يانغون بهدف دعم ميانمار بشكل أفضل في تحولها إلى الديمقراطية والتطور، فضلا عن المهام الأساسية التي تضطلع بها اليونسكو في مجال التعليم والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث والثقافة والتراث وبناء السلام.

دعم العمليات في الصومال وتعزيز تنسيق البرنامج المشترك بين القطاعات في أفريقيا الشرقية، مما سمح بالإسهام بصورة فعالة في آليات التنسيق في أوضاع ما بعد الأزمات التي أنشأتها الأمم المتحدة ، وإجراء عمليات مشتركة لتقييم الاحتياجات.

تكثيف الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو في غزة، رداً على تصعيد العنف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد تضمنت الأنشطة إجراء تقييم موجز للأضرار الملحقة بمؤسسات التعليم العالي، ووضع خطط طوارئ خاصة بكل مدرسة، واستحداث أنشطة لتوفير الدعم النفسي – الاجتماعي، وتقديم حزمة كاملة للتعبئة الاجتماعية وتنمية القدرات.

دعم بعثة التقييم التقني الموفدة إلى تومبوكتو في حزيران/يونيو ٢٠١٣ لتحديد حجم الضرر الملحق بالتراث الثقافي في مالي، وتحسين خطة العمل ذات الصلة.

تنسيق المشروعات المنفذة في أوضاع ما بعد الأزمات مع ثماني وحدات ميدانية (أكرا، وهانوي، وإسلام أباد، وجوبا، ونيروبي، ونيودلهي، وتونس، ووينديهوك).

تقديم الدعم إلى مكتب اليونسكو في جوبا (جنوب السودان) للمشاركة بصورة ناجعة في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وفي إطار هذه العملية، تستجيب اليونسكو لاحتياجات المحاربين القدامى وتوفّر لهم التعليم والتدريب التقني والمهني.

إنشاء مكتب المشروعات في تونس العاصمة ومنحه الدعم اللازم. ويتولى هذا المكتب تنفيذ مشروعات في مجال حرية التعبير، والتعليم العالي الجودة، وحماية التراث الثقافي.

المشاركة في عمليات التقييم الجارية على نطاق الأمم المتحدة والتي تتناول الاحتياجات في أوضاع ما بعد النزاعات.

معدل التنفيذ وتعبئة الأموال وإقامة الشراكات

٩٥- بلغ معدل الانفاق في ٤ تموز/يوليو ٨٨٪.

٩٦- وفيما يخص الموارد الخارجة عن الميزانية، جُمع مبلغ مليوني دولار أمريكي مباشرة في إطار مشروعات يمولها وينسقها البرنامج المشترك بين القطاعات (مليون دولار أمريكي من شركة "سامسونغ" في فيتنام، ومليون دولار من اليابان في باكستان). وجُمع ٠٠٠ ٥٥٠ دولار أمريكي لتمويل مشروعات تعليمية لصالح اللاجئين السوريين في العراق. ويبلغ مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية المستخدمة لتمويل مشروعات في بلدان تأثرت بالأزمات ما يربو على ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرامج

٩٧- إن غالبية أهداف ونتائج هذا البرنامج المشترك بين القطاعات يتم تحقيقها بنجاح أو تم تحقيقها بالفعل، ولكن الوضع المالي أثّر بصورة سلبية في النتيجة المرجوة من تدريب موظفي اليونسكو على استراتيجية البرنامج وعلى آلية الاستجابة في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. وفي فترات العامين السابقة، شارك حوالى ١٢٠ موظفاً من اليونسكو في دورات تدريبية في إطار هذا البرنامج لمدة ٣,٥ أيام. وعلى عكس ذلك، لم يكن من الممكن، في ظل التدابير المتخذة لتحقيق الوفورات، تنظيم أي دورة تدريبية جديدة أثناء الفترة التي يشملها التقرير. ومن بين التدابير الاحتياطية، يقوم مكتب التنسيق الميداني بتعزيز قاعدة موارده المتاحة على شبكة الإنترانت التي تضم ٣٧٠ عضواً مسجلاً وحوالى ١٠٠٠ وثيقة ومادة إعلامية يمكن استخدامها لتوجيه الزملاء المنخرطين في العمليات التي تستجيب لأوضاع ما بعد الأزمات.

الأولويتان العامتان

٩٨- يرمي البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث إلى المساهمة في الأولويتين العامتين للمنظمة.

٩٩- وفيما يخص الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا، يقوم البرنامج، بالتعاون الوثيق مع برنامج "الأولوية لأفريقيا" وإدارة أفريقيا، بتمويل عدد من المشروعات لمنفعة الدول الأعضاء والمواطنين الأفارقة وبالإشراف عليها، ولا سيما في كوت ديفوار وكينيا وليبيريا وناميبيا وسيراليون والصومال وجنوب السودان وأوغندا.

١٠٠- وجرى تقييم جميع المشروعات المنفذة في البلدان المذكورة أعلاه، كما جرى تقييم المشروعات الأربعين المضطلع بها في إطار البرنامج، استناداً إلى مدى إسهامها في الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين. وضم فريق استعراض الأقران التابع للبرنامج أخصائياً في مجال المساواة بين الجنسين حرص على أن تتضمن جميع المشروعات المنتقاة خططاً واضحة الملامح لتعزيز المساواة بين الجنسين.

البرنامج المشترك بين القطاعات من أجل ثقافة السلام واللاعنف

١٠١- شكل *برنامج العمل* من أجل *ثقافة السلام واللاعنف*، الذي أقره المؤتمر العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إطاراً للعمل على وضع نهوج وأساليب عمل مبتكرة واختبارها بغية تعزيز قدرة اليونسكو على "بناء حصون السلام في عقول البشر" بطريقة ملموسة أكثر وأشمل. وقد نجح برنامج اليونسكو المشترك بين القطاعات المندرج في إطار مكتب التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التآزر بين جميع القطاعات والمكاتب المعنية والبرامج الأخرى المشتركة بين القطاعات لبذل جهود مركزة. وقد تمثل التحدي في القيام بأنشطة محددة تبيّن كيف يمكن الاسترشاد بمبادئ ثقافة السلام في وضع السياسات وتنفيذها، مع الحفاظ على تعاون منتظم مع جميع القطاعات والمكاتب الميدانية لتعزيز الامتلاك الدائم لهذه المبادئ على نطاق المنظمة ككل. وفي هذا الصدد، اضطلع البرنامج بدور محدد في الحرص على التنسيق والاتساق والتماسك والترويج والوضوح. وبات البرنامج، بصفته كياناً بارزاً في اليونسكو، يقوم بدور قيادي في الحملة العالمية لدعم رسائل السلام في العالم المعاصر، ولا سيما بإشراك عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية في هذه القضية الهامة.

١٠٢- وتمثلت **الاستراتيجية** المطبقة من أجل تعميم القيم والمواقف والسلوكيات التي تمليها ثقافة السلام واللاعنف في سياق الحياة اليومية وكذلك في إطار السياسات، المعتمدة فيما يلي: أطلق مقر اليونسكو دعوة على الصعيد العالمي لتقديم مشروعات، وأطلقت الدعوة نفسها على الصعيد المحلي عبر مكاتب اليونسكو الميدانية، بالتعاون الوثيق مع شتى الشركاء ومن ضمنهم اللجان الوطنية. وتلقت اليونسكو ٤٨ مشروعاً مقترحاً، وأعيد توجيه ٩ من بينها إلى برامج أخرى من مجموعة البرامج المشتركة بين القطاعات. وكانت المشروعات المتبقية البالغ عددها ٣٩ موزعة على النحو التالي: ٣١ من المكاتب الميدانية – أفريقيا (٩) والدول العربية (٦) وآسيا والمحيط الهادي (٧) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (٩) – و٨ من المقر). وقامت لجنة توجيهية مشتركة بين القطاعات بفرز المشروعات. وتمت الموافقة على ١٧ مشروعاً صُنفت في ٥

مجموعات مواضيعية تتوافق مع توجهات اليونسكو الاستراتيجية وهي: (١) تعزيز ثقافة السلام واللاعنف من خلال التعليم النظامي وغير النظامي من أجل تنمية مهارات التفاعل بين الثقافات كالتعاطف والتضامن العفوي وكرم الضيافة التي تبين تنوع المجتمعات المعاصرة من خلال حوار حيوي وصادق ومستمر؛ (٢) تعزيز التجانس والاندماج الاجتماعي، والمشاركة التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال تمكين النساء والشباب؛ (٣) تسخير وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لترويج ثقافة السلام واللاعنف والتسامح والحوار بين الثقافات؛ (٤) تعزيز التراث والإبداع المعاصر بوصفهما أداتين لزيادة القدرة على التحمل وحفز التفاعل المتناغم عن طريق الحوار؛ (٥) تعزيز دور التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات بوصفها وسائل لإحداث التحوّل من أجل إنشاء مجتمعات المعرفة المستدامة والجامعة في مناطق العالم كافة.

١٠٣- ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في إطار **البرنامج العادي وصناديق الطوارئ**، ومن ضمنها المساهمة التي قدمتها كازاخستان، تم تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتقييم السياسات والموارد الوطنية وتعزيز دمج مبادئ وقيم السلام واللاعنف وترويجها في التعليم النظامي وغير النظامي. وقد بدأ القيام بعمليات مسح واستكمل بعضها وذلك على مختلف المستويات في أفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وأطلقت مشاورات وحملات على مستوى المناطق لمكافحة العنف في المدارس، ولا سيما من خلال *برنامج المدارس المفتوحة* في نيكاراغوا وكوستاريكا وغواتيمالا. وأجريت دراسات وصيغت توصيات بشأن السياسات العامة المتعلقة بحالة العنف في المدارس في كوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور، ثم في هندوراس وبنما. ويبقى الشباب الفئة المستهدفة الرئيسية بوصفهم الفاعلين الأساسيين في صنع السلام. ويقدم لهم الدعم ليتمكنوا من النهوض بهذا الدور من خلال بناء قدراتهم مع التركيز على الالتزام المدني والمشاركة في الحياة المدنية، وخاصة في سياق الربيع العربي. وفي تونس، عُززت الاستراتيجية الوطنية للشباب من خلال إنشاء أندية لتعليم قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وساندت هذه الأندية المبادرات التي يتخذها الشباب للمشاركة في العملية الديمقراطية. أما في مصر، فقد تم التركيز على تعزيز الديمقراطية ومكافحة العنف القائم على التمييز بين الجنسين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان الحفاظ على السلام قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها نشاطاً رئيسياً. وقد بدأت عملية بناء القدرات في بوروندي بغية التحضير للانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في عام ٢٠١٥، وفي ليبيريا وسيراليون متابعةً للاجتماعات التي عُقدت في عام ٢٠١٢. وقد تضمن ذلك تعزيز دور وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عماد الحوار بين الثقافات، وتدريب المهنيين العاملين في وسائل الإعلام على إعداد التقارير المراعية للنزاعات، وكذلك تدريب قادة المجتمعات المحلية في جنوب السودان وشمال أوغندا في إطار وضع برامج لإذاعات المجتمعات المحلية ذات محتوى يحث على المصالحة والتسوية السلمية للخلافات. وفي جنوب شرق أوروبا، تم التركيز على تعزيز التراث والإبداع المعاصر، بما في ذلك الدبلوماسية الثقافية من أجل المصالحة والسلام، مما أسفر عن إقامة معرض بعنوان "تخيُّل البلقان. هويات وذاكرة تمتد على طول القرن التاسع عشر" وتتوفر معلومات إضافية عن المعرض على الرابط التالي: (النشرة: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Venice/pdf/news/leaflet_Imagining_the_Balkans.pdf).

١٠٤- وأعدّت أساليب وأدوات تنفيذية جديدة قائمة على الحوار بتمويل من **موارد خارجة عن الميزانية**، ومن ذلك مثلاً "برنامج عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار" والمشاريع العشرة التابعة له الممولة من المملكة العربية السعودية. وحُشد الخبراء والشباب والناشطون في المجتمع المدني والأكاديميون عن طريق تنظيم مؤتمرات وورش عمل لبناء القدرات وحملات توعية وغيرها من الأنشطة الموجهة نحو تحقيق "التعلم للعيش معاً". وتضمنت الإنجازات إقامة معرض متجول بعنوان "كتابة حروف السلام" الذي حفزت النقاش حول مساهمة مختلف الحضارات في صنع السلام (دليل المعرض: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002176/217691m.pdf)؛ والمسابقة العالمية للفهم المتبادل "الطرق المؤدية إلى السلام" التي حشدت أكثر من ١٣٠٠ شاب من ٥٥ بلداً؛ وإطلاق "الحملة الإعلامية لتعلم العيش معاً" في الدول العربية من أجل نشر رسائل السلام والحوار؛ ووضع أدوات ومبادئ توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء على استعراض الكتب المدرسية والمناهج الدراسية بغية إزالة جميع أشكال الصور النمطية منها التي تتناول التمييز بين الجنسين والثقافة والدين. وأعدت برامج للحوار والتدريب على الإنترنت للدفع قدماً بالتثقيف في مجال المعلومات الموجهة لوسائل الإعلام والحوار بين الثقافات، ولإغناء الحوار الفلسفي بين بلدان الجنوب. وسعياً إلى تحسين الموارد المعتمدة لتعزيز الحوار بين الثقافات في نخبة من الجامعات في الدول العربية، أجري حصر للموارد الكفيلة بتشجيع الحوار بين الثقافات، وبدأ إعداد برامج تفض إلى الحصول على شهادة، بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفرانكفونية. ودعماً للدور الذي يضطلع به الشباب ولمساهمتهم في مجال الحوار والسلام بوصفهم فاعلين ومتطوعين، سيُعقد مؤتمر دولي بعنوان "تطوع الشباب والحوار" من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في جدة بالمملكة العربية السعودية.

١٠٥- وبدأ العمل على تنمية الحوار بين الثقافات القائم على مراعاة حقوق الإنسان في إطار مشروع تموله الدنمارك. وعُقدت اجتماعات للخبراء بغية تحديد الأدوات التي يمكن بواسطتها مساندة الدول الأعضاء في تنمية الكفاءات الضرورية من أجل تحقيق العيش معاً بسلام في عالم معولم. وكانت آراء الأقران والخبراء والأكاديميين عموماً، إيجابية للغاية فيما يتعلق بمنشور المتابعة الذي يحمل عنوان "الكفاءات المشتركة بين الثقافات: إطار مفاهيمي وعملي" (http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002197/219768e.pdf). ويسير العمل قدماً من أجل وضع مبادئ توجيهية وبرامج تدريبية محددة. إضافة إلى ذلك، موّلت *مبادرة فريق الأمم المتحدة الخاص المتكامل لمكافحة الإرهاب* مشروعاً لليونسكو في نيجيريا يقدم الدعم في مجالات منع نشوب النزاعات، والتربية في مجال السلام، وإلغاء التطرف لدى الشباب عن طريق تيسير اكتسابهم المهارات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، والاعتماد على النفس والثقة بها. وشمل المشروع عقد لقاءات للتوعية، وإجراء دراسات سياقية، وإعداد مواد تدريبية ودليل عن "تعزيز ثقافة السلام في نيجيريا من خلال الحوار بين الثقافات والتعليم".

١٠٦- أكد المؤتمر العام **دور اليونسكو الرائد** خلال العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠) في قراره ٣٦م/٤٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) الذي حدد فيه أنشطة المتابعة، كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الدور في قرارها ٦٧/١٠٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢). وتضطلع اليونسكو اليوم بدور

قيادي في التطبيق المشترك بين الوكالات للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). وبدأت مشاورة دولية مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وشركائها المعنيين بالموضوع، وذلك بغية وضع إطار عمل يتلاءم مع هذا المسعى، وطلب تقديم المساهمات في خطة العمل. والهدف من ذلك التأكيد على مُثل إنسانيةٍ تعددية يتعزز فيها التنوع الثقافي بالحوار بين الثقافات وبين الأديان والعكس صحيح، ويمكن فيها دعم التعاون الدولي من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات، مما يؤدي إلى تقارب أكثر عمقاً بين الثقافات والمجتمعات.

١٠٧- ونظراً **للضغوط المالية على المنظمة**، تم تخفيض الموارد المخصصة للبرامج المشتركة بين القطاعات والواردة في الوثيقة ٣٦م/٥. وبالتالي تم أيضاً تقليص نطاق الأنشطة المقررة. إلا أن الأفرقة المسؤولة عن المشاريع قامت بعقد شراكات جديدة من أجل تأمين موارد عينية ومالية إضافية. وفي الوقت الذي أصبح فيه من الصعب الحفاظ على قدرة اليونسكو على القيام بدور استباقي، أتاحت الأموال الأساسية التي أمنتها صناديق الطوارئ والبرنامج العادي تنفيذ بعض الأنشطة في إطار مبادرة "توحيد الأداء". وتبلغ نسبة تنفيذ البرامج المشتركة بين القطاعات ٧٨٪. (وتتوفر معلومات إضافية في الكتيب المتاح بالإنجليزية على الرابط التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002177/217786e.pdf، وبالفرنسية على الرابط التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002177/217786f.pdf). وفي الوقت نفسه، عُزز التعاون مع شركاء مثل تحالف الحضارات من أجل المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال اليونسكو فيما يتعلق بمحو الأمية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات والحوار بين الثقافات في إطار الشبكة الجامعية التابعة إلى اليونسكو – تحالف الحضارات بشأن محو الأمية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات والحوار بين الثقافات. وقد بدأ التعاون أيضاً مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ومؤسسة آنا ليند، ومنتدى "حوار الحضارات" الاجتماعي العالمي، ومنتدى باكو. علاوة على ذلك، جرى التأكيد على الميزة النسبية لليونسكو من خلال تنظيم فعاليات مشتركة مع الجهات والشركاء المعنيين دون أي تكاليف تتكبدها المنظمة. وهناك أطر أخرى للتعاون مثل برنامج المساهمة، الذي يحقق المزيد من التآزر بين اشتراكات الدول الأعضاء ومساهماتها، إذ تمت الموافقة على أكثر من ٢٥ طلباً. وعُززت كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالحوار بين الثقافات وبين الأديان، بالموافقة على إنشاء كرسيين جديدين هذا العام في الهند وكازاخستان. وتشارك معاهد اليونسكو ومراكزها من الفئتين الأولى والثانية مشاركة فعالة في هذا الصدد، ففي جنوب السودان على سبيل المثال، تتعامل مع المعهد العالمي للسلام وسفير اليونسكو للنوايا الحسنة والمصالحة، فورست ويتاكر، أو مع معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة في نيودلهي.

١٠٨- وأكد *برنامج العمل لثقافة السلام واللاعنف* على **دور اليونسكو الريادي وأهميته في إطار منظومة الأمم المتحدة** وخارجها. فقد أظهر البرنامج بصورة مقنعة وجود فرص هامة لتعزيز الشراكة بين القطاعات وتعبئة موارد وشراكات إضافية، مع إمكانية كبيرة لتكرار هذه الشراكات وبالتالي لتوسيع نطاق تطبيق الخبرات المكتسبة بتكلفة منخفضة. وسيكون من الضروري الاستفادة من هذه الإنجازات المحققة في المساهمات المقبلة للمنظمة في مجالات الحوار

بين الثقافات وبين الأديان وفي ثقافة السلام واللاعنف، والتي تُدرج كل عام في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت البند: "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام"، و"تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام". ويكتسي العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢) أهمية كبرى من ناحية التوقيت وإطار العمل من أجل القيام بأعمال المتابعة التي تحتاج إلى تعبئة موارد خارجة عن الميزانية.

١٠٩- وللاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة بشأن النتائج التي حققتها المشروعات والأنشطة المنفذة في إطار البرنامج المشترك بين القطاعات لثقافة السلام واللاعنف، وضعت تقارير عن التقدم المحرز على البوابة SISTER.

تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أفريقيا

الإنجازات الرئيسية (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

١١٠- في إطار الوثيقة ٣٦م/٥، تابعت قطاعات البرنامج والمعاهد والمكاتب تحقيق النتائج المنشودة المندرجة في إطار "الأولوية لأفريقيا". وقد نتج عن التقييم الشامل للأنشطة المنفذة خلال الأشهر الستة الماضية، أن الأنشطة حافظت على التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للوثيقة م/٥، ولكنها عبّرت في الوقت ذاته عن مراعاة أكبر للشواغل والأهداف التي حددتها الهيئات الأفريقية لصنع القرار وتقديم الخبرة، مما جعلها أكثر مؤامة للاحتياجات.

١١١- وكان الحال كذلك في المقام الأول في مجال التربية، إذ أولي اهتمام خاص جداً للتعليم عن بعد بقصد توسيع عملية توفير التعليم وتسريعها، ولا سيما باتجاه أوساط وفئات محددة ومنها الفتيات، وذلك نظراً لاقتراب فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وفيما يخص كل من التعليم للجميع، والعقد الثاني للتعليم في أفريقيا.

١١٢- وتتسم هذه الأنشطة بعلامة بارزة أخرى، ألا وهي الطابع المستعرض لأنشطة تنمية القدرات المؤسسية والفردية، التي تعمل كخط موجه لجميع القطاعات.

١١٣- وينطبق الأمر نفسه على ٢٦ مشروعاً معتمداً لصالح أفريقيا في إطار البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، وعلى الدعم المقدم من أجل إنشاء المرصد الأفريقي للعلوم، وإقامة جامعات افتراضية جديدة، وتنظيم أنشطة تدريبية بشأن إدارة التراث والاتفاقيات، وجمع وتحليل البيانات الإحصائية المطبقة على التربية والعلوم وغيرها.

١١٤- أما المشاكل المرتبطة بالجنس والشباب فقد عولجت هي أيضاً بطريقة مستعرضة، تتلاءم مع القرارات وأطر العمل ذات الصلة بالاتحاد الأفريقي.

١١٥- وبهذه الطريقة توجهت عدة أنشطة، ومنها تلك التي تضطلع على وجه الخصوص بمجالات التربية العلمية والهندسة، وإدارة البيئة، والمياه والطاقات المتجددة، ومنع النزاع، عمداً لاستهداف النساء بوصفهن فاعلات وشريكات رئيسيات.

١١٦- وبالطريقة نفسها، تنظم أنشطة متعلقة بتمكين الشباب وبتعزيز "فرص عملهم" في مجمل البرامج لجميع القطاعات.

١١٧- وهناك اعتبار هام آخر ألا وهو الاستعانة المتزايدة على نحو ملحوظ بالخبرة والشراكات المؤسسية والفردية المحلية. وبهذه الطريقة أُشركت في الفترة المذكورة عدة منظمات ومؤسسات في تفعيل أنشطة تنفيذية على أساس معرفتهم بأرض الواقع معرفة جيدة، ومن بين هذه المنظمات والمؤسسات رابطة تطوير التعليم في أفريقيا، والمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا، ومركز الشباب في ليلونغوي.

١١٨- وتجدر الإشارة أيضاً إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في الدعم تنفيذ الأنشطة، من خلال تقديم مساهمات مالية ومادية وتقنية.

١١٩- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى مشاركة الشتات الأفريقي في تحقيق مختلف النتائج المنشودة بوصفه جهة معنية، وذلك بما يتوافق مع وضعه "كسادس منطقة أفريقية".

١٢٠- وعلى غرار ما جرى في الفترات السابقة، شكل الوضع المالي العقبة الأساسية التي حالت دون تحقيق النتائج المنشودة في إطار "الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا".

١٢١- وكثيراً ما فرضت الصعوبات المالية إجراء خيارات صعبة بين البرامج، وكانت لهذه الخيارات بالضرورة آثار سلبية على بعض الأولويات. لكن مقابل ذلك وبفضل تكثيف الجهود المبذولة بغية تعبئة موارد خارجة عن الميزانية أمكن تحقيق نتائج هامة.

النتائج المحققة في مجال تعبئة الأموال وإقامة الشراكات

١٢٢- قدمت حكومة أنغولا الدعم لليونسكو من أجل تنظيم منتدى لواندا الذي عُقد في أنغولا في آذار/مارس ٢٠١٣. وتم توقيع اتفاق شراكة.

تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج

١٢٣- ظلت الصعوبات المالية تمثل العقبة الكبرى التي حالت دون تحقيق النتائج المنشودة في إطار الأولوية العامة لأفريقيا. ألا أنه أمكن تحقيق هذه النتائج بفضل تعبئة موارد خارجة عن الميزانية.

التحديات التي واجهتها المنظمة لأسباب أخرى غير الوضع المالي

١٢٤- هناك تحد يتمثل بالمشاركة المنهجية للمعلومات بين قطاعات اليونسكو، والمكاتب الميدانية، والدول الأفريقية الأعضاء، وإدارة أفريقيا فيما يخص الأولوية أفريقيا.

تنسيق ورصد الأنشطة لصالح أولوية المساواة بين الجنسين

التقييم الاستراتيجي العام (مع التركيز على الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣)

١٢٥- واصلت اليونسكو في الفترة التي يشملها هذا التقرير تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين من خلال إسداء المشورة وإقامة الحوار؛ والترويج الرفيع المستوى؛ وتنمية القدرات؛ والتنسيق وإنشاء الشبكات؛ وعقد شراكات جديدة أو تعزيز الشراكات الموجودة بعدة وسائل منها تنفيذ المبادرات المراعية للاعتبارات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الميداني[٩]. وفي إطار هذه الجهود، ما برحت المنظمة تستخلص الدروس من آلياتها وأساليب عملها وتطوّع وتعتمد مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات الجديدة، التي تأخذ بها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وتطبقها لديها.

١٢٦- وتمثلت إحدى الأنشطة الرئيسية على نطاق المنظمة في الفترة التي يشملها التقرير في إعداد خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. وتستند خطة العمل الثانية إلى الدروس المستخلصة من خطة العمل الأولى للأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين (٢٠٠٨-٢٠١٣)، وإلى التوصيات التي قدمها مرفق الإشراف الداخلي إثر تقييمه للأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، وإلى تقرير منظمة العمل الدولية المتعلق بالمراجعة التشاركية لحالة المساواة بين الجنسين. وخطة العمل الثانية لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية أكثر توافقاً مع مضمون الوثيقتين م/٤ وم/٥ مما يتيح تنفيذاً ورصداً أكثر وضوحاً واتساقاً للأنشطة التي تروج المساواة بين الجنسين، وهي تتضمن أهدافاً واضحة وواقعية وخططاً تنفيذية، وبنى وسلاسل من المسؤولية/المساءلة لتحقيق النتائج المنشودة. وتولى قسم المساواة بين الجنسين بمكتب المديرة العامة وضع الخطة بعد إجراء مشاورات موسعة، وإشراك موظفي اليونسكو العاملين في المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد. ومن المزمع إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين، ومن ضمنهم وكالات الأمم المتحدة، تحضيراً لتقديم خطة العمل إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة.

١٢٧- أما أنشطة اليونسكو التي تدعم تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد الميداني، فتتسم بتعدد الأوجه وقد أدت إلى نتائج إيجابية. ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٧٩م ت/٤٢ (الجزء الثاني) الذي طلب فيه المجلس من المديرة العامة تقديم تقرير مستقل عن الإجراءات التي اتخذتها المنظمة على مستوى الصعيد الميداني لترويج تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، أعد التقرير الثالث الذي يغطي الفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١١ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣ ليقدم إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين. ويتضمن هذا التقرير ما يلي: (١) وصف لبعض لمبادرات المحددة والنتائج المحققة؛ (٢) وأهم المبادرات في مجال بناء القدرات والترويج؛ (٣) والتحديات الرئيسية والدروس المستخلصة؛ (٤) وتوصيات من أجل تحقيق التقدم.

---

[٩] يركز الجزء الأول (ألف) على الفترة التي يشملها التقرير والممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣. انظر أيضاً ما يرد في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الأول (باء) من أمثلة بارزة عن تنفيذ البرنامج وعن المنجزات خلال فترة الثمانية عشر شهراً الماضية [**انقر هنا**].

١٢٨- وتتطلب الإدارة الفعالة القائمة على النتائج إجراء عمليات رصد وتسجيل منهجية ومحددة الغرض. ولتحقيق ذلك، قام قسم المساواة بين الجنسين بمكتب المديرة العامة بوضع إطار عمل لبناء قاعدة بيانات بشأن المساواة بين الجنسين، والغرض منها: (١) توفير أداة لإجراء تقييم شامل لمشاريع/مبادرات اليونسكو المراعية للاعتبارات الجنسانية وتسجيلها، وفي مرحلة لاحقة، تعميم المشاريع/المبادرات المراعية للاعتبارات الجنسانية على الصعيد الميداني؛ (٢) والعمل كبرنامج لجمع نخبة من نتائج الرصد المحددة الغرض في كل من مجالات عمل اليونسكو؛ (٣) وتشجيع التبادل بين موظفي المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد بشأن الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين؛ (٤) وإصدار توصيات بشأن السياسات في مجال المساواة بين الجنسين؛ (٥) وتطوير ثقافة موجهة نحو تحقيق النتائج بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ؛ (٦) وتعزيز إمكانات الرصد بالنسبة للموظفين المشاركين وتوسيعها؛ (٧) وتشكيل مجموعة من التسجيلات المرئية لشهادات يدلي بها منتفعون من مبادرات اليونسكو في مجال المساواة بين الجنسين على المستوى الميداني.

١٢٩- وواصلت اليونسكو على الصعيد الخارجي العمل على نحو استباقي وفعال مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فقد شاركت اليونسكو في العملية التي قادتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإعداد برنامج تدريب أساسي بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين متاح عن طريق الإنترنت على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتدريب لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويستند هذا البرنامج والكتيب الصادر عن مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة، إلى عمل اليونسكو الرائد في مجال المساواة بين الجنسين. كما تتولى اليونسكو، بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وضع برنامج تعليمي إلكتروني تفاعلي على الإنترنت بشأن "المساواة بين الجنسين والتربية" سيتم إدراجه في برنامج التدريب الأساسي بشأن المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٣٠- وقدمت اليونسكو في الفترة التي يشملها هذا التقرير، أول تقرير لها عن خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (CEB/2006/2). وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإجراء تحليل مقارن لأداء اليونسكو رجاء فيه ما يلي: (١) الإقرار بأن اليونسكو أعدت تقريراً شاملاً عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة وعن التدابير التصحيحية التي اتخذتها اليونسكو مع شرح مفصل لمعايير التقييم، وتحديد الأشخاص والمكاتب المسؤولة عن المتابعة، وجدول زمني واقعي والموارد اللازمة لتحسين الوضع؛ (٢) وأن الجهود التي تبذلها اليونسكو حالياً لإدخال مؤشر للمساواة بين الجنسين في برنامجها الحاسوبي لرصد المشاريع، يعتبر خطوة هامة نحو إحراز التقدم وحظي هذا التطور باهتمام خاص نظراً لأن تتبع الموارد في هذا المجال يشكل نقطة ضعف في منظومة الأمم المتحدة؛ (٣) وأن التدريب الإلزامي في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين الذي تجريه اليونسكو لجميع موظفيها، ومن ضمنهم كبار الموظفين الإداريين، يجعل المنظمة رائدة في مجال تنمية القدرات. وأعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن اليونسكو منظمة رائدة في هذا المجال الأخير ضمن منظومة الأمم المتحدة. وبصورة عامة، من أصل ١٥ مؤشر للأداء وضعتها خطة عمل الأمم المتحدة، تجاوزت اليونسكو متطلبات أربعة مؤشرات (٢٦٪)، وحققت متطلبات مؤشر واحد (٧٪)، واقتربت من تحقيق متطلبات المؤشرات التسعة المتبقية (٦٠٪ من مجموع المؤشرات).

١٣١- **التربية:** لقد تم إحراز تقدم كبير في معالجة موضوع المساواة بين الجنسين في جميع برامج اليونسكو وسياساتها المتعلقة بالتعليم: (١) تواصل اليونسكو مشاركتها الفعالة في مبادرتين رئيسيتين من مبادرات الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين، ألا وهما مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمراهقات. وفي أمريكا اللاتينية، تشارك اليونسكو في نشاط إقليمي مشترك بين الوكالات بشأن العنف الجنساني في المدارس، مع كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي إطار شراكة مع المعهد الكوري للنهوض بالمرأة، تقوم اليونسكو بدراسة موضوع المساواة بين الجنسين والأوجه المختلفة للتعليم الجيد في منطقة آسيا والمحيط الهادي؛ (٢) وقد نظمت اليونسكو في إطار "مشروع التوعية باستخدام الهاتف الجوال" الرامي إلى تعزيز قدرات النساء والفتيات، ثلاث ورش عمل إقليمية في آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والشمالية والكاريبي في نهاية عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣. وقد اختيرت مبادرات مقدمة من ثمانية بلدان مختلفة لتكون جزءاً من تقرير سيشكل قاعدة المعارف اللازمة لإعداد توصيات بشأن السياسات العامة؛ (٣) ويجري إعداد وثيقة عن السياسات الإيجابية الموجهة إلى المعلمين بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، تركز على المساواة بين الجنسين، وستعرض على البلدان في حزيران/يونيو ٢٠١٣ للموافقة عليها. وقد درّب المعهد العالمي لبناء القدرات في أفريقيا أكثر من ١٥ بلداً من أفريقيا الغربية والوسطى على برامج محددة تتعلق بمناهج تعليمية مراعية للمنظور الجنساني. وفي بنغلادش، وُضع منهاج دراسي وأُعدت أدوات تدريبية تتجاوب مع المنظور الجنساني، ودُرب على استخدامها أكثر من ٤٥٠ شخصاً يعملون في مجال إعداد المناهج الدراسية والكتب المدرسية، ومدربو المعلمين ومعلمون؛ (٤) وأولت اليونسكو اهتماماً خاصاً لإشراك الفتيات في البرامج الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بغية انتقالهن من المدرسة إلى العمل، وأسدت المشورة في المراحل التمهيدية لوضع السياسات وبناء القدرات من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وممارسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وتم إجراء دراسات مواضيعية على الصعيدين الإقليمي والقطري في تنزانيا وبلدان الخليج العربي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ (٥) وقدمت اليونسكو الدعم لسبعة بلدان، وهي: غامبيا، غينيا بيساو، تنزانيا، إثيوبيا، مالي، نيجر، بوركينا فاسو، بغية وضع إطار عمل لمنهاج دراسي شامل ومتواصل يركز على الانتقال من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي؛ (٦) وتم في غامبيا والسنغال إعداد دراسات حالات ودراسات عن أفضل الممارسات المتعلقة باستمرار الفتيات بالدراسة الثانوية، ونُفذ برنامج في بلدان أفريقيا الغربية الناطقة باللغة الإنجليزية من أجل وضع منهاج دراسي قادر على إحداث تغيير في العلاقات بين الجنسين وعلى تنمية الحس القيادي، وركز البرنامج على زيادة انتفاع الفتيات بالتعليم الثانوي بطرق مستدامة.

١٣٢- **العلوم الطبيعية:** تواصل تعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بصورة منهجية من خلال البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامج ومبادرات العلوم الطبيعية. ولا تزال الجائزة السنوية "لوريال – اليونيسكو للنساء في مجال العلوم" وغيرها من المناسبات الهامة التي يحتفل فيها بالمهندسات والعلميات من المبادرات البارزة الرامية إلى تمكين المرأة في مجال العلوم. وقدمت اليونسكو الدعم لشبكات النساء العاملات في مجالي العلوم والهندسة عن طريق ما يلي: (١) إدراج موضوع المساواة بين الجنسين في جداول أعمال المؤتمرات العلمية الدولية،

(٢) وتنظيم أنشطة على هامش هذه المؤتمرات (على سبيل المثال، المرأة في العلوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ودور النساء والفتيات في التخفيف من مخاطر الكوارث، وما إلى ذلك)؛ (٣) وتعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في المنشورات، من أجل تشجيع النقاش حول الدور البارز الذي تضطلع به المرأة في كافة المجالات، وتعزيز انخراط العلميات في ميادين العلوم والتكنولوجيا، وتطبيق معيار تحقيق التوازن بين الجنسين، بصورة منهجية، عند اختيار أعضاء مختلف اللجان العلمية وهيئات صنع القرار على جميع المستويات.

١٣٣- **العلوم الاجتماعية والإنسانية:** استمر تطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني بطريقة منهجية في الأنشطة المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا، والشباب، والاندماج الاجتماعي، والهجرة والرياضة، وفي أنشطة بناء القدرات. ففي أخلاقيات البيولوجيا، أولي الاهتمام الواجب لأطر العمل الملائمة الخاصة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وأدرجت عناصر محددة مراعية للاعتبارات الجنسانية، مثل تأمين التوازن بين الجنسين في تشكيل اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا. وأولي أيضاً اهتمام خاص لمشاركة الشابات في الحياة المدنية من خلال الاستثمارات في مجال البحوث التي تركز على الشباب، ومن خلال الالتزام بنشر ثقافة السلام والمساعدة في التخفيف من حدة النزاعات من أجل ترويج المصالحة، وخاصة في العمليات الديمقراطية والمراحل الانتقالية. وفي مجال الاندماج الاجتماعي، وُضع برنامج لتقييم مدى شمول السياسات الاجتماعية للجميع، يحتوي على مجموعة من المؤشرات المفصلة والمراعية للاعتبارات الجنسانية على أربعة مستويات: الدستور، والتشريعات، ومحتوى السياسات وصياغتها، والآليات المؤسسية. وبالتعاون مع مختلف شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، واصلت اليونسكو العمل على ترويج البرمجة المواضيعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، ولا سيما في المجالات التالية: أمن النساء المهاجرات، وإعداد التقارير المراعية للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالهجرة، والاندماج الاجتماعي للنساء المهاجرات. واستمرت اليونسكو في تقديم الدعم لترويج انتفاع النساء والفتيات بالرياضة بغية تعزيز قدراتهن عن طريق التربية البدنية باعتبارها وسيلة لتنمية الصفات الشخصية الفاعلة في تحقيق الديمقراطية مثل التسامح والتضامن والاحترام ومهارات القيادة، مما يزود أكثر النساء والفتيات حرماناً وأضعفهن حالاً سبل الاندماج.

١٣٤- **الثقافة:** أُحرز تقدم في تعميم اعتبارات مراعاة المنظور الجنساني ضمن مجال عمل القطاع. وقد ازدادت نسبة مشاركة النساء في الحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي وإدارته (١) وتبلغ النسبة الحالية للمشاركة الإجمالية للنساء في ورش التدريب بشأن التراث العالمي كمدربات/خبيرات ٤١٪؛ (٢) وأُدرجت مبادئ المساواة بين الجنسين ضمن مبادئ توجيهية، يُذكر منها مشروع المبادئ التوجيهية لسياسة اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢ الذي درسته لجنة اتفاقية التراث العالمي إبان دورتها السابعة والثلاثين (حزيران/يونيو ٢٠١٣)؛ وأوصت لجنة اتفاقية التراث غير المادي لعام ٢٠٠٣ (٢٠١٢) بأن تولي الدول الأطراف اهتماماً أكبر للجنسانية فيما يتعلق بصون التراث غير المادي؛ (٢) وقد أدرجت اتفاقية عام ٢٠٠٣ عناصر مراعية للمنظور الجنساني في برنامجها لبناء القدرات. ووُضعت ونُفذت سياسات وخطط عمل على المستوى القطري ملائمة ثقافياً وتراعي المنظور الجنساني. وكمثال عليها، البرامج الثمانية عشر المشتركة للصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تركز بشدة على

مراعاة المساواة بين الجنسين. وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة، ومن ضمنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تدعم اليونسكو إيجاد فرص عمل للنساء في مجال الثقافة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في صنع القرار وتخطيط المشاريع، وانخراط النساء في صنع القرار وإدراج المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية الثقافية. علاوة على ذلك، أُنشئت "وحدة تعلم" خاصة بمسائل المساواة بين الجنسين بالتعاون مع قطاع الاتصال والمعلومات والغرض منها تقدير مساهمات المرأة الأفريقية في تاريخ أفريقيا وتنميتها، حق قدرها. وأخيراً، وكجزء من التزام اليونسكو بتعزيز قاعدة الأدلة عن المساواة بين الجنسين في مجال الثقافة، تحضر اليونسكو "تقريراً عن المساواة بين الجنسين والثقافة" والغرض منه توفير أول قاعدة أدلة تضمن للنساء والرجال الانتفاع بالحياة الثقافية وبفرص المشاركة والإسهام فيها على قدم المساواة.

١٣٥- **الاتصال والمعلومات:** إن دعم اليونسكو للدول الأعضاء في تطبيقها للمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية على وسائل الإعلام هو بين الأولويات الأكثر أهمية في القطاع. وبالتعاون مع عدة شركاء، اضطلعت اليونسكو بمجموعة من الأنشطة الرامية إلى توعية العاملين في وسائل الإعلام وتعزيز إمكاناتهم من أجل إنتاج برامج سمعية بصرية ذات محتوى مراعٍ للاعتبارات الجنسانية، ولدعم وضع سياسات داخلية تضفي طابعاً مؤسسياً على اعتبارات المساواة بين الجنسين، وكذلك لإجراء تقييم ذاتي عام بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات منظمات وسائل الإعلام وممارساتها. ونتيجة لذلك، اعتمدت حتى الآن أكثر من عشرين هيئة بث إعلامي حكومية المؤشرات التي تراعي المنظور الجنساني في وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، تم تقديم الدعم للدول الأعضاء في صياغة السياسات الوطنية للمعلومات بأسلوب يراعي القضايا الجنسانية، وبالتالي تمكين المرأة عن طريق انتفاعها بالمعلومات والمعارف واستخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطويرها. وقد وُضعت مجموعات من الرسائل والإعلانات بغية زيادة الوعي بمسألة نقص تمثيل الفتيات والنساء من ناحية الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها وتطويرها، والحاجة إلى زيادة مشاركتهن، وبالسبل لتحقيق ذلك. وتستمر اليونسكو من خلال البرامج التدريبية في العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن أطر عمل السياسات الوطنية والمؤسسية ومعايير وضع المناهج الدراسية، وسلامة الصحفيين، وإعداد برامج لإذاعات المجتمعات المحلية ذات محتوى مراعٍ للمنظور الجنساني، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في وسائل الإعلام الرئيسية، ومحو الأمية في مجال وسائل الإعلام والمعلومات والحوار بين الثقافات.

١٣٦- **معهد اليونسكو للإحصاء:** تواصل اليونسكو إصدار بيانات وإحصائيات مصنفة بحسب نوع الجنس في جميع مجالات اختصاصها، وتقوم بطريقة منهجية بحساب المؤشرات الجنسانية (مثل مؤشرات التكافؤ) في مجالات التربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة والاتصال، كما تقوم بنشر وتوزيع البيانات الموضوعة خصيصاً لتبلغ جمهوراً أوسع، وعلى وجه الخصوص جمهور الطلاب والمدرسين، وذلك بغية زيادة الوعي بشأن الفجوة بين الجنسين في المجالات التي تندرج ضمن نطاق اختصاصات اليونسكو.

الاستجابة للوضع المالي

١٣٧- **تعبئة الموارد وإقامة الشراكات:** تصدت اليونسكو للتحديات التي فرضها الوضع المالي الحالي للمنظمة من خلال السعي إلى الحصول على تمويل خارجي من عدد أكبر من المصادر. وفي حين استمرت الجهود الرامية إلى جمع الأموال للبرامج الخاصة بقضايا الجنسين مثل الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء وبرنامج النساء في العلوم المشترك بين شركة لوريال واليونسكو، والمؤشرات الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين، وحققت نجاحاً متواصلاً، تم تأمين موارد من أموال الودائع اليابانية ومن آلية الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، التابع للمفوضية الأوروبية، من أجل مبادرات على الصعيد القطري. وأُبرمت شراكات جديدة مع جامعة كوك في تركيا بغية تهيئة برامج التدريب على مراعاة المنظور الجنساني لتلبية احتياجات القطاع الخاص وشراكة مع شركة إنتل لتنمية البرامج الخاصة بالفتيات في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

١٣٨- **أثر الوضع المالي على تنفيذ البرنامج:** في ظل الوضع المالي الراهن للمنظمة، تم تحقيق تقدم كبير في تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين من خلال تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لتمويل المبادرات المراعية للمنظور الجنساني. وبُذلت الجهود من أجل ضمان تركيز الموارد، الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية – المخصصة لقطاعات البرنامج على تحقيق أكبر قدر من التأثير، وفيما يخص الأمانة، على إنشاء بنى وقدرات مستدامة رامية لإحراز تقدم في موضوع المساواة بين الجنسين.

١٣٩- أما فيما يخص **لقسم المساواة بين الجنسين بمكتب المديرة العامة،** وهو الوحدة الرئيسية في الأمانة المسؤولة عن تنسيق هذه الأولوية ورصدها، فإن تأثير الوضع المالي كان كبيراً إذ تم تخفيض ٨٠٪ من ميزانيته العادية. ولكن تم التخفيف من أثر هذا الانخفاض الحاد في الميزانية من خلال توفير موارد محدودة من صندوق الطوارئ، إضافة إلى أن آلية عمل القسم تعتمد بصورة رئيسية على خبرة موظفيه. ففي الفترة التي شملها التقرير، عمل القسم بعدد أقل من الموظفين[١٠] نتيجة لنقل موظف من الفئة المهنية (م-٤) إلى قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في شباط/فبراير. وحالياً، يؤدي القسم مهامه بفضل وجود خبير منتسب ينتهي عقده في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبفضل مساعدة موظفين بعقود طويلة الأجل وقصيرة الأجل. وعلى غرار الفترات التي شملتها التقارير السابقة، استمر قسم المساواة بين الجنسين، الاشتراك في الاجتماعات الافتراضية بوصفها إحدى آليات تخفيض النفقات، وخفض السفر إلى الحدود الأساسية الدنيا، وأوقف جميع المنشورات حتى إشعار آخر.

[١٠] حالياً، يتألف قسم المساواة بين الجنسين بمكتب المديرة العامة من موظف واحد بدرجة مدير، وثلاثة موظفين من الفئة المهنية بدرجة (م٥ وم٤ وم٣)، ومن موظف واحد من فئة الخدمات العامة (بدرجة خ ع٥). وهذا القسم هو من أصغر الوحدات المخصصة للمساواة بين الجنسين ضمن منظومة الأمم المتحدة.

التحديات والدروس المستخلصة

١٤٠- ولا يزال الفارق بين الالتزام القوي بالمساواة بين الجنسين في الوثائق الاستراتيجية وأفضل تطبيق لهذا الالتزام من خلال اتخاذ إجراءات فعالة في مجال البرمجة، والتخطيط، وتخصيص الميزانية، والرصد/إعداد التقارير والتقييم، يشكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه اليونسكو شأنها شأن الحكومات والمنظمات الأخرى في أرجاء العالم كافة. ومما يعمق هذه الفجوة محدودية الإمكانات والموارد – البشرية منها والمالية – المتاحة على نطاق المنظمة والمخصصة لتطبيق شقي النهج الذي تتبعه اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين، ألا وهما البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. إلا أنّ البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية التي ترمي إلى معالجة الفجوات الكبيرة بين الجنسين في مجالات محددة بواسطة التركيز على الفتيات/النساء أو الفتيان/الرجال وبإحداث تحولات في معايير الذكورة والأنوثة، تُفهم بسهولة أكبر وهي أكثر استخداماً. وتولّد هذه النزعة وضعاً يجعل الموظفين والمديرين يعتبرون أن المبادرات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية كافية من أجل تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين. والواقع أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني استراتيجية مقبولة في منظومة الأمم المتحدة بوصفها أكثر الاستراتيجيات الواعدة في مجال ترويج المساواة بين الجنسين، إلا أنها ليست مفهومة ولا مطبقة بالقدر الكافي.

١٤١- وسعياً إلى مواجهة هذه التحديات بطريقة فعالة، تقوم اليونسكو بما يلي (١) مراجعة برنامجها لتنمية القدرات المتعلقة بأولوية المساواة بين الجنسين لفترة العامين المقبلة؛ (٢) إدراج "المؤشر الجنساني" في نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (SISTER) بغية تتبع تخصيص اعتمادات الميزانية بأسلوب يتسم أكثر بالثقة وبالمنهجية؛ (٣) تطوير أطر العمل المتعلقة بالمحاسبة والمسؤولية ضمن إطار خطة العمل الثانية لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية.

القرار المقترح

١٤٢- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالتوصية ١٣ الواردة في القرار ٣٣م/٩٢ وبالقرار ٣٣م/٧٨ اللذين طلب فيهما المؤتمر العام من المجلس التنفيذي أن يقدم إليه في كل دورة من دوراته تقريراً عن تنفيذ البرنامج والميزانية الجاريين (م/٥) وعن النتائج المحرزة في فترة العامين السابقة (م/٣)،

٢ - ويذكّر أيضاً بالقرار ٣٤م/٨٩ الذي يدعو المجلس التنفيذي إلى تقييم أداء البرامج من منظور أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الجوانب الاستراتيجية، بما في ذلك الوثيقة م ت/٤، عن طريق إبداء آرائه تدريجياً طوال فترة العامين في شكل قرارات صريحة بشأن أداء كل برنامج من البرامج على مستوى محاور العمل،

٣ – ويذكّر كذلك بالقرار ١٩٠م ت/٤،

٤ – وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الأول،

٥ – يعرب عن ارتياحه لتحسن بنية التقرير، وللنهج التحليلي المتبع فيه ونوعية المعلومات والأدلة المقدمة؛

٦ – ويعرب عن ارتياحه أيضاً للتقدم المحرز في تحقيق النتائج، والتدابير المتخذة لضمان تنفيذ البرنامج على الرغم من التخفيضات الكبيرة في الميزانية؛

٧ – ويدعو المديرة العامة إلى مواصلة جهودها لضمان تنفيذ البرنامج بصورة فعالة؛

٨ – ويطلب من المديرة العامة أن تقدم إليه في دورته الرابعة والتسعين بعد المائة تقريراً عن الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بالنتائج المنشودة في إطار الوثيقة ٣٦م/٥.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/4 Part II

١٩٢م ت/٤ الجزء الثاني

باريس، ٢٠١٣/٨/٢٨
الأصل: إنجليزي

البند **٤** من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الثاني

التسويات المالية المرخص بها في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ وجدول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (٣٦م/٥ المعتمدة)

الوضع في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ (غير مراجع)

(رقم ٥١)

الملخص

يتضمن الجزء الثاني من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ ما يلي:

ألف – تقرير المديرة العامة عن التسويات المالية المرخص بها في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣.

ووفقاً للفقرتين (ب) و(هـ) من القرار ٣٦م/١١١، تقدم المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي ما يلي:

(١) تقرير عن التسويات التي أدخلت على الاعتمادات المالية الموافق عليها لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ نتيجة للهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣؛

(٢) تقرير عن التحويلات التي أجريت بين بنود الاعتمادات نتيجة التعديلات المدخلة في تصميم الهيكل التنظيمي للمنظمة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٩.

باء – جدول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

القسم ألف

تقرير المديرة العامة عن التسويات المالية المرخص بها في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣

١ - يعرض القسم ألف ملخصاً للتحليل الذي أجري كي يستفيد منه المجلس التنفيذي في اتخاذ القرار.

أولاً – التسويات التي أجريت في الاعتمادات المالية الموافق عليها لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ نتيجة للهبات والمساهمات الخاصة التي وردت منذ بداية عام ٢٠١٣

٢ - بموجب الفقرة (ب) من القرار ٣٦م/١١١، يجوز للمديرة العامة أن تقبل المساهمات الطوعية والهبات والمنح والوصايا والإعانات والمساهمات التي تقدمها الحكومات وأن تضيفها إلى الاعتمادات الموافق عليها لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٧,٣ من النظام المالي. ويعرض الجدول الوارد أدناه لمحة عن الهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ بحسب القطاعات/المكاتب. كما ترد تفاصيل عن ذلك في الملحق الأول من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢.

القطاع/المكتب	دولار	النسبة
الإدارة (مرفق الإشراف الداخلي)	٧٤ ١٣٠	٪٢,٠
التربية	١ ١١٧ ٧٠٦	٪٢٩,٨
العلوم الطبيعية	٢٧٨ ٦٤٦	٪٧,٤
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٢٨٨ ٢٦٠	٪٧,٧
الثقافة	١ ٠١٥ ٠٢٥	٪٢٧,١
الاتصال والمعلومات	٣٠٩ ٦٣٦	٪٨,٣
البرامج المشتركة بين القطاعات	١٣ ٨٧٠	٪٠,٤
تنفيذ البرامج اللامركزية في المكاتب الميدانية (مكتب التنسيق الميداني/مكتب الإدارة المالية)	٥٨٧ ٤١٤	٪١٥,٧
الخدمات المتعلقة بالبرامج (مكتب التخطيط الاستراتيجي)	٤٠ ٠٠٠	٪١,١
قطاع إدارة خدمات الدعم	٢٦ ٨٩١	٪٠,٧
مجموع الهبات والمساهمات الخاصة	٣ ٧٥١ ٥٧٨	٪١٠٠,٠

٣ - وتعرض في الملحق الثاني من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢ قائمة بالمساهمات العينية المقدمة لتنفيذ البرامج للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٣، وتبلغ قيمتها الإرشادية ٣,٦ مليون دولار. أما المساهمات العينية من السلع والخدمات التي تدعم العمليات والأنشطة المعتمدة دعماً مباشراً والتي يمكن قياسها على نحو موثوق به، فإنها تدون محاسبياً وتقدر بقيمتها الحقيقية. وتشمل هذه المساهمات إتاحة المباني والمرافق، لا سيما للمكاتب الميدانية. وقائمة المساهمات العينية غير شاملة لأننا نواصل العمل على إنشاء نظام يعنى بعمليات التسجيل والتقييم.

ثانياً – الزيادات النظامية في تكاليف الموظفين

٤ – الزيادة في تسوية مقر العمل لفئة المهنيين وما بعدها، النافذة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣: تجري لجنة الخدمة المدنية الدولية، وفقاً للمنهجية المعتمدة، استعراضاً سنوياً لتسوية مقر العمل بغية التأكد من أن مرتبات موظفي الفئة المهنية الدوليين العاملين في مراكز عمل بعيدة عن مقر الأمم المتحدة في نيويورك (أساس نظام المرتبات) تنطوي على القدرة الشرائية عينها مقارنة بمرتبات الموظفين الذين يشغلون وظائف مماثلة في نيويورك، وبغية إجراء التسويات اللازمة عند الاقتضاء.

٥ – وأظهرت عمليات الاستعراض التي أجرتها اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ أنه يتعين زيادة تسوية مقر العمل للموظفين العاملين في باريس بنسبة ٢٪ لإعادة تحقيق التوازن مع القدرة الشرائية للموظفين الذين يشغلون وظائف مماثلة في نيويورك، ويعزى ذلك بصورة واسعة إلى التقلبات الهامة التي يشهدها اليورو مقابل الدولار الأمريكي. وتترتب على هذه الزيادة آثار مالية بمقدار مليون دولار للمدة المتبقية من فترة العامين وهي تسعة أشهر، وقد أُدرجت هذه الآثار المالية في الميزانية التقديرية لتكاليف الموظفين والبالغة ٣٥٦ مليون دولار.

٦ – الزيادة التي طرأت على جدول الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة المهنية: رداً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، قامت لجنة الخدمة المدنية الدولية باستعراض المنهجية التي اتُّبعت فيما يخص تسوية مقر العمل خلال عام ٢٠١٢. فأفادت بأن المنهجية تطبَّق على النحو المراد، ولكنها قررت إرجاء تطبيق الزيادة في تسوية مقر العمل في نيويورك في آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى حين صدور قرار عن الجمعية العامة في هذا الشأن. وأعلنت الجمعية العامة في قرارها استئناف التطبيق العادي لنظام تسوية مقر العمل في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، واعتماد المضاعف المنقح لتسوية مقر العمل في نيويورك ابتداء من هذا التاريخ. وأسفرت عن ذلك زيادة في جدول المرتبات الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لفئة الموظفين المهنيين بنسبة تقارب ٢٪، لأن التعديلات التي تطرأ على مضاعف تسوية المقر في نيويورك تؤثر في جدول المرتبات الداخلة في حساب المعاش التقاعدي. وتترتب على ذلك تكاليف إضافية متعلقة بالموظفين بقيمة ٠,٣ مليون دولار تقريباً وقد تم إدراجها أيضاً في الميزانية التقديرية لتكاليف الموظفين.

ثالثاً – التحويلات بين بنود الاعتمادات

٧ – تنص الفقرة ٢ (هـ) من قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ على أنه "في الحالات التي يتجاوز فيها نسبة التحويلات بين بنود الاعتمادات نسبة ١٪ من الاعتمادات الأصلية، يتعين على المديرة العامة الحصول على موافقة مسبقة من المجلس التنفيذي". وفي هذا الصدد، عرضت المديرة العامة التقرير الذي أعدته عن مجمل التحويلات التي أجريت بين بنود الاعتمادات منذ بداية فترة العامين هذه (يرجى الرجوع إلى القرارين ١٩٠م ت/٤ و١٩١م ت/٤). أما تفاصيل التحويلات الخاصة بتكاليف الموظفين والموزعة بحسب بنود الاعتمادات، في فترة كانون الثاني/يناير–

حزيران/يونيو ٢٠١٣ (الأثر الصافي البالغ صفر دولار)، فترد في جدول الاعتمادات المنقح الذي يتضمنه الملحق الثالث من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢، ويعرض الجدول الوارد أدناه ملخص هذه التحويلات.

٨ – ويرتبط مبلغ ١ ٠٢١ ٠٠٠ دولار (وهو يتجاوز المبلغ الذي يساوي ١٪ من الاعتمادات الأصلية بنسبة ٨.٪)، المدرج في اعتمادات مكتب الإدارة المالية، بنقل الموظفين الذين كانوا يعملون سابقاً في الوحدات الإدارية للخدمات الداخلية والخدمات المتعلقة بالبرامج إلى مبنى المكاتب الإدارية الجديد (مكتب الإدارة المالية)، وذلك في إطار الهدف ١٣ لخارطة الطريق. ولا تتجاوز التحويلات الأخرى التي أجريت بين البرامج والخدمات المتعلقة بالبرامج نسبة ١٪ من الاعتمادات الأصلية.

بنود الاعتمادات	التحويلات لأغراض المقارنة فيما يخص الموظفين
	دولار
الباب الأول – السياسة العامة والإدارة	
باء – الإدارة (مكتب المديرة العامة ومكتب الأخلاقيات)	(٣٣٠ ٥٠٠)
الباب الثاني – البرامج والخدمات المتعلقة بالبرامج	
ألف – البرامج	(٢٥٤ ٥٠٠)
باء – الخدمات المتعلقة بالبرامج	(١٠٢ ٠٠٠)
الباب الثالث – الخدمات الداخلية	
ألف – إدارة الموارد البشرية	(٧٦ ٠٠٠)
باء – الإدارة المالية	١ ٠٢١ ٠٠٠
جيم – إدارة خدمات الدعم	(٢٥٨ ٠٠٠)
مجموع الاعتمادات	–

رابعاً – الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

٩ – قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – وقد درس تقرير المديرة العامة عن الهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ وأُضيفت إلى الميزانية العادية وعن التحويلات التي أُجريت بين بنود الاعتمادات وفقاً لأحكام الفقرتين (ب) و (هـ) من القرار ٣٦م/١١١، والوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الثاني والملحق الأول للوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢،

أولاً

٢ – يحيط علماً بأن المديرة العامة قد أضافت إلى اعتمادات الميزانية العادية، نتيجة لورود هذه الهبات والمساهمات الخاصة، مبلغاً إجمالياً قدره **٣ ٧٥١ ٥٧٨** دولاراً موزعاً على النحو التالي:

	دولار
الباب الأول – باء – الإدارة (مرفق الإشراف الداخلي)	٧٤ ١٣٠
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الأول، التربية	١ ١١٧ ٧٠٦
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الثاني، العلوم الطبيعية	٢٧٨ ٦٤٦
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الثالث، العلوم الاجتماعية والإنسانية	٢٨٨ ٢٦٠
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الرابع، الثقافة	١ ٠١٥ ٠٢٥
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الخامس، الاتصال والمعلومات	٣٠٩ ٦٣٦
الباب الثاني – ألف – البرامج المشتركة بين القطاعات	١٣ ٨٧٠
الباب الثاني – ألف – تنفيذ البرامج اللامركزية في المكاتب الميدانية (مكتب التنسيق الميداني/مكتب الإدارة المالية)	٥٨٧ ٤١٤
الباب الثاني – باء – الخدمات المتعلقة بالبرامج (مكتب التخطيط الاستراتيجي)	٤٠ ٠٠٠
الباب الثالث – جيم – إدارة خدمات الدعم	٢٦ ٨٩١
المجموع	**٣ ٧٥١ ٥٧٨**

٣ – ويعرب عن تقديره للجهات المانحة المذكورة في الملحقين الأول والثاني من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢؛

ثانياً

٤ – وإذ يذكّر بأحكام قرار فتح الاعتمادات المالية التي يجوز للمديرة العامة بمقتضاها أن تجري تحويلات بين بنود الاعتمادات بمبلغ لا يتجاوز نسبة ١٪ من الاعتمادات الأصلية، على أن تبلّغ أعضاء المجلس التنفيذي كتابةً في الدورة التي تلي اتخاذ هذا الإجراء بتفاصيل هذه التحويلات وأسبابها،

٥ – يحيط علماً بالتحويلات التي أجريت بين بنود الاعتمادات إثر إعادة هيكلة المنظمة في ظل الهدف ١٣ من خارطة الطريق، والتي ترد في الفقرتين ٧ و٨ من الوثيقة؛

٦ – ويحيط علماً أيضاً بجدول الاعتمادات المالية المنقح كما ورد في الملحق الثالث من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢.

القسم باء

تقرير المديرة العامة عن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

جدول متابعة تنفيذ البرنامج – حالة تنفيذ البرنامج في ٢٠١٣/٦/٣٠

يبين جدول متابعة تنفيذ البرنامج الميزانية الإجمالية ووضع نفقات الميزانية العادية والنفقات الخارجة عن الميزانية.

أولاً – الميزانية الإجمالية في ٢٠١٣/٦/٣٠ – حالة الموارد بحسب مصدر التمويل – المصدر: الجدول ١ من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢.

تتوزع الموارد الإجمالية المتاحة للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي تبلغ ١ ١٢٦,٩ مليون دولار، على النحو التالي:

- البرنامج العادي: تبلغ موارده **٥١٧,٦ مليون دولار** استناداً إلى توقعات الإنفاق في الوثيقة ٣٦م/٥، بمعدل إنفاق يبلغ ٧٣,٠٪.
- صندوق الطوارئ: تم تخصيص مبلغ **٢٦,٢ مليون دولار** لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣، بمعدل إنفاق يبلغ ٦٤,١٪.
- الأموال الخارجة عن الميزانية: تبلغ المخصصات التي وردت حتى الآن في عام ٢٠١٣ ما يساوي **٢٥١,١ مليون دولار**، بمعدل إنفاق قدره ٣٨,٧٪. وتبلغ المخصصات التي وردت خلال عام ٢٠١٢ ما يساوي **٣٣٢ مليون دولار**.

(أ) **تقدير البرنامج العادي في الوثيقة ٣٦م/٥:**

يمثل **تقدير الإنفاق البالغ ٥٠٧,٤ مليون دولار** (يتضمن الإجمالي البالغ ٥١٧,٦ مليون دولار هبات إلى البرنامج العادي بقيمة ١٠ ملايين دولار) عجزاً تمويلياً قدره ٤١,٤ مليون دولار مقارنة بالحد الأقصى للإنفاق الذي حددته المديرة العامة والبالغ ٤٦٦ مليون دولار.

تم وضع حد أقصى للإنفاق بلغ أصلاً ٤٦٥ مليون دولار، أي أقل من ميزانية الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة بنسبة ٢٩٪، وذلك لمراعاة عدم تسديد ما يساوي ٢٢,٤٪ من الاشتراكات المقررة، ولتعويض العجز البالغ ٤٢ مليون دولار الذي سُجل في ميزانية الوثيقة ٣٥م/٥ نتيجة إحجام إحدى الدول الأعضاء عن دفع اشتراكاتها المستحقة لعام ٢٠١١. ورُفع الحد الأقصى للإنفاق إلى ٤٦٦ مليون دولار بعد تسوية الالتزامات المتعلقة بعامي ٢٠١٠-٢٠١١.

وتنتج الفجوة التمويلية البالغة ٤١,٤ مليون دولار عن استيعاب العجز الحاصل في عام ٢٠١١، وتمثل الفجوة انخفاضاً بنسبة ٢٢,٣٪ مقارنة بالوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة. وقد قُلصت الفجوة التمويلية التي ذُكرت في الوثيقة ١٩١م ت/٤ الجزء

الثاني، والبالغة ٥٠,٥ مليون دولار، بمقدار ٩ ملايين دولار، لكي تراعى التصويبات المدخلة على خطة العمل في حزيران/يونيو ٢٠١٣ على النحو التالي:

- تخفيض قدره ٣ ملايين دولار نتيجة تدني أرقام الكشوف النهائية للاشتراكات المستحقة للأمم المتحدة مقارنة بالتوقعات، وتأجيل تنفيذ بعض جوانب عملية إصلاح الشبكة الميدانية، وتقليل خطط العمل المتعلقة بالأنشطة نتيجة تمويل الاجتماعات النظامية من مصادر أخرى بما فيها صندوق الطوارئ؛

- تخفيض قدره مليونا دولار في التكاليف المقدَّرة للموظفين، وذلك عملاً بتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يخص مرتبات موظفي الخدمة العامة؛

- تخفيض قدره ٤ ملايين دولار يرتبط بإلغاء الاعتمادات المرصودة للزيادات المتوقعة في التكاليف (الباب الخامس من الميزانية) وبتأجيل تعيين الموظفين العاملين في الوظائف البالغة الأهمية لأداء رسالة المنظمة.

وتقوم الأمانة حالياً بمراجعة متطلبات فترة العامين المقبلة من حيث البنى والموظفين، وذلك استناداً إلى الأولويات البرنامجية المحددة في الدورة الاستثنائية الخامسة للمجلس التنفيذي (٥ دا/م ت/قرارات). وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف، يُعاد النظر في تعيين الموظفين في الوظائف البالغة الأهمية لأداء رسالة المنظمة لأن هذه الوظائف تؤثر في البنى القائمة. وسيؤدي هذا الإجراء إلى تخفيضات إضافية في توقعات الإنفاق الأخيرة وإلى تقليص العجز لفترة العامين هذه.

كما تراعي توقعات الإنفاق التدابير المحددة في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الثالث والرامية إلى زيادة الكفاءة، وذلك فيما يخص أهداف خارطة الطريق. وتشمل هذه المراعاة الأثر الناجم عن إعادة تنظيم قطاع إدارة خدمات الدعم وقطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، وإنشاء مكتب إداري مشترك مصغّر للخدمات/القطاعات غير البرنامجية، فضلاً عن تدابير أخرى منها أن يقتصر الوفاء بالالتزامات على تلك التي يجب تسديدها كلياً قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن تُفرض عمليات مراقبة على النفقات الناجمة عن الموظفين المؤقتين والخبراء الاستشاريين والأسفار.

ولا يتوقع حصول عجز في التدفق النقدي أثناء الفترة المتبقية من عام ٢٠١٣ لأنه سيتم سد الفجوة التمويلية البالغة ٤١ مليون دولار، بصورة تدريجية، بفضل تحويلات من صندوق الطوارئ.

(ب) تطور الميزانية:

إن مجموع النفقات المقدرة (بما في ذلك الهبات) أدنى بمبلغ ١٣٥,٤ مليون دولار من ميزانية الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة.

وقد شهدت ميزانية الأنشطة انخفاضاً بقيمة ٨٧,٧ مليون دولار في إطار البرنامج العادي، إلا أنها تلقت مبلغاً قدره ٢٦,٢ مليون دولار من صندوق الطوارئ بحيث أصبح الانخفاض بقيمة ٦١,٥ مليون دولار (أي بنسبة ٢٥٪).

وعلى الرغم من احتساب عامين من الزيادات في المرتبات، نظراً إلى أن تقليص أعداد الموظفين يتسم بقدر أقل من المرونة وإلى أن حجم الموارد البشرية في برامج اليونسكو مرتفع، جاءت تكاليف الموظفين المقدرة أقل بمبلغ ٤٧,٧ مليون دولار أي بنسبة ١١,٨٪ مما يرد في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة. ويرتكز هذا التقدير على القيام منذ عام ٢٠١٢ بتجميد الغالبية العظمى من الوظائف الشاغرة والوظائف التي ستصبح شاغرة، ما أدى إلى بقاء ٢٠٪ من مجموع الوظائف في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة شاغراً في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣. وقد تمت الموافقة على تعيين موظفين في ١٣٧ وظيفة بالغة الأهمية لأداء رسالة المنظمة، وما زالت ٩٠ وظيفة منها شاغرة: ٦٢ وظيفة (٦٩٪) مخصصة لعمليات المكاتب الميدانية (منها ١٦ وظيفة لمديري/رؤساء مكاتب)، و٢١ وظيفة للبرامج الرئيسية، و٧ وظائف للخدمات الداخلية.

وكان تأثير هذه التخفيضات أن بلغت نسبة تكاليف الأنشطة إلى تكاليف الموظفين ٣١٪/٦٩٪ في التقدير الحالي للإنفاق (ما عدا الأنشطة الممولة من صندوق الطوارئ) مقارنة بنسبة ٣٨٪/٦٢٪ في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة.

(ترد جميع الرسوم البيانية بآلاف الدولارات الأمريكية)

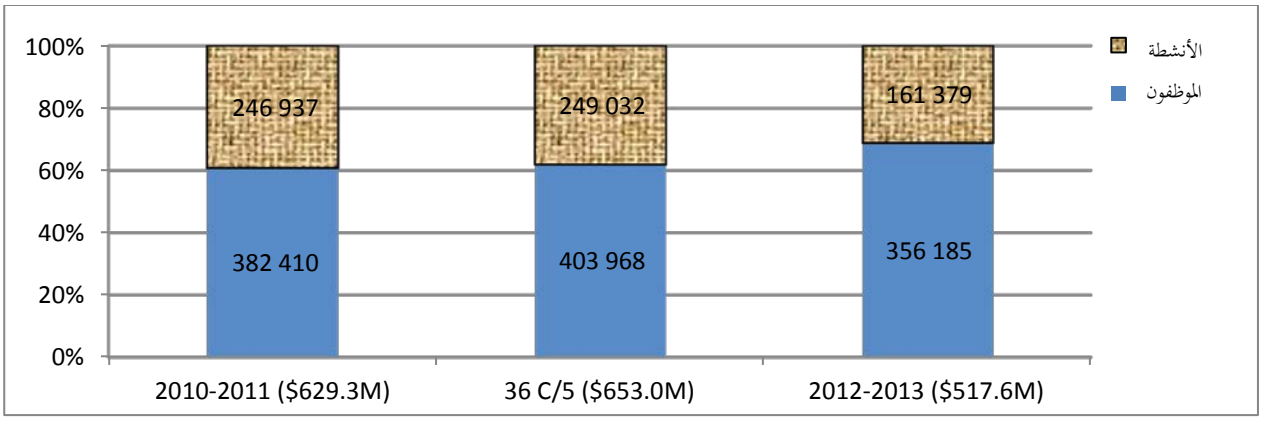

التطور بحسب أبواب الميزانية (النفقات الخاصة بالوثيقة ٣٥م/٥ مقارنة بتوقعات الوثيقة ٣٦م/٥)

	٢٠١٠–٢٠١١ (٦٢٩,٣) مليون دولار)	٢٠١٢–٢٠١٣ (٥١٧,٦) مليون دولار)	الوزن النسبي في الفترة ٢٠١٠–٢٠١١	الوزن النسبي في الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣	٢٠١٢–٢٠١٣ زيادة/(خفض) مقابل ٢٠١٠–٢٠١١
الباب الأول – السياسة العامة والإدارة	٤٤ ٧٩٣	٤٠ ١٣٨	٧,١٪	٧,٨٪	١٠,٤٪–
الباب الثاني– ألف – البرامج	٣٧٤ ٢٢١	٣٠٤ ١٦٤	٥٩,٥٪	٥٨,٨٪	١٨,٧٪–
الباب الثاني– باء – الخدمات المتعلقة بالبرامج	٤٩ ٨٥٢	٤٢ ٥٥٠	٧,٩٪	٨,٢٪	١٤,٦٪–
الباب الثاني– جيم – برنامج المساهمة والمنح الدراسية	٢١ ٠٤٠	١٤ ٤٢٠	٣,٣٪	٢,٨٪	٣١,٥٪–
الباب الثالث– الخدمات الداخلية	١٢٥ ٦٧٢	١٠٢ ٢١٩	٢٠,٠٪	١٩,٨٪	١٨,٧٪–
الباب الرابع والخامس– تسديد القروض والزيادات المتوقعة في التكاليف	١٣ ٧٨٤	١٤ ٠٧٤	٢,٢٪	٢,٧٪	٢,١٪
المجموع	**٦٢٩ ٣٦٢**	**٥١٧ ٥٦٤**	**١٠٠,٠٪**	**١٠٠,٠٪**	**١٧,٨٪–**
الخدمات الداخلية باستثناء المكاتب الإدارية	١٢٥ ٦٧٢	١٠١ ٢١٩	٢٠,٠٪	١٩,٦٪	١٧,٥٪–

يبين الجدول أعلاه انخفاض إجمالي الميزانية بما يقارب ١١٢ مليون دولار (١٧,٨٪) في التقدير الحالي مقارنة بالنفقات الإجمالية لفترة العامين المنصرمة. وفي حين تم تخفيض الميزانية الإجمالية للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ١٧,٨٪، قامت المنظمة بتقليص الخدمات الداخلية (الباب الثالث) بنسبة ١٩,٥٪ وتخفيض وزنها النسبي في الميزانية الإجمالية بمقدار طفيف (٠,٤٪). وتشكل إمكانية إدخال تخفيضات على البابين الأول والثالث تحدياً بسبب وجود نسبة عالية من التكاليف الثابتة وغير القابلة للتقليص مثل الاشتراكات المستحقة للأمم المتحدة، والتراخيص، والتكاليف العامة، وتكاليف أعمال الصيانة، ومساهمة اليونسكو في صندوق التأمين الصحي لفائدة المشاركين.

(ج) صندوق الطوارئ – المصدر: الجدول ١ من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢

تمثل الأموال المخصصة التي تبلغ **٢٦,٢ مليون دولار** نسبة ٣٤,٨٪ من الأموال الإجمالية التي تم تسلمها والبالغة ٧٥,١ مليون دولار. أما الجهات المستفيدة الرئيسية الخمس فهي التالية: قطاع التربية (٥,٣ مليون دولار)، وقطاع العلوم الطبيعية ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (٤,٤ مليون دولار)، وقطاع الثقافة (٣,٥ مليون دولار)، وتكاليف الأنشطة الميدانية وعملية الإصلاح (٣,١ مليون دولار)، والبرامج المشتركة بين القطاعات (٣ ملايين دولار). ويبين الرسم البياني أدناه كيفية توزيع الموارد المخصصة في إطار صندوق الطوارئ.

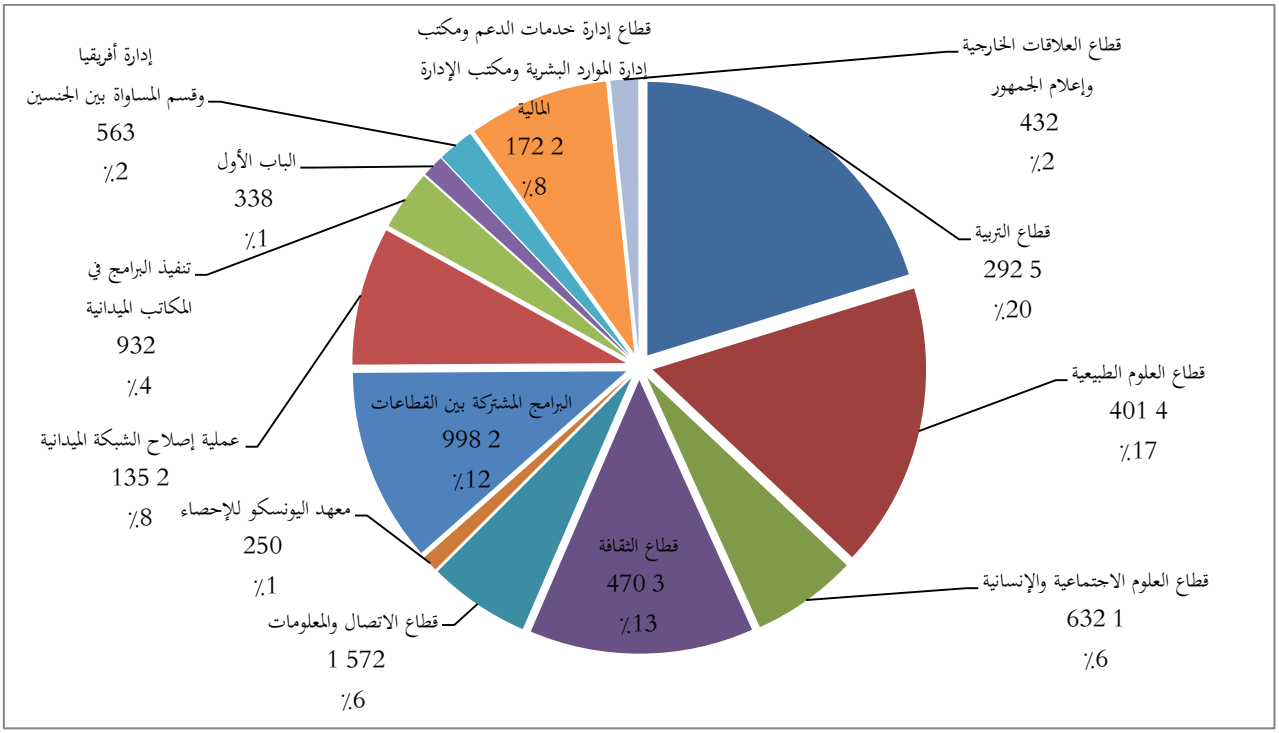

ويبين الرسم البياني التالي العلاقة القائمة بين اعتمادات البرنامج العادي المخصصة للأنشطة (١٦١,٤ مليون دولار) والموارد التكميلية المتاحة من صندوق الطوارئ (٢٦,٢ مليون دولار)، وذلك بحسب القطاعات والمكاتب.

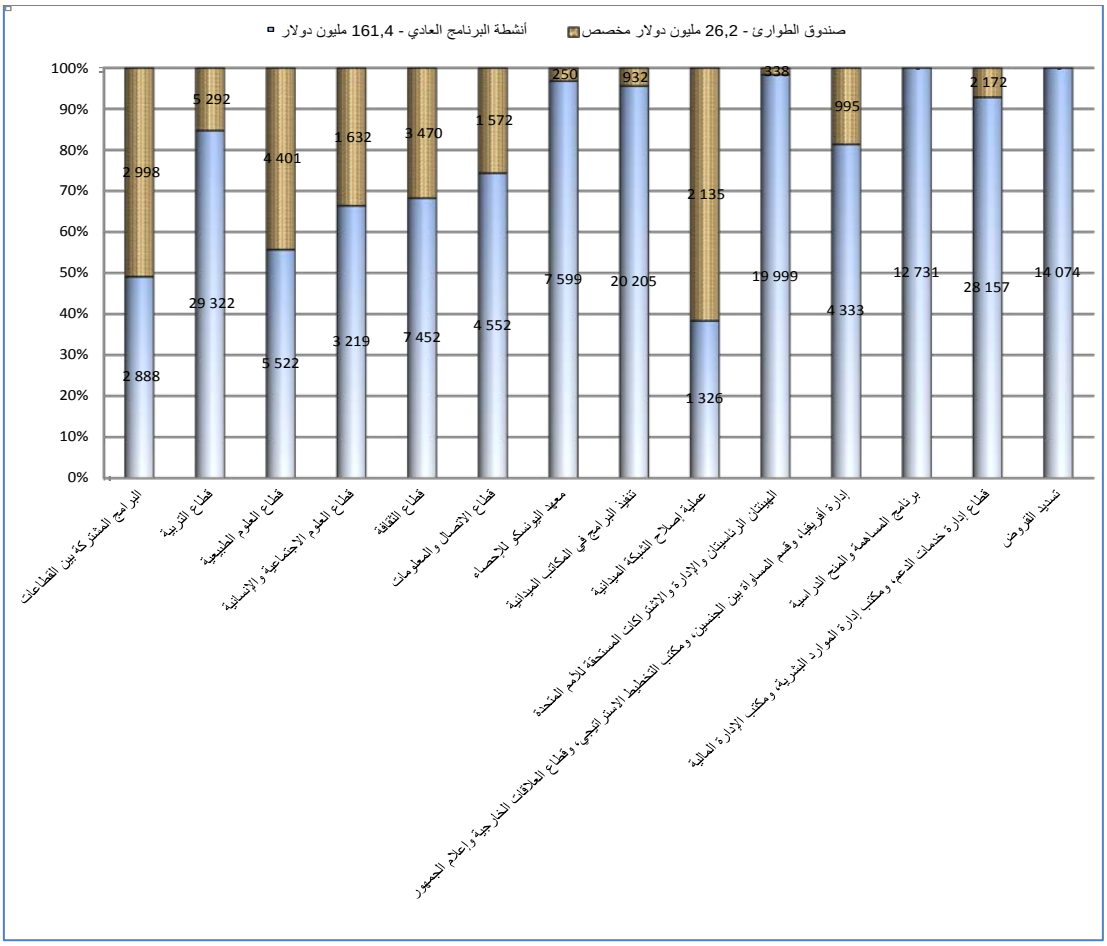

(د) إجمالي النفقات المقدَّرة في إطار البرنامج العادي (٥١٧,٦ مليون دولار) لكل قطاع/مكتب (بملايين الدولارات الأمريكية):

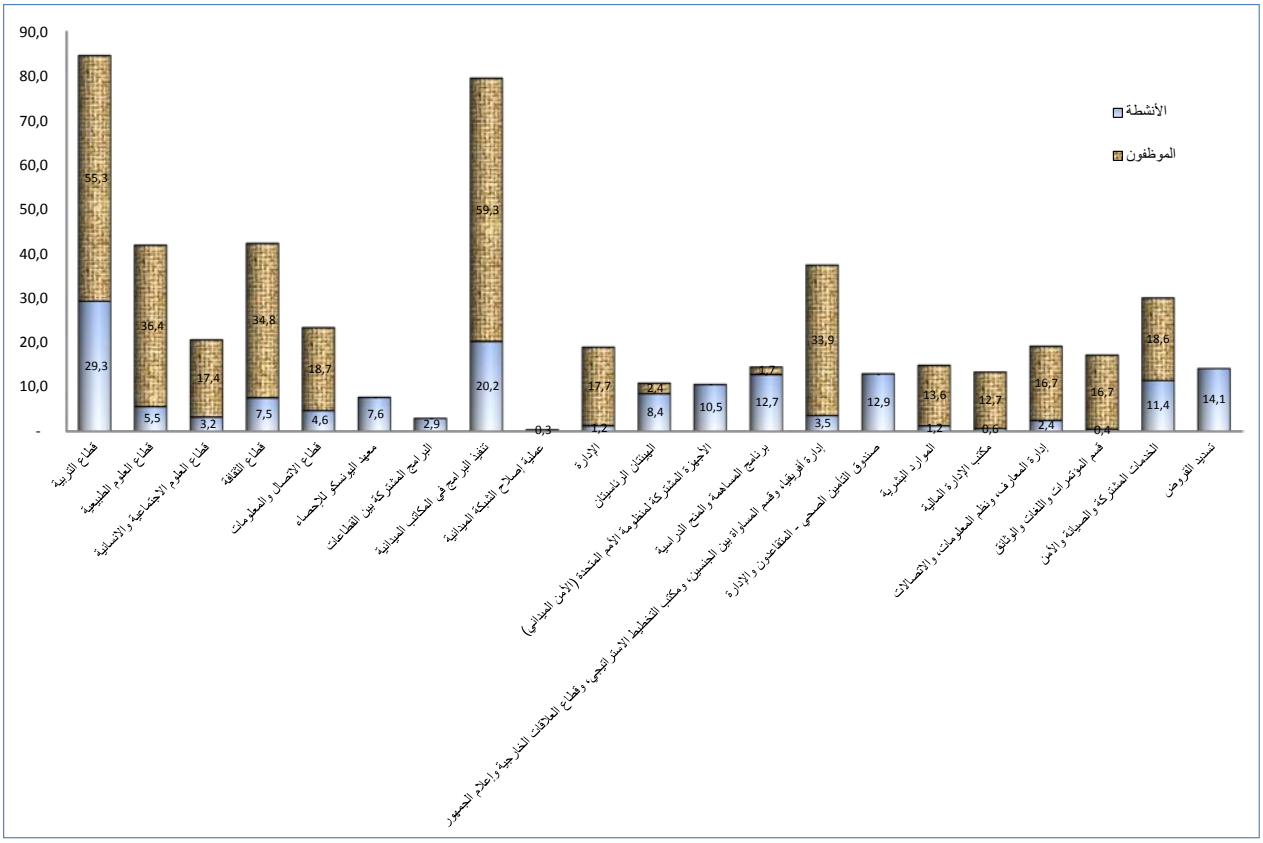

إن الجهات الرئيسية المستفيدة من الميزانية هي قطاع التربية (١٦,٣٪) ومكتب التنسيق الميداني/مكتب الإدارة المالية – تنفيذ البرامج في المكاتب الميدانية (١٥,٤٪)، وقطاع الثقافة (٨,٢٪)، وقطاع العلوم الطبيعية (٨,١٪). وفيما يتعلق بالتكاليف الثابتة، تجدر الإشارة إلى أن حصة تسديد القروض تمثل ٢,٧٪ من إجمالي الميزانية بينما ترتبط حصة أخرى قدرها ٢,٥٪ بإدارة صندوق التأمين الصحي وبالاشتراكات المدفوعة لصالح المتقاعدين. وتمثل تكاليف الدعم المتعلقة بالصيانة والأمن وتكاليف الخدمات المشتركة ٥,٨٪ من إجمالي الميزانية، وتلك المتعلقة بتكاليف إدارة المعارف ونظم المعلومات والاتصالات ٣,٧٪، وتلك المتعلقة بإدارة الموارد البشرية ٢,٩٪، وتلك المتعلقة بالإدارة المالية (بما فيها المكاتب الإدارية الداخلية) ٢,٦٪، وهذا موضح في الرسم البياني أدناه:

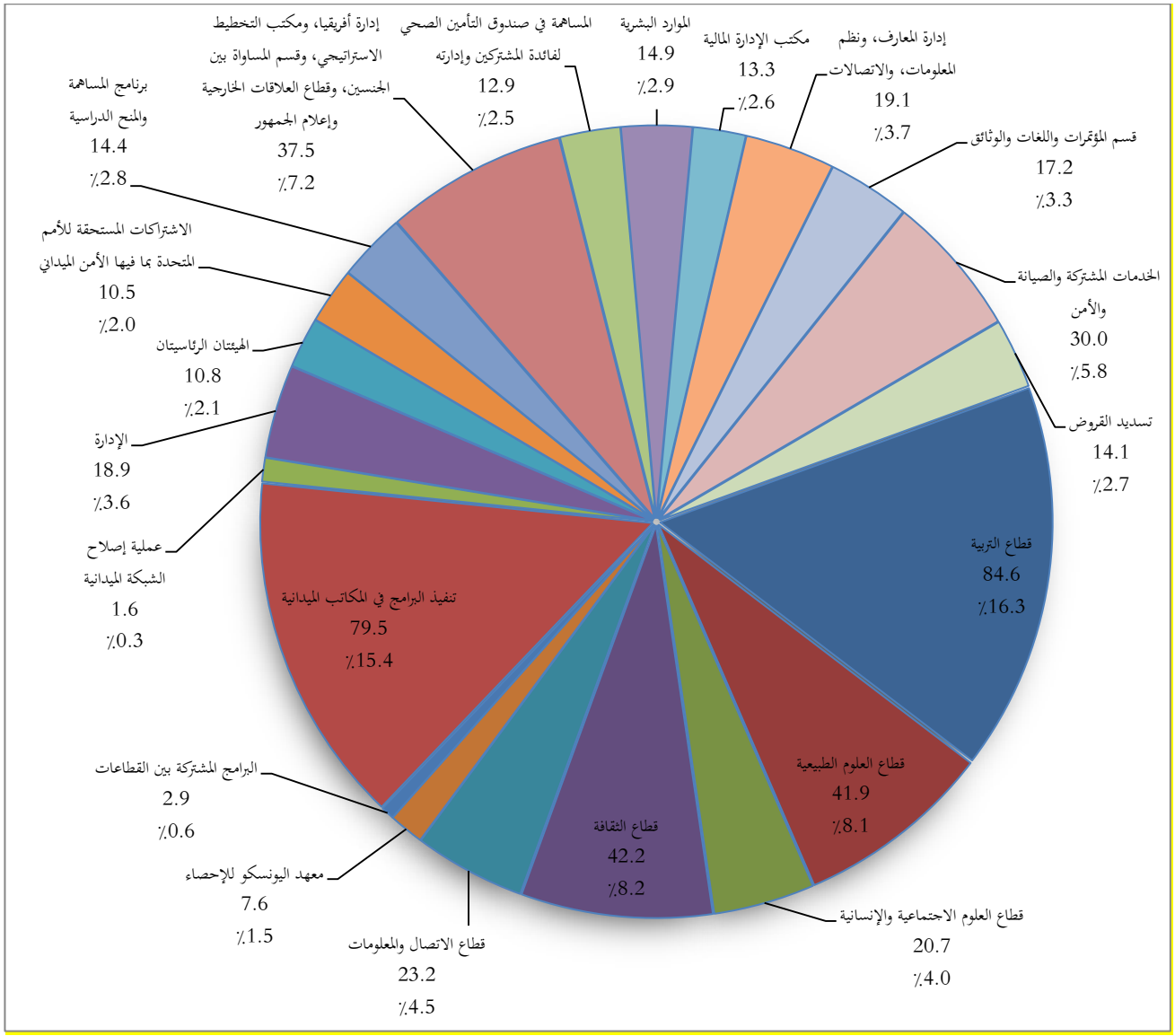

(هـ) النفقات الخارجة عن الميزانية– المصدر: الجدول ١ من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢

يبلغ بالتالي إجمالي الاعتمادات المخصصة ٢٥١,١ مليون دولار وقد أُنفقت الحصص الكبرى على قطاع التربية (٤٢٪) وقطاع الثقافة (٢٥٪) وقطاع العلوم الطبيعية (١٥٪). وفيما يتعلق بترتيبات التمويل، تمثل أموال الودائع ٤٠,٣٪، وتليها

الحسابات الخاصة والمساهمات الطوعية بنسبة ٢٥,٠٪، والصناديق الذاتية النفع بنسبة ٢١,٤٪ (تمول البرازيل ٧٠٪ منها)، ومصادر الأمم المتحدة (١٠,١٪). وترد التفاصيل في الجداول من ٥ إلى ٨ من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢.

ثانياً – نتائج العمليات بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣

(أ) نفقات البرنامج العادي– المصدر: الجدول ١ من الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢

تمثل النفقات البالغة ٣٧٧,٩ مليون دولار ٧٣٪ من إجمالي النفقات المقدَّرة (٥١٧,٦ مليون دولار) مقارنة بمعدل نظري منشود قائم على الوقت المنقضي يبلغ ٧٥٪ . وتمثل تكاليف الأنشطة، البالغة ١١٦,٧ مليون دولار، ٣١٪ من النفقات الإجمالية بمعدل إنفاق قدره ٧٢,٣٪ من المتطلبات المتوقعة في خطط العمل. وتمثل تكاليف الموظفين ٦٩٪ من النفقات الإجمالية بمعدل إنفاق يصل إلى ٧٣,٣٪ مقارنة بالمتطلبات المتوقعة.

وإن غالبية أبواب الميزانية متماشية مع معدل الإنفاق المنشود أو أدنى منه بقليل، وعلى سبيل المثال فإن معدل الباب الثاني–ألف (البرامج) يبلغ ٧٢,٥٪، ومعدل الباب الثاني–باء (الخدمات المتعلقة بالبرامج) يبلغ ٧٣,٣٪، ومعدل الباب الثالث (الخدمات الداخلية) يبلغ ٧٦,٢٪. إلا أن معدل الباب الأول–ألف (الهيئتان الرئاسيتان) يبلغ ٥٥,٣٪ ومعدل الباب الأول–جيم (المشاركة في الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة) يبلغ ٥٩,٣٪، وهما أدنى من الهدف المنشود لأن النفقات المتصلة بالمؤتمر العام والاشتراكات الأخيرة المستحقة للأمم المتحدة ستُدفع في نهاية العام الثاني من فترة العامين. وترد تفاصيل عن تنفيذ البرامج في الجدول المقدّم أدناه (الجدول ٢).

وتُظهِر النفقات الفعلية المسدَّدة خلال الأشهر الثمانية عشر التي مضت من فترة العامين هذه، مقارنة بالفترة ذاتها من فترة العامين السابقة، انخفاضاً بنسبة ٧٪ في تكاليف الموظفين (١٩,٤ مليون دولار) وبنسبة ٤٤٪ في تكاليف الأنشطة (٩٢ مليون دولار)، وانخفاضاً شاملاً بنسبة ٢٢٪.

(ب) انخفاض تكاليف الأنشطة

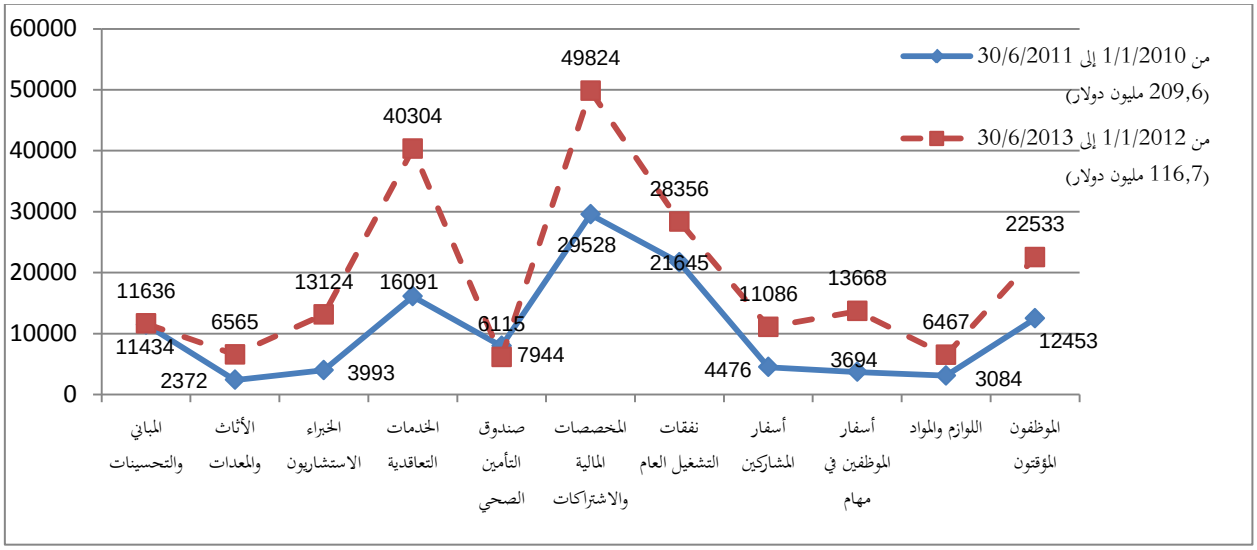

إن الانخفاض العام الذي شهدته تكاليف الأنشطة خلال الفترة المشمولة بالوثيقة ٣٦م/٥ والبالغة ١٨ شهراً، مقارنة بفترة العامين السابقة، يمكن تعليله بتقلص حجم الأنشطة وبالتغيرات التي طرأت على السياسات والعمليات وباتخاذ تدابير من قبيل إلغاء الأسفار من درجة رجال الأعمال، وتعزيز تخطيط الأسفار وإدارتها، وفرض ضوابط أكثر صرامة على استخدام الموظفين المؤقتين. وتشمل التخفيضات الملحوظة مقارنة بفترة العامين السابقة ما يلي: أسفار الموظفين في مهام (-٧٣٪)، والخبراء الاستشاريين (-٧٠٪)، والأثاث والمعدات (-٦٤٪)، وأسفار المشاركين (-٦٠٪)، والخدمات التعاقدية (-٦٠٪)، والموظفين المؤقتين (-٤٥٪).

(ج) النفقات بحسب بنود الإنفاق (الموظفون والأنشطة)

من أجل اعتماد الميزنة المستندة إلى النتائج، سيتم الانتقال لدى إعداد التقارير من فئات التكاليف القائمة على المدخلات إلى التكاليف الكاملة التي تم تكبدها لتحقق البرامج نتائجها بما تشمله من أنشطة وموظفين. وعلاوة على ذلك، بما أن الاعتمادات التقديرية المقسمة بحسب بنود الإنفاق احتسبت على أساس ميزانية تبلغ ٦٥٣ مليون دولار، أي ما يساوي تخفيضاً بنسبة ٣٥٪ من ميزانية الأنشطة، لن يتضمن هذا التقرير الجدول ٤ المقدّم سابقاً (الذي يعرض معلومات عن الموظفين المؤقتين، والخدمات التعاقدية، والأسفار). إلا أنه سعياً إلى تكييف التقارير المقدمة عن الميزانية مع تبويب التكاليف الملتزم بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تَعرض المعلومات المقدمة أدناه تفاصيل إضافية عن التوجهات العامة للإنفاق بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ (فيما يخص الموظفين والأنشطة) تقوم على الفئات الرئيسية للتكاليف وتستخدم في ذلك خليطاً من الفئات الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والواردة في البيانات المالية المراجعة، ومن بنود الإنفاق التقليدية، الأمر الذي يعطي فكرة أوضح عن الطريقة التي تتحمل فيها المنظمة التكاليف الواقعة على عاتقها.

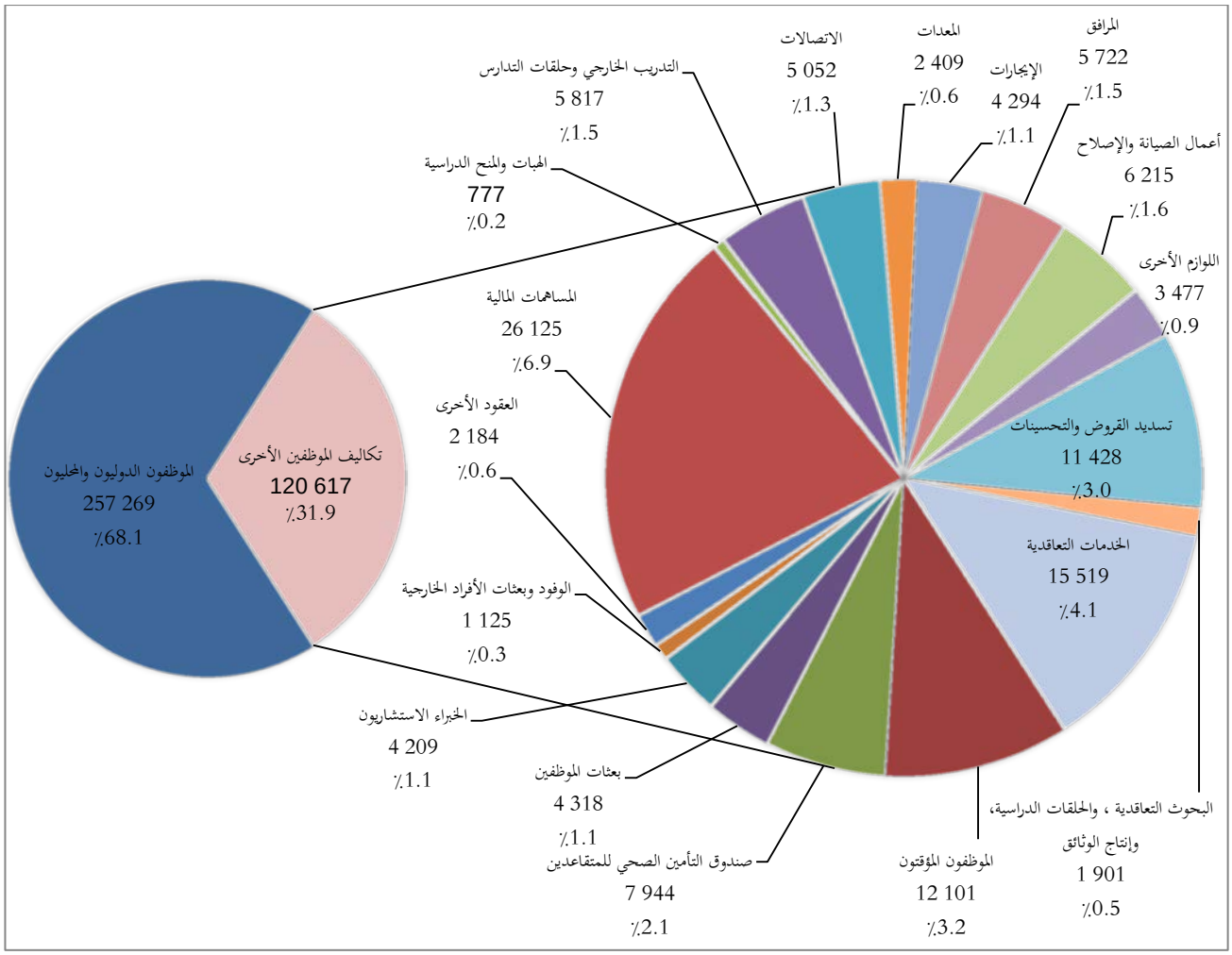

كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، تستحوذ مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم على الجزء الأكبر من التكاليف الإجمالية (٦٨,١٪). وتليها المساهمات المالية (٦,٩٪) التي تضم بشكل أساسي الأموال المخصصة لمعاهد الفئة ١، والمساهمات المدفوعة لبرنامج المساهمة والمؤتمرات والمنشورات والأنشطة المشتركة مع الأمم المتحدة. أما الخدمات التعاقدية (٤,١٪)، فتتضمن حراس المكاتب والأمن الميداني وأقساط التأمين. وتمثل تكاليف الأسفار المرتبطة بالموظفين وبعثات المندوبين ١,٤٪ فيما تمثل الدورات التدريبية وحلقات التدارس خارج المنظمة ١,٥٪.

أما التكاليف الثابتة المرتبطة بصيانة شبكة المكاتب الميدانية وبالأعباء العادية للمقر، فتتضمن الاتصالات (١,٣٪)، والإيجارات (١,١٪)، وأعمال الصيانة والإصلاح (١,٦٪)، والمرافق (١,٥٪). وتشمل التكاليف الثابتة الأخرى اشتراكات صندوق التأمين الصحي لفائدة المشاركين (٢,١٪)، وتسديد القروض (٣٪).

وفيما يخص مصدر تمويل النفقات الإجمالية (٣٧٧,٩ مليون دولار)، تولت الميزانية المخصصة لتكاليف الموظفين تغطية ما يقارب ٦٨٪ من الجوانب المرتبطة بالموظفين كالمرتبات والاستحقاقات، و١٪ من تكاليف الموظفين المؤقتين. أما الحصيلة المتبقية البالغة ٣١٪ من إجمالي النفقات، فتمولها الميزانية المخصصة للأنشطة.

ثالثاً – ملاحظات على جداول تنفيذ البرنامج

أصبحت الجداول من ١ إلى ٨ من جدول متابعة تنفيذ البرنامج تُدرج في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام ٢ بغية تخصيص الجزء باء للتركيز على الملخص وعلى تحليل الوضع المالي للمنظمة.

الجدول ١ – الإنفاق الإجمالي بحسب بنود الاعتمادات الرئيسية (الميزانية العادية، وصندوق الطوارئ، والموارد الخارجة عن الميزانية)

يبيّن هذا الجدول التحويلات التي أجريت بين بنود الاعتمادات في الميزانية، فضلاً عن الهبات والمساهمات الخاصة التي تم تلقيها منذ بداية فترة العامين. وتستند التحليلات إلى أرقام ميزانية الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة، البالغة ٦٥٣ مليون دولار، وإلى المبلغ الإجمالي الذي خصصته المديرة العامة للنفقات المؤقتة والبالغ ٤٦٥ مليون دولار، وإلى النفقات التقديرية البالغة ٥١٧,٦ مليون دولار (وتتضمن الهبات التي تم تلقيها والبالغة ١٠,١ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣). وأخيراً، يعرض هذا الجدول النفقات المندرجة في إطار كل بند ويقسمها إلى فئتين هما تكاليف الموظفين وتكاليف الأنشطة.

وفيما يخص البرنامج العادي وصندوق الطوارئ، تمثل المبالغُ المخصصاتِ والنفقات عن عامين وبمعدل نظري منشود قائم على الوقت المنقضي بلغ ٧٥٪ في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣.

وبالنسبة إلى البرنامج العادي، وصل معدل الإنفاق الإجمالي في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ إلى ٧٣,٠٪ (٣٧٧,٩ مليون دولار) من توقعات الإنفاق لفترة العامين التي كانت تبلغ ٥١٧,٦ مليون دولار.

ورُصد ٢٢,٧ مليون دولار من المبلغ الذي خُصص في إطار صندوق الطوارئ وقدره ٢٦,٢ مليون دولار، من أجل الباب الثاني – ألف (ارجع إلى الجدول ١)، مما يرفع مباشرة قيمة الأموال المتاحة في البرنامج العادي لميزانية البرامج الرئيسية والأنشطة الميدانية بمبلغ ٨٢ مليون دولار (ارجع إلى الجدول ٢). وتبلغ النفقات الإجمالية المدفوعة في إطار صندوق الطوارئ ما يقارب ١٦,٨ مليون دولار وهذا ما يمثل ٦٤,١٪ من مجموع المخصصات.

وفيما يخص الموارد الخارجة عن الميزانية، تمثل المبالغُ المخصصاتِ والنفقات عن عام واحد، أي عن عام ٢٠١٣ فقط وبمعدل نظري منشود قائم على الوقت المنقضي بلغ ٥٠٪ في حزيران/يونيو ٢٠١٣. ويمثل معدل الإنفاق من الموارد الخارجة عن الميزانية البالغ ٣٨,٧٪ (٩٧,٢ مليون دولار) قيمة إرشادية نظراً إلى أن المشاريع تصمَّم وتُدار على أساس فترة تستغرق عدة سنوات وأن الاعتمادات تقدم في فترات مختلفة من السنة. ويُظهر معدل الإنفاق في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ زيادة طفيفة بنسبة ٣٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٢ (٣٥,٩٪). ويعزى ذلك إلى الجهود المتواصلة التي تبذل لتحسين تخطيط الموارد، وإلى عمليات الاستعراض المنتظمة التي تجريها القطاعات/المكاتب لخطط العمل السنوية.

الجدول ٢ – نفقات البرنامج بحسب محاور العمل (أنشطة البرنامج العادي)

يقدم هذا الجدول عرضاً للنفقات المترتبة على أنشطة البرنامج العادي بحسب محاور العمل. واستناداً إلى المنهجية المعتمدة في الجدول ١، يشمل العمود المتعلق بالمتطلبات المتوقعة لخطط العمل الهبات والمساهمات الخاصة. وفيما يتعلق بالميزانية العادية، يبلغ معدل الإنفاق الإجمالي على الأنشطة ٧٢,٣٪ (١١٦,٧ مليون دولار) من مبلغ ١٦١,٤ مليون دولار (وهو جزء من متطلبات الإنفاق المتوقع الذي يبلغ ٥١٧,٦ مليون دولار). وتُقدم إيضاحات بشأن الأنشطة الممولة من الميزانية العادية والتي تزيد معدلات الإنفاق فيها على ٩٠٪ أو تقل عن ٦٠٪، وذلك عملاً بقراري المجلس التنفيذي ١٦٠م ت/٣,١,١ و١٦٤م ت/٣,١,١ اللذين طلبا من المديرة العامة "تحديد الأنشطة التي يختلف الإنفاق عليها عن المصروفات المتوقعة بنسبة تزيد على ١٥٪ مع شرح أسباب ذلك."

- **الهيئتان الرئاسيتان (٤٩,٠٪)**: في هذا الوقت من فترة العامين، يكون بند الاعتماد هذا عادة أدنى من المعدلات المنشودة القائمة على الوقت المنقضي لأن نفقات انعقاد المؤتمر العام تطرأ في النصف الثاني من العام الثاني. فيبعث معدل الإنفاق المشار إليه على القلق لأنه أعلى من المعدلات التي سُجلت في الوقت نفسه من فترات العامين السابقة، مما يشير إلى خطر الاستهلاك المفرط للاعتمادات المخصصة. وتقدر الكلفة المترتبة على تمويل دورة إضافية للمجلس التنفيذي بنحو ١,٢ مليون دولار وبنحو ٣,٣ مليون دولار للمؤتمر العام. وتتم مراقبة الإنفاق عن كثب للحرص على ألا تتجاوز هذه النفقات لفترة العامين المتطلبات المذكورة.
- **الإشراف الداخلي (مرفق الإشراف الداخلي) (٥٧,٢٪)**: حافظ مرفق الإشراف الداخلي على الموارد بفضل إعادة تصميم عدة دراسات بحيث تولي موظفو مرفق الإشراف الداخلي تنفيذها بالكامل دون استخدام موظفين تقنيين متخصصين. وتم تحقيق تخفيضات إضافية من خلال الاستخدام الموسّع للمؤتمرات القائمة على الاتصال المرئي المباشر، وتبادل الوثائق الرقمية والاعتماد على نظم معلومات داخلية بدلاً من السفر. ويمكن اعتبار هذه التدابير جزئياً بمثابة أساليب عمل معززة غير أن معدّلات الإنفاق ستتسارع خلال عام ٢٠١٣. ويتوقع المرفق أن يصل معدل التنفيذ في نهاية السنة إلى نسبة ١٠٠٪.
- **مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية (٤٦,٥٪)**: تلقى المكتب أموالاً إضافية في حزيران/يونيو ٢٠١٣ لتغطية النفقات الناجمة عن استعانته بمستشار من خارج المنظمة لتمثيلها في الدعاوى القائمة. وسيُصرف المبلغ بالكامل قبل نهاية عام ٢٠١٣.
- **مكتب الأخلاقيات** (٤١,٣٪): نُفذ عدد كبير من الأنشطة في مجال الأخلاقيات، ومن بينها أنشطة تدريبية، بفضل تمويل من صندوق الطوارئ، الذي خصص للمكتب اعتماداً سنوياً قدره ٨٧ ألف دولار لعام ٢٠١٣، وبلغ معدل الإنفاق ٥٨٪ في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣. وستنفق الاعتمادات المرصودة له في البرنامج العادي إنفاقاً كاملاً بحلول نهاية عام ٢٠١٣، مع استمرار تنفيذ الأنشطة المقررة، بما فيها تنفيذ برنامج بيان المصالح والإفصاح المالي.

- **المشاركة في الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة (٥٩,٣٪)**: إن المبالغ اللازمة لتمويل مساهمة اليونسكو لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ في كل من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة والبرنامج والتابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة (٢٤١ ألف دولار)، قد خُصصت عقب الاستعراض الذي أجري في حزيران/يونيو ٢٠١٣ لخطط العمل، والمدفوعات التي تمت في تموز/يوليو ٢٠١٣.

- **قطاع التربية – محور العمل ٢ (بناء نظم تعليمية جيدة واستيعابية) ومحور العمل ٣ (دعم نظم التعليم في تصديها للتحديات المعاصرة التي تواجه التنمية المستدامة وثقافة السلام واللاعنف) (٥٨,٥٪ و٥٨,٨٪)**: تلقى قطاع التربية مبلغاً قدره مليون دولار من الهبات في الأشهر الماضية من أجل تنفيذ الأنشطة قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وإذا ما استثني هذا المبلغ من الأموال المخصصة كل عامين للمحورين، يبلغ معدلاً التنفيذ ٧٢٪ و٦٢٪ على التوالي في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، مما يضعهما ضمن الهامش المتوقع.

- **المركز الدولي للفيزياء النظرية (١٠٠٪)**: إن معدل التنفيذ البالغ ١٠٠٪ ناجم عن تحويل مجمل المخصصات المالية المحددة في خطط العمل المرتبطة بالوثيقة ٣٦م/٥ (٧٠٠ ألف دولار) إلى الحساب الخاص بالمركز في بداية عام ٢٠١٣.

- **قطاع الثقافة – محور العمل ٥ (تعزيز دور الثقافة في تحقيق التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني) (٥٧,٠٪)**: يبين معدل الإنفاق المنخفض أن القطاع تلقى ٣٠٠ ألف دولار من الهبات في الأشهر الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الإنفاق. وإذا ما استثني هذا المبلغ، فسوف يصل معدل تنفيذ محور العمل هذا إلى ما يساوي ٦٦٪ ويكون ضمن الهامش المتوقع.

- **البرامج المشتركة بين القطاعات (٥٢,١٪)**: خُصصت الاعتمادات في أواخر عام ٢٠١٢ بعد الانتهاء من عملية تصميم واختيار المشاريع المشتركة بين القطاعات. وتتقدم المشاريع في المسار الصحيح نحو تحقيق التنفيذ الكامل.

- **إصلاح الشبكة الميدانية (مكتب التنسيق الميداني) (١,٥٪)**: يعزى تدني معدل الإنفاق إلى الاستراتيجية الحذرة التي تُتبع عمداً في تنفيذ عملية إصلاح المكاتب الميدانية في أفريقيا، وذلك كي لا تتحمل المنظمة نفقات قد لا تتمكن من تسديدها في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ إذا ما تم تقليص مبالغ الإنفاق.

- **برنامج المنح الدراسية (٥٣,٤٪)**: كما كان مقرراً، وُزعت منذ بداية العام الثاني من فترة العامين، الرسائل الإعلامية على اللجان الوطنية للدول الأعضاء المستفيدة، فوردت الترشيحات على بعض برامج المنح المدرسية وسوف ترد الترشيحات على البرامج الأخرى، وسيتم تلقي قوائم المرشحين الذين تم اختيارهم قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أو يُفترض تلقيها قبل هذا الشهر. ولا تتطلب أي من هذه الخطوات صرف الاعتمادات المخصصة. وبالتالي، فإن وتيرة تنفيذ أنشطة التخطيط التي يجريها برنامج المنح الدراسية ستتسارع

في الأشهر القادمة حالما يأخذ أصحاب المنح بالسفر إلى المؤسسات الأكاديمية التي تستضيفهم في بداية العام الدراسي ٢٠١٣.

- **مكتب الإدارة المالية (٩٠,٩٪)**: أُنفقت في بداية عام ٢٠١٣ كامل الأموال المخصصة لبند ميزانية أقساط التأمين على المستوى الداخلي، وذلك عقب تسلم الفواتير الداعية إلى تسديد قسط التأمين لعام ٢٠١٣.

- **إدارة خدمات الدعم (قسم المؤتمرات واللغات والوثائق)** (٩٩,١٪): يعزى ارتفاع معدل الإنفاق إلى الاقتطاعات الكبيرة في ميزانية إدارة خدمات الدعم، مقارنة بالاعتمادات المخصصة لها في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة. وقد تم تحميل بعض النفقات غير القابلة للتقليص التي ستطرأ في المستقبل، أو سوف يتم تحميلها، على حسابات الصناديق الأخرى التي تملكها اليونسكو، والحساب الخاص بالوثائق، والحساب الخاص بخدمات الترجمة الفورية.

الجدول ٣ – استخدام الاعتمادات اللامركزية (أنشطة البرنامج العادي)

تُحتسب إحصائيات اللامركزية على أساس حجم البرنامج المنفذ في الوحدات الميدانية. إلا أن هذا لا يعكس معدل تطبيق اللامركزية لدى الجهات المستفيدة إذ قد يرتفع ارتفاعاً كبيراً نظراً إلى ما يلي:

(١) يصب جزء كبير من الاعتمادات المخصصة حالياً في إطار صندوق الطوارئ، والبالغة ٢٦,٢ مليون دولار، لصالح المكاتب الميدانية؛

(٢) يستثني المعدّل الإجمالي ما يلي: المخصصات المالية لجميع المعاهد ذات النطاق العالمي، فضلاً عن المبالغ المدفوعة في إطار برنامج المساهمة والمنح الدراسية الذي يُدار في مقر المنظمة.

وبعد أخذ العوامل المذكورة أعلاه في الحسبان واستبعاد مخصصات صندوق الطوارئ للبرامج الرئيسية الخمسة (١٦,٣ مليون دولار)، تمثل الاعتمادات اللامركزية المخصصة للبرامج الرئيسية الخمسة برمتها والبالغة ٢١,٨ مليون دولار (باستثناء المعاهد العالمية) نسبة قدرها ٥٣,٤٪ من إجمالي الاعتمادات المخصصة لخطط العمل، وذلك بمعدل إنفاق يصل إلى ٧٠,٦٪ مقابل المعدل المنشود البالغ ٧٥٪. وتستخدم المنطقة الأفريقية حالياً ١٩,١٪ من هذه الأموال (٢١,٨ مليون دولار)، تليها آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي (١٣٪ لكل من المنطقتين)، ثم الدول العربية (٧,١٪)، وأوروبا وأمريكا الشمالية (١,١٪).

الجدول ٤ – وضع الوظائف وتكاليف الموظفين

يبين الجدول ٤ التطور الشهري للوظائف المشغولة والشاغرة في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣. وهناك ٣٧٢ وظيفة شاغرة مقابل ٣٤٤ وظيفة كانت شاغرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وبالتالي، فقد ارتفع عدد الوظائف الشاغرة من ١٨٪ إلى ٢٠٪ من مجموع وظائف البرنامج العادي (٨٩٣ ١ وظيفة). ومن بين مجموع الوظائف الشاغرة، تم تجميد ٢٠٣ وظائف، ووافقت المديرة العامة على ٩٠ وظيفة باعتبارها وظائف بالغة الأهمية لأداء رسالة اليونسكو، وألغيت ٧٩ وظيفة. وتتضمن الوظائف التي تم إلغاؤها ما يلي: تلك التي ألغيت على أثر إعادة هيكلة قطاع إدارة خدمات الدعم وقطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، وإعادة تنظيم النشاط القطاعي غير البرنامجي للمكاتب الإدارية.

وتصل تكاليف الموظفين الفعلية إلى ٢٦١,٢ مليون دولار (٧٣,٣٪) من أصل إجمالي الأموال المخصصة لتكاليف الموظفين والبالغة ٣٥٦,٢ مليون دولار. ويبلغ معدل تطبيق اللامركزية في ميزانية تكاليف الموظفين ٣٤,١٪، علماً بأن معدل الإنفاق على تكاليف الموظفين اللامركزية يبلغ ٧٠,٨٪.

تحليل الموارد الخارجة عن الميزانية

مع أن الموارد الخارجة عن الميزانية تمول عادة مشاريع يستغرق تنفيذها عدة سنوات، يقوم هذا التحليل بعرض الاعتمادات والنفقات على أساس سنوي مما يتفق مع دورة إدارة اليونسكو.

(ترد جميع الرسوم البيانية بآلاف الدولارات الأمريكية)

الشكل ١

البرامج التشغيلية الممولة من خارج الميزانية والموزعة بحسب مصادر التمويل

المبلغ الإجمالي: ٢٥١,١ مليون دولار الاعتمادات في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣

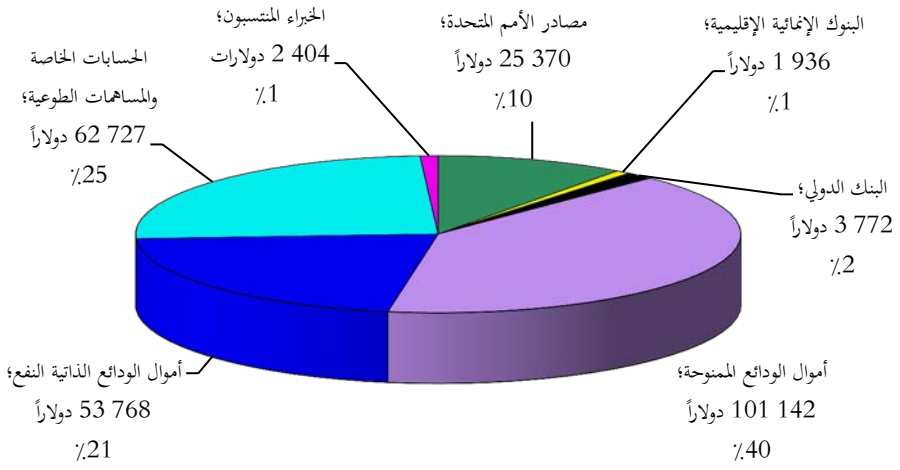

يبيّن **الشكل ١** أعلاه الاعتمادات في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ بحسب مصادر التمويل. وتمثل أموال الودائع الممنوحة الجزء الأكبر من الأموال الخارجة عن الميزانية إذ تبلغ نسبتها ٤٠٪ من إجمالي الاعتمادات السنوية (أي ١٠١,١ مليون دولار من أصل ٢٥١,١ مليون دولار)، وتليها الحسابات الخاصة والمساهمات الطوعية بنسبة ٢٥٪ (٦٢,٧ مليون دولار)، ثم الصناديق الذاتية النفع بنسبة ٢١٪ (٥٣,٨ مليون دولار).

الشكل ٢

البرامج التشغيلية الممولة من خارج الميزانية والموزعة بحسب البرامج الرئيسية

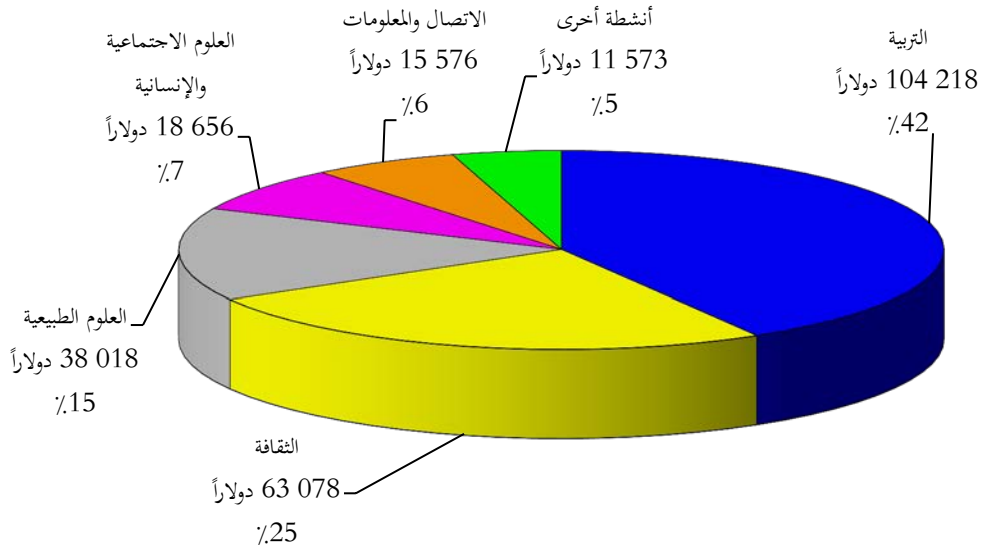

يبيّن **الشكل ٢** أعلاه حجم الاعتمادات في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ بحسب البرامج الرئيسية. وبالنسبة إلى التوزيع بحسب القطاعات، يظل قطاع التربية المستفيد الأساسي من الأنشطة الخارجة عن الميزانية بنسبة تقارب ٤٢٪ من الاعتمادات (أو ١٠٤,٢ مليون دولار)، ويليه قطاع الثقافة بنسبة ٢٥٪ (٦٣,١ مليون دولار). فيمثل هذان القطاعان ويديران معاً نحو ثلثي المساهمات الخارجة عن الميزانية.

الشكل ٣

الاعتمادات والنفقات الموزعة بحسب القطاعات والخدمات الداخلية

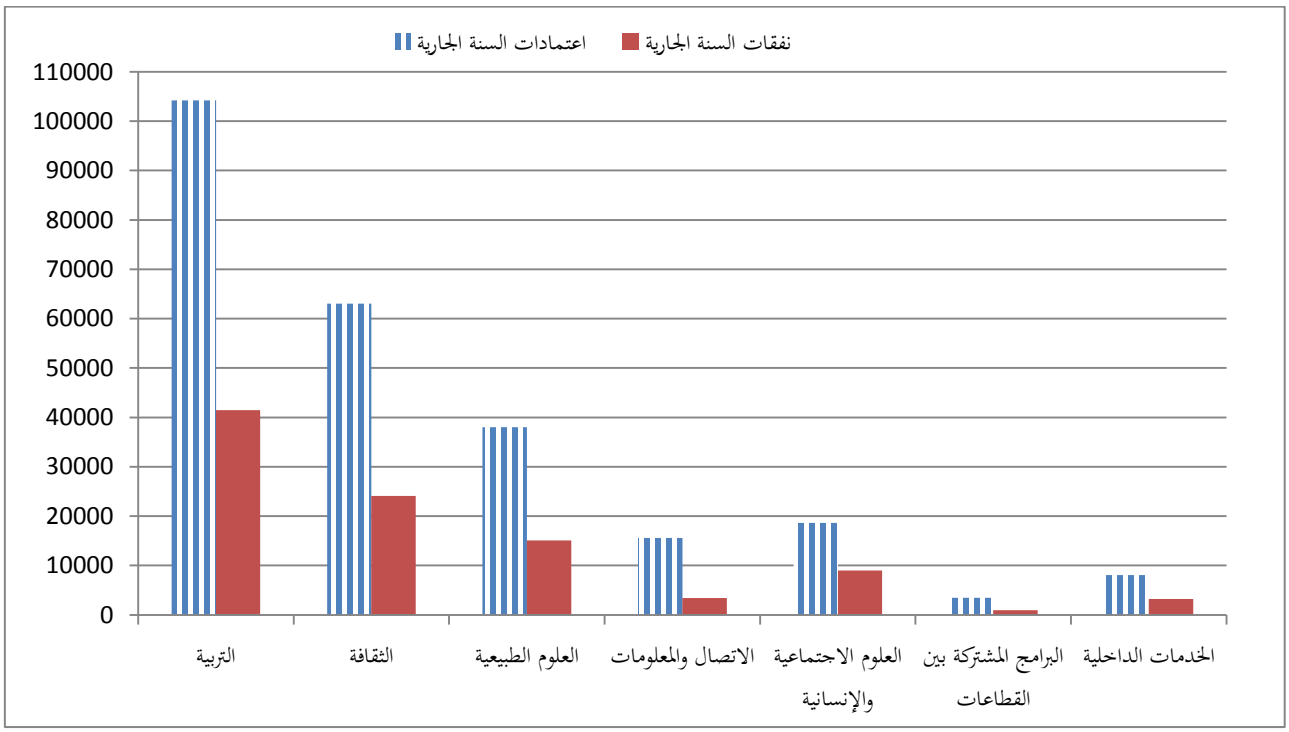

يعرض **الشكل ٣** اعتمادات السنة الجارية والنفقات المرتبطة بها في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣. ويصل معدل الإنفاق الإجمالي للموارد الخارجة عن الميزانية إلى ٣٨,٧٪ أي ٩٧,٢ مليون دولار.

وقد زاد معدل الإنفاق الإجمالي لعام ٢٠١٣ بمقدار ثلاث نقاط مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٢ حيث كان يبلغ ٣٥,٩٪، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة تنفيذ المشاريع الممولة من خارج الميزانية في البرازيل.

الشكل ٤

مقارنة للاعتمادات والنفقات بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بحسب القطاعات والخدمات الداخلية

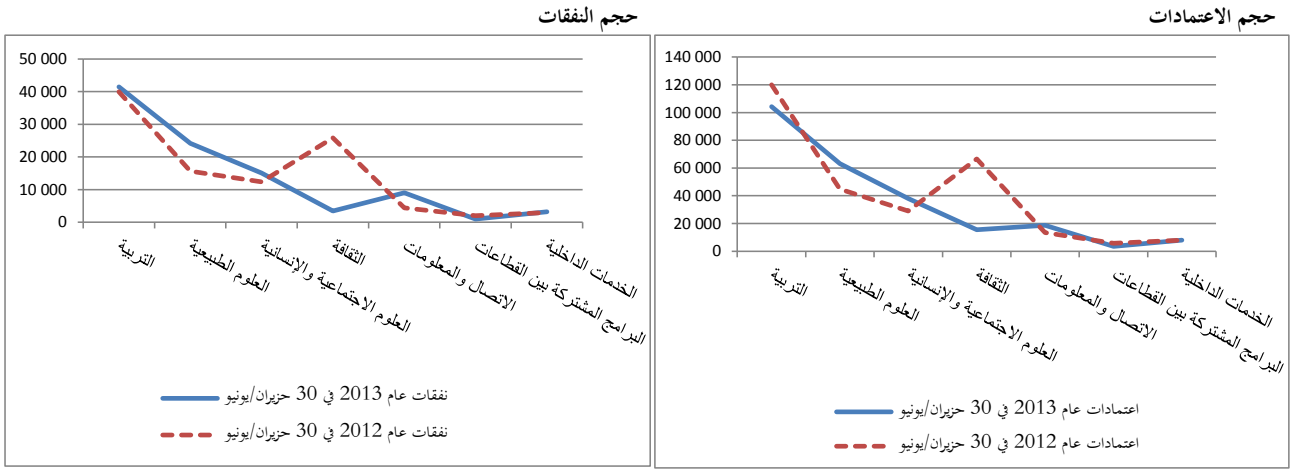

يعرض **الشكل ٤** أعلاه مقارنة بين مبالغ الاعتمادات والنفقات في حزيران/يونيو من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ موزعة بحسب القطاعات والخدمات الداخلية. وباستثناء قطاع الاتصال والمعلومات وقطاع الثقافة، بقيت توجهات الاعتمادات والنفقات للفترتين المذكورتين أعلاه كما هي.

ويقدّم **الجدول ٥** معلومات عن وضع الموارد الخارجة عن الميزانية بحسب مصادر التمويل، مع التركيز بوجه خاص على حجم نفقات السنة الجارية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣. ويبين هذا الجدول أن أموال الودائع ومصادر الأمم المتحدة (بما فيها الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المندرج في البرمجة المشتركة مع الأمم المتحدة) تمثل نصف الاعتمادات والنفقات الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٣، وقد لوحظ التوجه نفسه في عام ٢٠١٢. وفي إطار أموال الودائع الممنوحة، ما زالت قائمة الجهات المانحة الخمس الرئيسية لعام ٢٠١٣ (اليابان، والسويد، والمفوضية الأوروبية، وإسبانيا، وإيطاليا) هي ذات القائمة التي عُرضت في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ باستثناء ترتيبها الذي تغير (اليابان، وإسبانيا، وإيطاليا، والمفوضية الأوروبية، والسويد).

ويبين **الجدول ٦** النفقات الممولة من خارج الميزانية للسنة الجارية بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ والموزعة بحسب مصادر التمويل والمناطق المستفيدة. وبعد المشاريع الأقليمية والعالمية، التي تمثل الحجم الأكبر للنفقات (٣٠,٨ مليون دولار)، لا تزال منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما كانت الحال في عام ٢٠١٢، المنطقة المستفيدة الرئيسية من الموارد

الخارجة عن الميزانية نتيجة اتساع نطاق تعاون اليونسكو مع البرازيل. ولو استثنيت أنشطة النفع الذاتي التي تمولها البرازيل (١٥,٦ مليون دولار) لبلغت النفقات الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ٩,٦ مليون دولار. وحتى الآن، تحتل منطقة الدول العربية المرتبة الثانية من حيث نفقات السنة الجارية (١٧,٢ مليون دولار).

ويعرض **الجدول ٧** وضع الاعتمادات والنفقات للسنة الجارية بحسب قطاعات/وحدات البرنامج والخدمات الداخلية، وبتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣. ويتفق الوزن النسبي لكل قطاع في إجمالي اعتمادات السنة الجارية مع ما ورد في الشكل ١ المعروض أعلاه. ولا يزال قطاع التربية المستفيد الرئيسي من الموارد الخارجة عن الميزانية على صعيدي الاعتمادات والنفقات، وكان هذا التوجه قد لوحظ في عام ٢٠١٢.

ويبين **الجدول ٨** المبالغ التي تديرها معاهد اليونسكو من الفئة ١. ويعرض هذا الجدول الموحد معلومات مفصلة عن المساهمات المقدمة إلى كل معهد، وموزعة بحسب الجهات المانحة (وكالات الأمم المتحدة، والبنوك، والحكومات)، بما في ذلك المساهمات المالية التي قدمتها اليونسكو. وفي ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، تلقت معاهد اليونسكو المنتمية إلى الفئة ١ مبلغاً إجمالياً قدره ٧٨,٤ مليون دولار. ومثلما كان الحال في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٢، ما زالت إيطاليا الجهة المساهمة الأولى، إذ بلغت مساهمتها المالية ٢٦,٣ مليون دولار (لأنشطة المركز الدولي للفيزياء النظرية)، وتليها هولندا التي بلغت مساهمتها المالية ١١,٠ مليون دولار (وتعلقت هذه المساهمة بمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه).

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/4 Part III

١٩٢م ت/٤ الجزء الثالث

باريس، ٢٠١٣/٨/٢٢
الأصل: إنجليزي

البند **٤** من جدول الأعمال المؤقت

متابعة التقييم الخارجي المستقل لليونسكو وتنفيذ خارطة الطريق والوضع المالي

الجزء الثالث

التقرير المرحلي

الملخص

وفقاً للقرارين ٣٦م/١٠٤ و١٩١م ت/١٦ (أولاً)، والوثيقة ١٨٩م ت/١٥ الجزء الأول ضميمة، والقرار ١٩١م ت/٢٦، تقدّم المديرة العامة في هذه الوثيقة تقريراً عن الوضع المالي للمنظمة، والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في خارطة الطريق، وعن متابعة التقييم الخارجي المستقل لليونسكو.

وتتضمن هذه الوثيقة ملخصاً للتقارير المرحلية المتعلقة بما يلي: (١) الوضع المالي (انظر الوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الثالث ضميمة)؛ (٢) التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في خارطة الطريق والمحددة في الوثيقة ١٨٩م ت/١٥ الجزء الأول ضميمة، وأحدث المعلومات المتوافرة عن التدابير الإضافية المتخذة لتحقيق المزيد من الوفورات أو لاحتواء التكاليف على النحو المبين في الفقرة ٥ من الوثيقة ١٩١م ت/٢٦؛ (٣) التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية الخمسة الموصى بها لتحسين عمل المنظمة والتي حُددت في التقرير الخاص بالتقييم الخارجي المستقبل، الوارد في الوثيقة ١٨٥م ت/١٨.

وترد في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في تحقيق كل هدف من الأهداف الواردة في خارطة الطريق وفي تنفيذ بنود العمل الخاصة بمتابعة التقييم الخارجي المستقل، حتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٥٦.

أولاً – المقدمة

١ – طبقاً للقرار ١٩١م ت/١٦ (أولاً) والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء[١] في الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي بشأن تحسين الصيغة المعتمدة لتقديم التقارير، تتضمن هذه الوثيقة خلاصة جامعة لجهود الإصلاح المبذولة فيما يتعلق بما يلي: (١) التدابير المتخذة للتكيف مع تراجع الموارد المالية؛ (٢) خارطة الطريق؛ (٣) التقدم المحرز في تطبيق التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي المستقل. وأُدرجت في هذه الوثيقة إحالات محددة إلى الوثيقة م ت/٤ الجزء الأول، حسب الاقتضاء.

ثانياً – لوضع المالي

٢ – اتخذت المديرة العامة عدة تدابير من أجل التصدي للوضع المالي الراهن الناجم عن عدم تسديد إحدى الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة. وشمل ذلك التماس الأموال بطريقة استباقية (أفضت هذه الخطوة، بمساعدة عدد من الجهات المانحة السخية، إلى تعبئة مبلغ يقارب ٧٥ مليون دولار لصندوق الطوارئ)؛ واتخاذ تدابير لخفض التكاليف واحتوائها، وتعجيل المبادرات الإصلاحية، وهو أمر تجلى في تحديد الأهداف المدرجة في خارطة الطريق. وقُدّمت معلومات مفصلة عن هذه الجهود في الوثائق ١٨٩م ت/١٥ الجزء الأول ضميمة و١٩٠م ت/٣٤ و١٩١م ت/٢٦.

٣ – وتم تقديم التقرير الموجز الخاص بالوضع المالي في ضميمة منفصلة (١٩٢م ت/٤ الجزء الثالث ضميمة) لأن المواءمة بين التقرير المرحلي المفصل بشأن الوضع المالي وجدول متابعة تنفيذ البرنامج في الوثيقة م ت/٤ استلزمت وقتاً إضافياً ولأنه تعين إقفال الحسابات في نهاية تموز/يوليو عندما كان يجري إعداد هذه الوثيقة.

٤ – وترد معلومات عن تأثير الوضع المالي على تنفيذ البرنامج في الوثيقة م ت/٤ الجزء الأول.

ثالثاً – التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في خارطة الطريق

٥ – أعرب المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة عن تقديره للمديرة العامة لما تبذله من جهود للتصدي للوضع المالي الصعب ولتنفيذ الأهداف الثمانية عشر الواردة في خارطة الطريق. ويقدّم القسم التالي لمحة عامة عن التقدم الرئيسي المحرز في تحقيق الأهداف الثمانية عشر الواردة في خارطة الطريق حتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣ (يرد في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام التقرير المرحلي المفصل الذي يتناول كل هدف من أهداف خارطة الطريق). وطبقاً لما تنص عليه الفقرة ٩ من القرار ١٩١م ت/٢٦، أُدرجت أيضاً في هذه الوثيقة أحدث المعلومات المتوافرة عن التدابير الإضافية المتخذة لتحقيق المزيد من الوفورات أو لاحتواء التكاليف على النحو المبين في الفقرة ٥ من الوثيقة ١٩١م ت/ ٢٦.

---

[١] التقرير الشفهي الذي قدمه رئيس اللجنة المالية والإدارية إلى المجلس التنفيذي خلال الجلسة العامة التي عقدها إبان دورته الحادية والتسعين بعد المائة والمتعلق بأعمال الاجتماع المشترك بين لجنة البرنامج والعلاقات الخارجية واللجنة المالية والإدارية.

٦ – وحتى نهاية شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣، كانت ستة أهداف من الأهداف الثمانية عشر الواردة في خارطة الطريق قد حُققت على نحو تام. وهذه الأهداف هي ١ و٢ و٣ و٨ و٩ و١٢ (انظر الملخص الوارد في الجدول ١ أدناه). وإضافةً إلى ذلك، ووفقاً لما هو مبين في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام، تقترح المديرة العامة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الهدف ١٠.

٧ – وما زال التقدم متواصلاً صوب تحقيق الأهداف الأحد عشر المتبقية (٤ و٥ و٦ و٧ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨) وتُبذل جهود محددة لتحقيق هذه الأهداف بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وترد فيما يلي معلومات عن أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الصدد:

- دخلت علمية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا مرحلتها الأخيرة ويُتوقع استكمال تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٣ (الهدف ٤)؛

- عقب تقليص حجم بنية المكتب الإداري للمرافق المركزية ضمن مكتب الإدارة المالية، استُهلت عمليات الاستعراض الخاصة بالمكاتب الإدارية والمكاتب التنفيذية المعنية بقطاعات البرنامج، ويُزمع استكمال هذه العمليات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (الهدف ١٣)؛

- أُنجزت التدابير الرامية إلى ضمان استخدام مساحة المكاتب في مبنى فونتنوا على النحو الأمثل عن طريق نقل مكاتب قطاعَي الثقافة والاتصال والمعلومات من مبنى بونفان. والعمل جارٍ لتأمين الاستخدام الأمثل لمساحة المكاتب التابعة لقطاعَي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية في مبنى بونفان؛

- يجري حالياً النظر في عدة خيارات لتأجير المكاتب التي تم إخلاؤها في المبنى السابع (الهدف ١٥).

٨ – وطبقاً لأحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩١م ت/٢٦، اتُّخذت تدابير إضافية للتصدي للوضع المالي الراهن حتى نهاية عام ٢٠١٣ عن طريق تحقيق المزيد من الوفورات واحتواء التكاليف. ويتضمن ملحق هذه الوثيقة معلومات موجزة عن عملية متابعة تنفيذ هذه التدابير الإضافية، وفقاً لما طلبه المجلس التنفيذي في القرار المذكور أعلاه.

٩ - الجدول ١: لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف خارطة الطريق حتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣

	الهدف	الوضع فيما يخص تحقيق الهدف	التاريخ المحدد لتحقيق الهدف
١	خفض العدد الإجمالي لخطط العمل بما نسبته ٢٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وذلك سعياً إلى التركيز على عمليات المساءلة وتعزيزها.	تم تحقيقه	٢٠١٢
٢	خفض عدد خطط العمل ذات الحد الأدنى من التكاليف التنفيذية (باستثناء تلك التي تستفيد من أموال خارجة عن الميزانية) بما نسبته ٣٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢.	تم تحقيقه	٢٠١٢
٣	زيادة الحد الأدنى للميزانية المخصصة لكل خطة عمل إلى ٠٠٠ ٢٥ دولار، قدر ما هو ممكن عملياً.	تم تحقيقه	٢٠١٣
٤	التنفيذ الكامل للإصلاح الميداني في أفريقيا بحلول نهاية عام ٢٠١٣.	التقدم متواصل	٢٠١٣
٥	الانتهاء، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، من إعداد وثائق اليونسكو بشأن البرمجة القطرية لكل بلد تضطلع اليونسكو بأنشطة فيه.	التقدم متواصل	٢٠١٣
٦	الوصول بالنسبة الإجمالية لموظفي الميدان إلى موظفي المقر من حوالى ٦٥/٣٥ في الوقت الراهن إلى ٦٠/٤٠ بحلول نهاية عام ٢٠١٣، مع إيلاء اهتمام خاص لزيادة عدد الموظفين المهنيين في الميدان عن طريق تعزيز السياسة الخاصة بحراك الموظفين.	التقدم متواصل	٢٠١٣
٧	القيام، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، باستعراض جميع ما وقعته اليونسكو من مذكرات تفاهم على الصعيد العالمي مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة المختارة.	التقدم متواصل	٢٠١٣
٨	مواصلة اليونسكو تخصيص ٢٪ من مواردها البرنامجية للمشاركة والإسهام في عمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة، على الصعد الميدانية والإقليمية والعالمية.	تم تحقيقه	٢٠١٣
٩	زيادة عدد الشراكات مع القطاعين العام والخاص بنسبة ١٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢، والتركيز بصفة خاصة على الشراكات المدرة للموارد، على مستوى المقر وفي الميدان.	تم تحقيقه	٢٠١٢
١٠	تحقيق توازن أفضل بين الوظائف الخاصة بالبرامج والوظائف الخاصة بالإدارة فيما يتعلق بالنسبة المجمدة البالغة ٧٥٪ من الوظائف الشاغرة.	اقتُرح اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيقه	٢٠١٣
١١	تقديم خطط إضافية لإنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي، حسب الاقتضاء، قبل نهاية عام ٢٠١٣.	التقدم متواصل	٢٠١٣
١٢	خفض التكاليف الإدارية الإجمالية بنسبة ١٥٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وذلك من خلال إجراء تخفيضات في تكاليف الخدمات الداخلية والوحدات الإدارية، وإجراءات الإحالة إلى التقاعد، ولا سيما في مجال الدعم الإداري، وإعادة توزيع الموظفين من خلال الاستثمار في الأدوات ذات الكفاءة من حيث التكاليف.	تم تحقيقه	٢٠١٣
١٣	تخفيض عدد الوظائف في المكاتب التنفيذية، والمكاتب الإدارية، والمكاتب التي توفر خدمات الأمانة في شتى أقسام اليونسكو بنسبة ١٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وذلك عن طريق التجميع.	التقدم متواصل	٢٠١٣
١٤	الوصول بالتوازن الحالي البالغ موظف واحد من فئة الخدمات العامة لكل موظف من الفئة المهنية إلى ٠،٩ موظف من فئة الخدمات العامة لكل ١،١ موظف من الفئة المهنية بحلول نهاية عام ٢٠١٣.	التقدم متواصل	٢٠١٣
١٥	استخدام حيز المكاتب المتوافر وتخصيصه على نحو أكثر فعالية، بغية إخلاء أكثر من ٣٠٠ مكتب في الأجل المتوسط.	التقدم متواصل	٢٠١٣
١٦	استعراض جميع التكاليف المرتبطة بإدارة الاتفاقيات، والبرامج الدولية للعلوم، ومعاهد الفئة ١، والبرامج الدولية الحكومية الأخرى خلال فترة العامين المقبلة، بغية تحقيق تخفيض كبير في تكاليف المعاملات، والدعم الإداري، وتكاليف السفر. وستحوَّل الوفورات إلى الميزانيات التنفيذية الخاصة بهذه المجالات.	التقدم متواصل	٢٠١٣
١٧	تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في توفير الخدمات للهيئتين الرئاسيتين وللدول الأعضاء، مع تخفيض التكاليف، وإزالة أوجه الازدواج، وزيادة التنسيق، وتحقيق أوجه تآزر، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٣.	التقدم متواصل	٢٠٢٣
١٨	تنفيذ عدد من مشروعات تكنولوجيا المعلومات خلال فترة العامين، من أجل خفض تكاليف المعاملات وتعزيز الفعالية من خلال ما يلي: نظام متكامل لإدارة تكاليف الموظفين، وأداة لعمليات الشراء، وما إلى ذلك.	التقدم متواصل	٢٠١٣

رابعاً – متابعة التقييم الخارجي المستقل لليونسكو

الخلفية

١٠- اعتمد المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين القرار ٣٦م/١٠٤ الذي دعا فيه المجلس التنفيذي إلى الاستمرار في رصد عملية متابعة التقييم الخارجي المستقل لليونسكو من خلال دراسة التقارير المرحلية الدورية التي تقدمها المديرة العامة، وإلى إبداء آرائه بشأنها في شكل قرارات صريحة. وقامت المديرة العامة منذ الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام بتقديم تقارير مرحلية إلى المجلس التنفيذي في دوراته التاسعة والثمانين بعد المائة، والتسعين بعد المائة، والحادية والتسعين بعد المائة.

١١- وأعرب المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة عن تقديره للتقدم المحرز واقترح صيغة جديدة لتقديم التقارير (القرار ١٩١م ت/١٦ (أولاً)) تقضي بالتمييز بين ما يلي: (أ) بنود العمل التي استُكملت من حيث إعداد تقارير محددة عنها في سياق متابعة التقييم الخارجي المستقل؛ (ب) بنود العمل التي أُدرجت في الجهود النظامية الجارية في المنظمة والتي يجب تقديم معلومات عنها في التقارير م ت/٤ المنتظمة التي تقدمها المديرة العامة؛ (جـ) بنود العمل قيد التنفيذ والمفتوحة التي طُلب من المديرة العامة أن تواصل تقديم معلومات محددة عن أوجه التقدم والتحديات المرتبطة بتنفيذها في إطار متابعة التقييم الخارجي المستقل.

١٢- ويبرِز القسم التالي التقدم الرئيسي المحرز في إطار كل توجه استراتيجي ويقدّم تحليلاً موجزاً للتحديات الرئيسية. ويرد في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام التقرير المفصل عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتدابير التي ما زالت قيد التنفيذ ومفتوحة. وتم، حسب الاقتضاء، التطرق إلى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المعنية الواردة في خارطة الطريق وتسليط الضوء عليه عن طريق الإحالة إلى هذا الموضوع في فقرات مختلفة من الوثيقة.

التقرير المرحلي

١٣- على الرغم من التحديات الراهنة الناجمة عن الوضع المالي للمنظمة، تسنى إحراز المزيد من التقدم منذ الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وتتمثل أبرز الخطوات التي أُنجزت لتحقيق الأهداف المرجوة فيما يلي: (أ) الجهود الإضافية التي بُذلت في سبيل تعزيز التركيز الاستراتيجي والبرنامجي في مشروعَي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥؛ (ب) التدابير التي اتُّخذت للتقدم في إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا، بما في ذلك عمليات نقل الموظفين، وهي تدابير يمكن الاطلاع عليها في الجزء الرابع من هذا البند؛ (جـ) ترسيخ المكانة المعززة لليونسكو في منظومة الأمم المتحدة؛ (د) تدعيم إطار السياسات الخاصة بالشراكات عن طريق تحديد أهداف ونتائج منشودة لمختلف فئات الشركاء، على النحو المبين في الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث.

	بنود العمل التي اعتُبرت في الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي على أنها:		
	استُكملت أو أُدرجت في الجهود النظامية الجارية	قيد التنفيذ	عدد بنود العمل المقترح إنجازها أو إدراج معلومات عنها في التقرير م ت/٤ الذي سيُقدَّم في الدورة الثانية والتسعين بعد المائة
التوجه الاستراتيجي ١ – التركيز (٢٠)	٩	١١	**٦**
التوجه الاستراتيجي ٢ – الميدان (١)	١١	٦	**٣**
التوجه الاستراتيجي ٣ – الأمم المتحدة (٨)	٧	١	**–**
التوجه الاستراتيجي ٤ – الإدارة (٢٧)	١٠	١٧	**١١**
التوجه الاستراتيجي ٥ – الشراكات (١٤)	١٠	٤	**٢**
المجموع	٤٧	٣٩	**٢٢**

١٤- وفي الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، اعتُبرت ٤٧ بند عمل على أنها استُكملت أو أُدمجت في ممارسات العمل المتّبعة في المنظمة، في حين اعتُبرت ٣٩ بند عمل على أنها مفتوحة أو قيد التنفيذ، مثلما تم تلخيصه في العمود الثاني من الجدول الوارد أعلاه.

١٥- وإلى حين إجراء المزيد من المناقشات في الدورة الثانية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي من أجل اتخاذ القرارات اللازمة على أساسها، تقترح المديرة العامة اعتبار ٢٢ بند عمل إضافياً على أنها استُكملت و/أو أُدمجت في ممارسات العمل. وتتعلق بنود العمل السبعة عشر المتبقية بعدة قضايا منها تحسين الإدارة المستندة إلى النتائج وإجراء عمليات استعراض منتظمة للبرنامج؛ وتنفيذ الإصلاح الميداني وتقييمه؛ وإعداد تقارير عن المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة؛ والمضي قدماً في وضع إطار للمساءلة وتحسين عملية الإشراف على نظم الإدارة؛ والاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالشراكات وفي استعراضها. ويُقترح وقف العمل بالصيغة المعتمدة حالياً لتقديم التقارير المتعلقة بمتابعة كل من خارطة الطريق والتقييم الخارجي المستقل، وذلك للسببين الرئيسيين التاليين: (١) ستنتهي الفترة التي تشملها خارطة الطريق والتقارير الخاصة بالوضع المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ (٢) إن البنود المفتوحة الخاصة بمتابعة التقييم الخارجي المستقل والمرتبطة بالتوجهات الاستراتيجية ١ و٢ و٣ و٥ تتسم بطابع العمومية ومن غير الضروري بالتالي تقديم معلومات عنها في التقارير م ت/٤ والتقارير المرحلية التي تتناول مسائل محددة. ولذا، ستتم متابعة هذه البنود على نحو تلقائي. وينبغي أن يتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن سبل تقديم المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه الاستراتيجي الرابع المتعلق بالإدارة.

التوجه الاستراتيجي الأول – تعزيز تركيز اليونسكو

الملخص: عقب عملية التشاور التي أجرتها المديرة العامة بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥، والتي ارتكزت لأول مرة على نهج يقضي بإعطاء الأولوية للموضوعات عن طريق استخدام نظام ترتيب محدد، قدّمت المديرة العامة مشروعَي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ اللذين تضمنا عدداً أقل من الأهداف الاستراتيجية (تسعة أهداف مقارنةً بأربعة عشر هدفاً في الوثيقة ٣٤م/٤) ومن المجالات البرنامجية، وهو أمر يضمن تعزيز التركيز البرنامجي والاستراتيجي.

واتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن أولويات تمويل الأنشطة البرنامجية التي ينبغي الالتزام بها في حالة حدوث نقص كبير في التدفقات النقدية. وتم اعتماد الترتيب المقترح للأولويات، وهو ترتيب يتمحور حول ثلاثة مجالات ذات أولوية، خلال الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس التنفيذي في ٤ تموز/يوليو ٢٠١٣.

١٦- أفضت العملية التي أُجريت لتحديد أولويات الميزانية استناداً إلى توصيات قدّمها فريق عمل تابع للمجلس التنفيذي إلى اختيار عدة مجالات ذات أولوية خاصة بالميزانية من بين المجالات التي اقتُرحت في مشروع الوثيقة ٣٧م/٥، وطُلب تركيز الموارد على المجالات التي تتسم بدرجة عالية من الأولوية (انظر ٥ دا/م ت/القرار ٢)، الأمر الذي يكفل اتسام عملية البرمجة بالتركيز. وقد شرعت الأمانة في تنفيذ هذا القرار وسوف تقدّم "خطة كاملة للإيرادات والنفقات" فضلاً عن "خطة إرشادية شاملة واستراتيجية لإعادة توزيع الموظفين تستند إلى أولويات الإنفاق المبينة في خطة الإنفاق الكاملة".

١٧- وطبقاً لقرار المؤتمر العام القاضي بإنهاء جميع البرامج بعد انقضاء فترة أربعة أعوام، ما لم يُقرر المؤتمر العام صراحةً تمديد فترة هذه البرامج – إقراراً بضرورة تنفيذ بعض البرامج المحددة خلال فترة أطول – أو إنهاءها قبل انقضاء مدتها بعامين، اقترحت المديرة العامة في مشروع الوثيقة ٣٧م/٥ أن يبدأ تطبيق أحكام الانقضاء، القائمة على دورة مدتها أربعة أعوام، مع بدء تنفيذ الوثيقة ٣٧م/٥، تماشياً مع المدة الجديدة التي حُددت لدورة البرنامج.

١٨- وقد بدأت اليونسكو باستعراض اتفاقات الشراكة التي أبرمتها مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة ومع مجموعة مختارة من الوكالات المتخصصة الأخرى، من أجل تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز المزايا النسبية للمنظمة، وهو أمر يتماشى مع الهدف ٧ في خارطة الطريق. وتم توقيع مذكرات تفاهم جديدة مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد حُددت في مذكرات التفاهم هذه المجالات الرئيسية للتعاون بين اليونسكو والهيئات المذكورة. والعمل جارٍ لاستكمال عملية مراجعة اتفاقات الشراكة المبرمة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمتطوعين التابعين للأمم المتحدة.

١٩- وأخيراً، يُفترض أن تؤدي الجهود المعززة المبذولة في سبيل تحسين إطار النتائج وتنفيذ الميزنة المستندة إلى النتائج إلى توفير المزيد من الدعم لعملية تحديد الأولويات.

التحديات

٢٠- تُجرى في هذه المرحلة، في إطار الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو، مناقشة بشأن مسألة التركيز بصفة رئيسية على الأهداف الاستراتيجية (م/٤) وعلى تنفيذ البرنامج (م/٥). وتبيّن في الكثير من الأحيان أنه من الصعب سياسياً إنهاء البرامج على الرغم من التأييد الذي يحظى به المسعى العام إلى تعزيز التركيز. وقد يفضي النهج القائم على تحديد أولويات معيّنة في إطار الميزانية إلى إحراز تقدّم كبير في هذا الصدد.

٢١- وستواجه المنظمة في الأجل الأطول تحدياً يرتبط بالأعمال التحضيرية الواجب القيام بها على نحو منهجي لتطبيق أحكام الانقضاء في نهاية الدورة البرنامجية المشتملة على أربعة أعوام.

التوجه الاستراتيجي الثاني – جعل اليونسكو أقرب إلى الميدان

الملخص: على الرغم من التحديات الكبيرة الناجمة عن الوضع المالي الراهن، ما زالت عملية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا تتقدم وفقاً للخطة المعتمدة، ولا سيما فيما يخص نقل الموظفين. وستباشر جميع المكاتب عملها بحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر، باستثناء المكتب الإقليمي في أفريقيا الجنوبية الذي لم يُحدد موقعه بَعد (* انظر أيضاً الهدف ٤ من خارطة الطريق، والوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الرابع).

٢٢- لقد أُنشئت أربعة مكاتب إقليمية في أبوجا وداكار ونيروبي وياوندي. وتم تأمين مبنى جديد أكبر من المبنى الحالي لاستضافة المكتب الإقليمي في ياوندي. وسيتم أيضاً نقل المكتبين الإقليميين في أبوجا وداكار إلى مبنيين أكبر في عام ٢٠١٤ (مكتب أبوجا إلى دار الأمم المتحدة المرمم، ومكتب داكار إلى مبنى جديد).

٢٣- وجرى تحويل المكاتب الجامعة التي كانت قائمة في هذه المناطق الأربع من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى مكاتب إقليمية أو إلى مكاتب وطنية، وأُجريت تبعاً لذلك العمليات اللازمة لنقل الموظفين. وإضافةً إلى ذلك، تم نقل عدد من موظفي المقر إلى الميدان.

٢٤- وافتُتح في تشاد مكتب جديد يتمثل هدفه في ضمان التنفيذ القطري لمشروع تعليمي واسع النطاق خاص بهذا البلد.

٢٥- وتم كذلك إنشاء مكتبين وطنيين جديدين في أبيدجان وجوبا. وفي حين بدأ مكتب جوبا عمله منذ أكثر من عام، شرع مكتب أبيدجان في أداء مهامه اعتباراً من ١ حزيران/يونيو في مبنى مؤقت (سيكون المكتب الجديد جاهزاً في ١ أيلول/سبتمبر).

التحديات

٢٦- بالنظر إلى الوضع المالي الصعب الذي ستواجهه المنظمة في فترة العامين المقبلة، يُقترح تجنب أي استثمارات سيتعذّر الاستمرار فيها خلال الأعوام القادمة.

٢٧- وفيما يخص التوصية التي وردت من منطقة أفريقيا الجنوبية بشأن موقع المكتب الإقليمي الخاص بأفريقيا الجنوبية، فما زالت دراستها معلقة حتى الآن.

التوجه الاستراتيجي الثالث – تعزيز المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة

الملخص: أحرزت اليونسكو تقدماً كبيراً في تحديد مكانتها ومزاياها النسبية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وفي مواصلة تعزيز مشاركتها ودورها الريادي في المبادرات المشتركة للأمم المتحدة التي يجري تنفيذها على الصعيد العالمي، وبصورة مشتركة بين الوكالات، وعلى المستويين الإقليمي والقطري. وترتبط مشاركة اليونسكو بجهود الإصلاح المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق والفعالية على مستوى المنظومة، وبالمبادرات القطاعية المشتركة للأمم المتحدة.

٢٨- تسهم اليونسكو في جهود الإصلاح العامة المبذولة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق والفعالية ولتحقيق نتائج عالية الجودة دعماً للأولويات الوطنية وللأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٩- وقد عززت اليونسكو مشاركتها في الاجتماعات الرفيعة المستوى للأمم المتحدة (منها النقاش المواضيعي الرفيع المستوى الذي نظمته الجمعية العامة بشأن الثقافة والتنمية، واجتماعات الإفطار الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي اتخذت شكل اجتماعات مائدة مستديرة وزارية والتي استضافتها اليونسكو لمعالجة موضوع "تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض الاستدامة العالمية والثقافة والتنمية"). وما زالت المنظمة تشارك بنشاط في الآليات المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة المضطلع بها على الصعيد العالمي والأنشطة المشتركة بين الوكالات، ولا سيما في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الفرعية التابعة له، واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٠- وفي إطار آليات العمل هذه، تولت اليونسكو رئاسة فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمكلَّف بتحديد إجراءات لتقاسم التكاليف وبوضع صيغة لتقاسم التكاليف في إطار التمويل المقبل لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. وتم تقديم النتائج التي توصل إليها فريق العمل المذكور إلى الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العامل على مستوى رؤساء الوكالات خلال الاجتماع الذي عقده في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإلى مجلس

الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك من أجل تطبيقها اعتباراً من عام ٢٠١٤.

٣١- وأسهمت اليونسكو بنشاط في إعداد توجيهات بشأن "الإجراءات التنفيذية الموحدة" لصالح البلدان التي تقرر تنفيذ مبادرة توحيد الأداء، وفقاً لما طُلب في عام ٢٠١٢ في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات. كما شاركت المنظمة في قيادة الأنشطة المتعلقة بتنسيق الأعمال. ومن المتوقع أن يفضي تطبيق الإجراءات التنفيذية الموحدة في البلدان المهتمة إلى إنتاج جيل ثانٍ من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يستند بدرجة أكبر إلى النتائج ويتسم بالجودة. وفيما يخص توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فسيتم تحديثها في المستقبل تبعاً لما ذُكر أعلاه، وذلك بناءً على الاقتراح الذي بادرت اليونسكو إلى تقديمه، وبمشاركة من المنظمة.

٣٢- وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، استمرت اليونسكو في تعزيز مشاركتها في الأنشطة المشتركة للأمم المتحدة. وتم ذلك بوجه خاص من خلال الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وترد معلومات مفصلة عن هذه الأنشطة في ضمائم الوثائق م ت/٤.

٣٣- وتشارك اليونسكو في العمليات المضطلع بها في عام ٢٠١٣ لتطبيق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي مبادرات أخرى خاصة بالبرمجة القطرية المشتركة، وما زالت المنظمة تخصص بعض الأموال (وإن كانت محدودة) لتعزيز قدرات المكاتب الميدانية في هذا المجال (وذلك بناءً على طلب المكاتب الميدانية نفسها).

٣٤- ويتواصل بذل الجهود اللازمة لتمكين الوفود الدائمة من الاطلاع بصورة أفضل على الأنشطة التي تنفذها اليونسكو فيما يتعلق بمكتبَي الاتصال في نيويورك وجنيف (من خلال مذكرات دورية تتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى، على سبيل المثال).

٣٥- وتشارك اليونسكو بنشاط في العملية التي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سبيل إعداد دورة تدريبية أساسية بشأن المساواة بين الجنسين يُزمع إتاحتها على الإنترنت لجميع الموظفين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه جرى الاستناد إلى "برنامج اليونسكو لتنمية القدرات والتدريب في مجال تعميم المراعاة لقضايا الجنسين"، والأداة التفاعلية للتعلّم بالوسائل الإلكترونية المعدة خصيصاً لهذا البرنامج والمتاحة على الإنترنت، لإعداد التدريب الأساسي المرتقب توفيره على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين.

٣٦- وتسهم اليونسكو إسهاماً نشطاً في "خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" وفي التدابير التي يتخذها فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين لإنشاء نظام لمؤشرات المساواة بين الجنسين يرمي إلى رصد المخصصات والمصروفات

المكرسة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإلى تقديم معلومات بشأن هذه المخصصات والمصروفات وفقاً لمعايير متفق عليها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٣٧- وتضطلع اليونسكو بأنشطة تنسيقية و/أو بمهام ريادية في عدد من المبادرات القطاعية الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة (يُرجى أيضاً الاطلاع على التقرير المفصل المتعلق بالمبادرات البرنامجية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، والوارد في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام).

التحديات

٣٨- قد تؤدي القيود المالية إلى تقويض قدرة المنظمة على أداء الأدوار المسندة إليها في إطار الأمم المتحدة.

- في وقت تعمد فيه جهات مانحة عديدة إلى خفض التمويل الذي تقدمه إلى نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين أو إلى وقف هذا التمويل بالكامل، يتعين على منظمات الأمم المتحدة أن تسهم بصورة متزايدة في ضمان توافر الحد الأدنى من التمويل للنظام المذكور؛
- إن عدد الموظفين الذين يتولون تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة وأنشطة التنسيق هو عند حده الأدنى حالياً، علماً بأن هذه الأمور غالباً ما تستلزم القيام باستثمارات كبيرة على صعيد الموظفين، ولا سيما على أعلى المستويات الإدارية في منظمات الأمم المتحدة؛
- قد يصعب تحديد الاحتياجات مسبقاً بالنظر إلى التغييرات التي تطرأ على طبيعة وتوقيت عملية تطبيق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات البرمجة القطرية المشتركة المماثلة لها، وهي تغييرات غالباً ما تكون سريعة.

التوجه الاستراتيجي الرابع – تعزيز نظم الإدارة

الملخص: كما جاء في عدد من الدراسات المتقاربة في الرأي، ما زالت اليونسكو تواجه صعوبات كبيرة ترتبط بجوانب مختلفة من نظم الإدارة. وهناك عمليات تقييم قيد التنفيذ لتحديد التحديات الرئيسية، وسوف تُدرج نتائج هذه العمليات في اقتراحات الإصلاح الشاملة بغية معالجة هذه القضايا على مستوى أعلى. وفيما يخص نتائج عمليات التقييم الذاتي التي ستجريها الهيئات الدولية الحكومية لنظم الإدارة وأساليب العمل الخاصة بها، وفقاً لما أوصي به في الفقرة ٦ من القرار ١٩١م ت/١٦ (رابعاً)، فستُتاح وقت انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام في عام ٢٠١٥ كي يُرتكز عليها في تنفيذ أي تدابير إصلاح محتملة.

٣٩- وطلب المجلس التنفيذي من المديرة العامة في الفقرة ٥ من القرار ١٩١م ت/١٦ (رابعاً) "أن تقدّم إليه في دورته الثانية والتسعين بعد المائة نتائج استعراض الهيئات الدولية الحكومية القائمة والهيئات الأخرى الوارد ذكرها في الوثيقة ١٩١م ت/١٦ الجزء الرابع، الذي قامت به الأمانة بغية تقديم توصيات تتعلق بسبل معالجة الصعوبات المحتملة مثل الازدواجية مع أنشطة البرنامج الأخرى، والمسائل المتعلقة بالتمويل، وتحقيق النتائج المنشودة".

٤٠- واتُخذ هذا القرار في ضوء النتائج الأولية لمختلف الدراسات التي تم تقديم معلومات بشأنها في الوثيقة ١٩١م ت/١٦ الجزء الرابع (وفي الوثيقة ١٩٠م ت/٢٢ التي قُدمت في الدورة التسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي) والتي قضت بما يلي: (١) استعراض المسائل النظامية لجميع الهيئات الدولية الحكومية، بما في ذلك وتيرة اجتماعات الهيئات الإدارية الفرعية وحجم هذه الهيئات وعددها؛ (٢) إعداد قائمة جرد إرشادية للتكاليف المالية المرتبطة بهذه الأنشطة؛ (٣) تقديم معلومات عن الدراسات الجارية في قطاعات البرنامج وعن عمليات الاستعراض الخاصة بمرفق الإشراف الداخلي. وإلى جانب ذلك، تمت مناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تنظيم وإدارة اليونسكو في الدورة السابقة للمجلس التنفيذي (وكذلك في إطار التقييم الخارجي المستقل). وقد أكد هذا التقرير وجود عدة صعوبات تتعلق بجوانب إدارية محددة.

٤١- ويجب اعتبار هذا الاستعراض على أنه قيد التنفيذ بما أن نتائج عمليات التقييم الذاتي (انظر الفقرة ٦ من القرار ١٩١م ت/١٦ (رابعاً)) التي ستجريها الهيئات الدولية الحكومية لنظم الإدارة وأساليب العمل الخاصة بها لن تُتاح إلا وقت انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام في عام ٢٠١٥.

٤٢- وأُجريت عملية تقييم لتحديد أوجه التداخل المحتملة بين الأنشطة البرنامجية. وأظهرت هذه العملية أنه لا توجد ازدواجية بين البرامج الدولية الحكومية والأنشطة البرنامجية الأخرى، بل وأن هذه البرامج والأنشطة تكمل بعضها بعضاً. وأُقر في المقابل بأنه ينبغي الاستمرار في السعي إلى تبسيط مختلف العمليات النظامية عن طريق تسخير الإمكانيات المتوافرة لتعزيز أوجه التآزر والتنسيق والفعالية، وذلك مع مراعاة المتطلبات المتعلقة بجودة العمل وبالمهمة المحددة لكل هيئة إدارية وعضويتها وسير عملها.

٤٣- ويمكن استخلاص بعض الدروس المتضافرة من مجموعة من عمليات التقييم وعمليات المراجعة والدراسات التي تناولت موضوع الإدارة وأبرَزت تحديات معيّنة في هذا المجال. وعمد مرفق الإشراف الداخلي، إلى جانب عمله المرتبط بأنشطة برنامجية محددة في دورة عمليات التقييم المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للبرنامج، والاستعراض الذي أجراه بشأن المعاهد المعنية بالتعليم من الفئة ١، إلى إجراء مراجعة، في عام ٢٠١٣، لأساليب العمل الخاصة بالاتفاقيات الثقافية الست (انظر الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثاني).

التحديات

٤٤- يمكن تلخيص التحديات والقضايا الرئيسية التي غالباً ما تم تسليط الضوء عليها، على النحو التالي:

- البنى الإدارية تُعتبر ثقيلة (حجم الهيئات الفرعية وعددها ووتيرة اجتماعاتها)؛
- عمليات اتخاذ القرارات معقدة وتفتقر إلى الفعالية في الكثير من الأحيان؛
- أطر المساءلة وطرائق تقاسم المهام التي تعتمدها هذه الهيئات في سياق عملها مع الأمانة والمؤتمر العام تفتقر إلى الوضوح؛
- عمليات الهيئات الإدارية تركز بصورة مفرطة على المسائل الإدارية والإدارة التفصيلية، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى عدم توافر الوقت الكافي لمناقشة السياسات العامة ولتحديد توجهات استراتيجية؛
- "انحراف" المهام عن المسار الصحيح، وهو أمر قد ينجم عن عدم توافر الإشراف المؤسسي المناسب وقد يؤدي إلى حالة من التداخل والازدواجية في الأنشطة البرنامجية؛
- طريقة تشكيل الهيئات الإدارية المعنية بالأنشطة البرنامجية تعطي الأفضلية للتمثيل السياسي على حساب الخبرات القطاعية؛
- تكاليف المعاملات المرتبطة بخدمات الأمانة مرتفعة ولا تتسم دائماً بالشفافية؛
- عمليات تخطيط الاجتماعات لا تفي، في أحيان كثيرة، بمتطلبات التخطيط من حيث الإجراءات والمسائل الجوهرية.

٤٥- وسعياً إلى استكمال مجالات الدراسة الواسعة النطاق الموصى بها في الفقرة ٦ من القرار ١٩١م ت/١٦ (رابعاً)، يُقترح أن تدرج الهيئات الدولية الحكومية المسائل التالية في عمليات التقييم الذاتي الخاصة بها، علماً بأنه يرجع إلى كل هيئة منها تحديد طريقة إجراء عمليات التقييم هذه:

- الحرص على أن يكون لكل برنامج مجال محدد تماماً ينفرد به، وتكييف الأنشطة البرنامجية مع هذا المجال لإزالة أي أوجه تداخل محتملة مع برامج أخرى؛
- التخفيف من ثقل البنى الإدارية وممارسات العمل؛
- تقليص حجم الهيئات الإدارية وإلغاء البنى الفرعية التابعة لها وخفض وتيرة اجتماعاتها؛
- إعادة النظر في طريقة تشكيل الهيئات الإدارية كي تكون الخبرات القطاعية اللازمة ممثلة فيها بالطريقة المناسبة؛

- اقتراح تعديلات تتعلق بالأنظمة الأساسية والأنظمة الداخلية لمراعاة التحديات المذكورة أعلاه حسب الاقتضاء ولتوضيح عمليات اتخاذ القرارات، وأطر المساءلة، والمسؤوليات المحددة التي تتولاها الدول الأعضاء والأمانة؛
- إنتاج عدد أقل من الوثائق، وتقليص مدة الاجتماعات، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو أفضل، واتّباع نهوج تتيح الحد من التكاليف المتصلة بأسفار المشاركين وببدل الإقامة.

٤٦- وترد فيما يلي التحديات التي تنطوي عليها عملية إصلاح نظم الإدارة:

- الهيئات الإدارية هي الهيئات الوحيدة التي يمكن أن تقود عملية الإصلاح. ولا تزال عملية تقييم المشكلات الإدارية قيد التنفيذ. وفيما يخص الاقتراحات المتعلقة بتدابير الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنى والآليات الإدارية من حيث الفعالية والكفاءة، فتستلزم توافقاً في الآراء وموافقة من الهيئات الإدارية العاملة على مختلف المستويات. فالإضافة إلى القرارات التي تتخذها الهيئات الإدارية المعنية، يجب أن تصدر عن المؤتمر العام قرارات يوافق بموجبها على التعديلات المقترح إدخالها على الأنظمة الأساسية؛
- إن القيود المالية الكبيرة الناجمة عن الأزمة الراهنة قد تحول دون مواصلة تنفيذ أنشطة البرنامج العادي المدرجة في المجالات التي تتسم بدرجة عالية من الأولوية والتي تعنى بها الهيئات الدولية الحكومية؛
- قد تسفر عمليات التقييم الذاتي عن صدور مجموعة من التوصيات يقضي كل منها بإعطاء أولوية قصوى للنشاط البرنامجي المحدد الذي تتولى الهيئة الإدارية المعنية الإشراف عليه.

التوجه الاستراتيجي الخامس – وضع استراتيجية لإقامة الشراكات

الملخص: تكمن أهمية عملية تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالشراكات في أنها تكفل توافر نهج أكثر شمولاً وتضمن تحسين المساءلة فيما يتعلق بإقامة الشراكات. وأحرزت اليونسكو المزيد من التقدم في تحسين تعاونها مع الشبكة الواسعة لشركائها من أجل تحقيق أهدافها وتعزيز قيمها ومبادئها. ولقد أُدخلت تحسينات إضافية على الاستراتيجية عن طريق اعتماد أهداف ونتائج حُددت خصيصاً للاستراتيجيات المتعلقة بمختلف فئات الشركاء.

٤٧- أقر المجلس التنفيذي في دورتيه التسعين بعد المائة والحادية والتسعين بعد المائة استراتيجيات تتعلق بمختلف فئات الشركاء (القطاع الخاص، والجهات المانحة الحكومية المقدمة للمعونة الثنائية، والمؤسسات الإعلامية، والمنظمات غير الحكومية، والبرلمانيون، وأندية اليونسكو والكراسي الجامعية في برنامج توأمة الجامعات، وسفراء النوايا الحسنة، وشبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعاهد والمراكز من الفئة ٢، والمدارس المنتسبة).

٤٨- وطبقاً للقرار ١٩١م ت/١٦ (ثالثاً)، تُقدَّم في الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث الأهداف المحددة والنتائج المنشودة التي تتعلق بكل فئة من فئات الشركاء. وتشمل هذه الأهداف والنتائج معايير خاصة بالإدارة المستدامة للشراكات، مع الإشارة إلى أن النتائج المنشودة تتواءم مع الدورة البرنامجية المشتملة على أربعة أعوام في الوثيقة ٣٧م/٥.

٤٩- ولقد اتخذت اليونسكو عدة تدابير لتدعيم الإجراءات التي تتّبعها لإدارة شبكاتها الواسعة النطاق. وتم تنفيذ مبادرات محددة الهدف في هذا الصدد منها إنشاء "لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو" التي أعطت زخماً جديداً للتعاون الجماعي للمنظمات غير الحكومية. وتدعو خطة العمل[٢] التي أعدها فريق العمل الثلاثي المفتوح العضوية بشأن متابعة "استعراض تعاون أمانة اليونسكو مع اللجان الوطنية للمنظمة" إلى توطيد تعاون الأمانة واللجان الوطنية مع أسرة اليونسكو الأوسع نطاقاً ومع شركاء المنظمة وشبكاتها. ومن المتوقع أن يفضي ذلك إلى تحسين عملية تبادل المشورة والتوجيهات وإلى تعزيز التنسيق والدعم حسب الاقتضاء. وتشجَّع اللجان الوطنية على التعاون بنشاط مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية القائمة في بلدانها.

٥٠- ودأب قطاع التربية على تعزيز إدارة ثلاثة من الشبكات الرئيسية التابعة له عن طريق تطوير الأطر الاستراتيجية الخاصة بها وهذه الشبكات هي شبكة المدارس المنتسبة إلى اليونسكو، وشبكة الكراسي الجامعية لليونسكو في برنامج توأمة الجامعات، وشبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وأتاح ذلك إنعاش آليات التنسيق ومكّن اليونسكو من تحسين عملية رصد الأنشطة التنفيذية تحسيناً كبيراً ومن توطيد تعاونها مع اللجان الوطنية في سبيل تعزيز التعاون بين اليونسكو ومختلف الكراسي الجامعية والشبكات.

التحديات

٥١- يجري حالياً تنفيذ إطار السياسات الخاصة بالشراكات الاستراتيجية والاستراتيجيات المخصصة لهذه الشراكات. ولكن عملية تطبيق إطار متسق للمساءلة تطبيقاً منتظماً ما زالت تنطوي على قدر من الصعوبات. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن مسألة تغيير إطار المساءلة الخاص بالشراكات القائمة منذ زمن طويل تلقى بعض المقاومة.

خامساً – آليات المتابعة والملاحظات الختامية

٥٢- وأثبتت عملية متابعة التقييم الخارجي المستقل وخارطة الطريق التي أعدتها المديرة العامة نجاعتها بوصفهما قوتين دافعتين فيما يتعلق بتوجيه عمليات الإصلاح الجارية ورصد تنفيذها وبالتصدي للوضع المالي الصعب الذي تواجهه المنظمة. وكان الالتزام القوي للدول الأعضاء ومشاركتها الواسعة في الأنشطة عاملين بالغَي الأهمية في هذا الصدد. وقد أسهم فريق العمل الخاص المعني بالتقييم الخارجي المستقل لليونسكو والتابع للمجلس التنفيذي إسهاماً كبيراً في توفير التوجيهات اللازمة وفي ضمان تقدُّم عملية الإصلاح.

---

[٢] أُقرت خطة العمل هذه في الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي وسيتم تقديمها إلى المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين لاعتمادها (القرار ١٩١م ت/٣٣).

٥٣- وتتوافر دلائل واضحة على التقدم الكبير الذي أمكن إحرازه نحو تحقيق الأهداف الواردة في خارطة الطريق وفي تنفيذ أربعة من التوجهات الاستراتيجية التي حُددت على أثر التقييم الخارجي المستقل. ففيما يخص التوجه الاستراتيجي الأول (التركيز)، يتضح من مشروعَي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ أنه تم فعلاً تحقيق المزيد من التركيز. وفيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي الثاني (الميدان)، أُنشئت في أفريقيا شبكة ميدانية جديدة لتعزيز حضور اليونسكو في الميدان. وبالنسبة إلى التوجه الاستراتيجي الثالث (المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة)، نجحت اليونسكو في ترسيخ دورها في عدد من المجالات التي تتسم بأهمية استراتيجية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وفيما يخص التوجه الاستراتيجي الخامس (الشراكات)، يتم حالياً تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للشراكات، والعمل جارٍ للمضي قدماً في تحسينها. وبالنسبة إلى التوجه الاستراتيجي الرابع (الإدارة)، فالعمل ما زال متواصلاً ويجري إعداد عدد من المبادرات لترشيد أطر الإدارة ومواصلة تدعيمها.

٥٤- ومع أن الأهداف والتوجهات الاستراتيجية المذكورة ستبقى أساساً يُستند إليه لتوجيه عمليات الإصلاح، فإنه سبق للهيئتين الرئاسيتين أن أعربتا عن ضرورة اتّباع نهج أكثر تكاملاً لتنفيذ خطة الإصلاح التي وضعتها المديرة العامة. وإلى جانب ذلك، وبالنظر إلى اقتراب موعد تنفيذ الدورة الجديدة للبرنامج والميزانية وإلى الصعوبات المالية التي ما زالت المنظمة تواجهها، يتعين تحديد أهداف وبنود عمل جديدة لعملية الإصلاح في إطار التعديل المزمع لخطة الإصلاح لفترة الأربعة أعوام المقبلة. ويُعد التقدم الملموس المحرز في جميع التوجهات الاستراتيجية مبرراً وجيهاً للقدر الكبير من الموارد وللوقت الطويل اللذين تم تكريسهما حتى الآن لعملية متابعة التقييم الخارجي المستقل. ولكن اقتراح الاستغناء تدريجياً عن التقريرين المحددين المتعلقين بمتابعة التقييم الخارجي المستقل وبتحقيق الأهداف الواردة في خارطة الطريق قد يتيح توفير بعض الموارد التي يمكن تخصيصها لتنفيذ خطة الإصلاح المعدلة.

٥٥- وستستمر المديرة العامة في إطلاع الهيئتين الرئاسيتين على الجهود التي تبذلها في سبيل إصلاح المنظمة، ولا سيما على التقدم المحرز في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية التي حُددت على أثر التقييم الخارجي المستقل، والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في خارطة الطريق، وذلك من خلال التقارير م ت/٤ المنتظمة ومن خلال ما قد يطلبه المجلس التنفيذي من تقارير مرحلية بشأن مسائل محددة. وتؤمن المنظمة تشغيل صفحة شبكية مخصصة للتقييم الخارجي المستقل، تتضمن جميع المواد الخاصة بالتقييم وبمتابعته. ويمكن زيارة هذه الصفحة من خلال موقع *UNESCO.int* الخاص بالدول الأعضاء ولجانها الوطنية.

مشروع القرار المقترح

٥٦- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يُصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالقرارات ٣٥م/١٠٢ و١٨٥م ت/١٨ و١٨٦م ت/١٧ (أولاً) و(ثانياً) و١٨٧م ت/١٧ (أولاً) و(ثانياً) و٣٦م/١٠٤ و١٩١م ت/١٦ (أولاً) والوثيقة ١٨٩م ت/١٥ الجزء الأول ضميمة والقرارين ١٩٠م ت/٣٤ و١٩١م ت/٢٦،

٢ – وقد درس الوثائق ١٩٢م ت/٤ الجزء الثالث و١٩٢م ت/٤ الجزء الثالث ضميمة و١٩٢م ت/٤ إعلام،

٣ – يحيط علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ توصيات فريق العمل الخاص المعني بالتقييم الخارجي المستقل لليونسكو وخطة عمل المديرة العامة فيما يتعلق بالجوانب التنفيذية للتقييم الخارجي المستقل لليونسكو، وبالجهود التي تبذلها المديرة العامة لتحقيق الأهداف الثمانية عشر الواردة في خارطة الطريق، وبالتدابير الإضافية التي اتُّخذت لخفض التكاليف أو لاحتوائها؛

٤ – ويحيط علماً أيضاً بالتحديات التي تم تحديدها في مجال تعزيز نظم الإدارة ويشدد على ضرورة المضي قدماً في تنفيذ عمليات التقييم واقتراحات الإصلاح التي شُرع في تطبيقها؛

٥ – ويقرر اعتبار التوصيات والإجراءات المزمعة الاثنتين والعشرين التالية والواردة في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ إعلام على أنها منجزة من حيث متابعة توصيات التقييم الخارجي المستقل ورصد تنفيذها، بالنظر إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة، أو تم إدماج التغييرات الموصى بها إدماجاً كلياً في الممارسات النظامية العادية للمنظمة: التوجه الاستراتيجي ١(أ)، (ز)، (ح)، (ك)، (س)، (ع)؛ التوجه الاستراتيجي ٢(جـ)، (ز)، (ط)؛ التوجه الاستراتيجي ٤(أ)، (و)، (ح)، (ط)، (ي)، (ك)، (ل)، (ع)، (ف)، (ش)، (خ)؛ التوجه الاستراتيجي ٥(أ)، (جـ)؛

٦ – ويدعو المديرة العامة إلى مواصلة تنفيذ التوصيات والإجراءات المزمعة المرتبطة ببنود العمل السبعة عشر المتبقية: التوجه الاستراتيجي ١(و)، (ي)، (ل)، (م)، (ن)؛ التوجه الاستراتيجي ٢(هـ)، (ك)، (ع)؛ التوجه الاستراتيجي ٣(ب)؛ التوجه الاستراتيجي ٤(ز)، (ر)، (ت)، (ذ)، (ض)، (أأ)؛ التوجه الاستراتيجي ٥(ب)؛ ومواصلة تنفيذ التوصيات والإجراءات المزمعة المرتبطة بالأهداف الأحد عشر التالية الواردة في خارطة الطريق والتي ما زالت تُعتبر مفتوحة وقيد التنفيذ: ٤ و٥ و٦ و٧ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨؛

٧ - ويطلب من المديرة العامة أن تواصل إدراج معلومات عن المسائل والعناصر المختلفة للإصلاح (مثل متابعة التقييم الخارجي المستقل، وخارطة الطريق، ومتابعة خطط الإصلاح اللاحقة) في تقرير م ت/٤ واحد وشامل؛

٨ - ويطلب من المديرة العامة أن تستغني عن التقارير المحددة المتعلقة بمتابعة التقييم الخارجي المستقل وأن تدرج في التقارير م ت/٤ التي تقدمها بانتظام معلومات عن بنود العمل السبعة عشر المتبقية فيما يخص متابعة التقييم الخارجي المستقل والأهداف الأحد عشر الواردة في خارطة الطريق والتي ما زالت تُعتبر مفتوحة وقيد التنفيذ؛

٩ - ويوصي المؤتمر العام بأن تتم مراعاة الاعتبارات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٤٢ إلى ٤٦ من هذه الوثيقة باعتبارها معلومات تكميلية للاقتراحات التي أُحيلت إليه بموجب الفقرة ٦ في القرار ١٩١م ت/١٦ (رابعاً).

الملحق

وفقاً لما طلبه المجلس التنفيذي في الفقرة ٩ من القرار ١٩١م ت/٢٦، يتضمن هذا القسم أحدث المعلومات المتوافرة عن التدابير الإضافية التي اتُّخذت لخفض التكاليف أو لاحتوائها على النحو المبين في الفقرة ٥ من الوثيقة ١٩١م ت/٢٦.

	القرار	التدبير المتخذ
١	تخفيض الميزانيات المعتمدة للمصروفات في عام ٢٠١٣ إلى ٨٠٪ من المبالغ المطلوبة	استُهلت هذه العملية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتقرر بعد التشاور مع القطاعات تأجيل توزيع مبلغ مليون دولار أمريكي من الاعتمادات المطلوبة حتى حزيران/يونيو ٢٠١٣.
٢	تحليل المخصصات غير المستخدمة لعام ٢٠١٢ والالتزامات المسجلة ولكنها لم تدفع بعد حتى الآن (الالتزامات غير المصفاة) لتقدير المستوى الذي يمكن عنده إرجاؤها أو إعادة توجيهها	أُجري في آذار/مارس ٢٠١٣ استعراض تقرر على أثره إلغاء أو تأجيل التزامات يناهز مبلغها مليون دولار أمريكي.
٣	جعل الالتزامات قاصرة على الأنشطة التي يمكن إنجازها على نحو تام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	أظهر الاستعراض الذي أُجري لهذا الغرض أن الأغلبية العظمى من الالتزامات المدرجة في الوثيقة ٣٦م/٥ تقترن بأنشطة يُزمع تنفيذها حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولذا، لم يتأثر سوى قدر محدود جداً من الالتزامات بهذا القرار (أقل من ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي).
٤	تخفيض أجور الخبراء الاستشاريين وأعدادهم بنسبة ٢٠٪	أصدرت المنظمة تعليمات بشأن تخفيض أجور الخبراء الاستشاريين وتقليص أعدادهم. ولم يمر بعد ما يكفي من الوقت ليتسنى تحديد تأثير هذه التعليمات.
٥	الفصل بين عقود قطاع الشركات/العقود التجارية وتخفيض تكاليفها	تُجرى حالياً عمليات استعراض للعقود القائمة، ومن المفترض أن يتسنى تحقيق وفورات إضافية عند استكمال هذه العمليات.
٦	الإبقاء على تجميد استقدام الموظفين، واستعراض الوظائف المحددة على أنها لازمة لتنفيذ مهام حاسمة	أُنشئ فريق كُلِّف باستعراض جميع طلبات التوظيف وبتقديم توصيات بهذا الشأن إلى المديرة العامة. ويتم حالياً استعراض الوظائف المحددة على أنها لازمة لتنفيذ مهام حاسمة وتُجرى بموازاة ذلك مناقشات بشأن خطة التنفيذ الخاصة بفترة العامين المقبلة.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/4
Part III Add.

١٩٢م ت/٤
الجزء الثالث ضميمة

باريس، ٢٠١٣/٨/٢٩
الأصل: إنجليزي

البند **٤** من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الثالث

متابعة التقييم الخارجي المستقل لليونسكو، وتنفيذ أهداف خارطة الطريق، والوضع المالي للمنظمة وآثاره على تنفيذ الوثيقة ٣٦م/٥

ضميمة

الملخص

عملاً بالقرار ١٩١م ت/٢٦، تقدم المديرة العامة في هذا التقرير

- أحدث التوقعات بشأن عجز الميزانية الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥ وأثره على التدفق النقدي وتنفيذ البرنامج.

١ – عملاً بالقرار ١٩١م ت/٢٦، تقدم المديرة العامة في القسم التالي أحدث التوقعات بشأن عجز الميزانية الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥ وأثره على التدفق النقدي.

السيناريو المتوقع في الوثيقة ٣٦م/٥

٢ – اتبعت المديرة العامة، على النحو الوارد في الوثيقة ١٩١م ت/٢٦، نهجاً متعدد الوجوه للتصدي للوضع المالي الحالي، تضمن اتخاذ تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف، وإنشاء صندوق خاص للطوارئ بلغ إجمالي الأموال فيه، في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٣، ٧٥,١ مليون دولار أمريكي من الأموال المودعة، ووضع حد أقصى مخفض للميزانية قدره

٤٦٥ مليون دولار أمريكي لخطط العمل المدرجة في الوثيقة ٣٦م/٥، وذلك لمراعاة المساهمات المتوقع استقطاعها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وسد العجز الذي سُجل في فترة العامين الماضية.

٣ – وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من هذه القيود المالية، واصلت المديرة العامة التزامها بالاستمرار في عملية الإصلاح الجارية، كما يتجلى في وضع الأهداف الثمانية عشر المدرجة في خارطة الطريق والتي ترد مناقشة أكثر تفصيلاً بشأنها في الجزء الثالث أعلاه.

وفيما يتعلق بالوضع المالي، يؤدي **مبلغ الإنفاق المتوقع البالغ قدره ٥٠٧,٤ مليون دولار أمريكي** (٥١٧,٦ مليون دولار منها ١٠ ملايين دولارات أمريكية من التبرعات إلى البرنامج العادي) إلى عجز قدره ٤١,٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بالحد الأقصى للنفقات الذي حددته المديرة العامة والبالغ قدره ٤٦٦ مليون دولار أمريكي.

وكان الحد الأقصى للنفقات قد حُدد أصلاً بمبلغ قدره ٤٦٥ مليون دولار أمريكي، أي ٢٩٪ أقل مما ورد في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة، لمراعاة استقطاع ٢٢,٥٪ من المساهمات المقررة وسد مبلغ قدره ٤٢ مليون دولار أمريكي من عجز الميزانية الواردة في الوثيقة ٣٥م/٥ المتعلق بعدم سداد دولة عضو مستحقاتها في عام ٢٠١١. ورُفع الحد الأقصى للنفقات ليصل إلى ٤٦٦ مليون دولار أمريكي من خلال تسوية التزامات الفترة ٢٠١٠–٢٠١١.

ويتعلق عجز التمويل البالغ قدره ٤١,٤ مليون دولار باستيعاب عجز عام ٢٠١١ ويمثل انخفاضاً نسبته ٢٢,٣٪ مقارنة بما ورد في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة. وتم تخفيض عجز التمويل البالغ قدره ٥٠,٥ مليون دولار أمريكي والذي ورد في الوثيقة ١٩١م ت/٤ الجزء الثاني بمبلغ قدره ٩ ملايين دولارات أمريكية لمراعاة التعديلات التي طرأت على خطة العمل في حزيران/يونيو ٢٠١٣، وذلك على النحو التالي:

- تخفيض قدره ٣ ملايين دولارات أمريكية بسبب الكشوف النهائية لمستحقات الأمم المتحدة التي تبيّن أنها أقل مما كان متوقعاً، وإرجاء تنفيذ بعض جوانب إصلاح الشبكة الميدانية والتعديلات التي شهدتها، خلال عملية التنفيذ، خطط العمل المتعلقة بالأنشطة بعدما تم تمويل الاجتماعات النظامية من مصادر أخرى منها صندوق الطوارئ؛
- تخفيض قدره مليونا دولار أمريكي في توقعات نفقات الموظفين إثر توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن أجور موظفي فئة الخدمة العامة؛
- تخفيض قدره أربعة ملايين دولارات أمريكية يتعلق بإلغاء المخصصات للزيادات المتوقعة في التكاليف (الباب الخامس من الميزانية) والتأخيرات التي شهدها تعيين الموظفين في الوظائف اللازمة لتنفيذ مهام حاسمة.

٤ – وإضافة إلى المبادرات المتعلقة بعملية الإصلاح الجارية والقيود المفروضة حالياً (على النحو الوارد في الوثيقة ١٩٠م ت/٣٤)، يتم اتخاذ المزيد من التدابير لتحقيق وفورات إضافية منها ما يلي:

- استعراض منتظم للالتزامات غير المصفاة، وتحليل المخصصات غير المستخدمة والالتزامات المسجلة التي لم تُدفع بعد – لتقدير المستوى الذي يمكن عنده إرجاؤها أو إعادة توجيهها؛
- مواصلة تحديد الالتزامات بالأنشطة التي يمكن إنجازها على نحو تام بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ فقط؛

التدفق النقدي

تجري إدارة التدفق النقدي بتطبيق تدابير لخفض التكاليف واحتوائها، والمطالبة بالسداد المبكر أو العاجل للمساهمات. ويمكن الاطلاع على تقرير عن التوقعات المتعلقة بالمساهمات والتدفق النقدي في الوثيقة ٣٧م/٣٤.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والتسعون بعد المائة

192 EX/4 Part IV

١٩٢م ت/٤ الجزء الرابع

باريس، ٢٠١٣/٨/٢٣
الأصل: إنجليزي

البند **٤** من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الرابع

تقرير المديرة العامة عن مدى التقدم المحرز في المرحلة الأولى من إصلاح الشبكة الميدانية

الملخص

تقدم المديرة العامة في هذه الوثيقة تقريراً يتضمن أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ عملية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا، كما تقدم لمحة عامة عن الأنشطة المزمع الانتهاء من تنفيذها خلال فترة العامين الحالية لضمان تنفيذ المرحلة الأولى من إصلاح الشبكة الميدانية تنفيذاً كاملاً قبل تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعملاً بالقرار ١٩١م ت/٢٤، تقدم المديرة العامة أيضاً تقريراً بشأن "تسلسل التبعية الإدارية، ولا سيما بين المكاتب الإقليمية المتعددة القطاعات والمكاتب الوطنية، وكذلك بين المقر والمكاتب الميدانية".

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٩.

المقدمة

١ – اعتمد المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين خطة بشأن الإصلاح الشامل للشبكة الميدانية لليونسكو من أجل الارتقاء بجودة وفعالية الخدمات التي توفرها للدول الأعضاء، وضمان حضور أكثر مرونة وبروزاً على المستويين الإقليمي والوطني، وتعزيز التجانس مع جهود تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتمثل المرونة والارتقاء بالجودة وتحقيق الكفاءة الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشاملة للمنظمة التي تقوم بها المديرة العامة. وسعياً إلى تأمين الاستقرار المالي لعملية إصلاح الشبكة الميدانية، اعتمد المؤتمر العام كذلك خطة التنفيذ المعدلة التي اقترحتها المديرة العامة، وأقر اقتراحها بأن تقتصر مرحلة التنفيذ الأولى على أفريقيا، مرجئاً بذلك تنفيذ عملية الإصلاح في الدول العربية إلى الفترة التي تشملها ميزانية عامي ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢ – وأحاط المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثمانين بعد المائة علماً بنتائج المشاورات مع الدول الأعضاء الأفريقية والعربية. كما أحاط في دورتيه التسعين بعد المائة والحادية والتسعين بعد المائة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الأولى من عملية إصلاح الشبكة الميدانية، وطلب من المديرة العامة أن توافيه في دورته الرابعة والتسعين بعد المائة بتقرير آخر عما يُحرز من تقدم إضافي في هذا الشأن. وتقدم المديرة العامة في هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن حالة التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الأولى من إصلاح الشبكة الميدانية.

ثانياً – التقرير المرحلي

٣ – تضم بنية الشبكة الميدانية الجديدة خمسة مكاتب إقليمية متعددة القطاعات، تقع في الأماكن التالية: داكار لمنطقة الساحل/غرب أفريقيا، وأبوجا لغرب أفريقيا، وياوندي لأفريقيا الوسطى، ونيروبي لشرق أفريقيا. ولا تزال المشاورات والمفاوضات جارية بشأن موقع المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي.

٤ – ومنذ الدورة التسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تم الانتهاء من التنفيذ في أربع من المناطق الأفريقية الخمسة، وهي: الساحل/غرب أفريقيا، وغرب أفريقيا/منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأفريقيا الوسطى، وشرق أفريقيا. وفي ظل القيود المالية المفروضة على موارد المنظمة، أمكن تحقيق ذلك بفضل قرار المديرة العامة بتخصيص موارد لذلك من صندوق الطوارئ.

٥ – وفيما يتعلق بمنطقة الساحل/غرب أفريقيا، أُنشئ المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات في داكار ليشمل عمله بوركينا فاسو والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغينيا بيساو ومالي والنيجر. ونجحت عملية التفاوض مع حكومة السنغال بشأن تخصيص مبانٍ أكبر للمكتب الإقليمي، وسينتقل المكتب العام المقبل إلى المباني الجديدة التي قدمتها حكومة السنغال بسخاء. وتماشياً مع بنية الشبكة الميدانية القائمة على مبدأ ثنائية المستوى، تم تحويل المكتب الجامع السابق في باماكو إلى مكتب وطني لمالي.

٦ – وفيما يتعلق بغرب أفريقيا/منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أُنشئ المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات الجديد في أبوجا بنيجيريا. ويشمل عمل المكتب بنين وتوغو وسيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا. وتماشياً مع بنية الشبكة الميدانية القائمة على مبدأ ثنائية المستوى، تم تحويل المكتب الجامع السابق في أكرا إلى مكتب وطني لغانا. وإضافة إلى ذلك، أُنشئ مكتب وطني جديد في أبيدجان بفضل المساعدة السخية التي قدمتها حكومة كوت ديفوار.

٧ – وفيما يتعلق بأفريقيا الوسطى، أُنشئ المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات الجديد في ياوندي بالكامرون. ويشمل عمل المكتب أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساوتومي وبرنسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكامرون والكونغو. ووفرت حكومة الكامرون مباني جديدة وأكبر لليونسكو. وتم تحويل المكتب الجامع السابق في ليبرفيل إلى مكتب وطني لغابون. وسيتم الإبقاء على المكاتب الوطنية الواقعة في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبرازافيل بجمهورية الكونغو. وبالتعاون مع حكومة بوروندي، تم تحويل المكتب الوطني السابق فيها إلى "بيت للسلام". ويتم توسيع المكتب الفرعي في لواندا، بأنغولا، كي يتماشى مع البرنامج الذاتي النفع الذي أقامته حكومة أنغولا.

٨ – أما في شرق أفريقيا، فقد أُنشئ المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات الجديد في نيروبي ليشمل عمله إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وسيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر وموريشيوس. وتم تحويل المكتب الجامع السابق في دار السلام إلى مكتب وطني لجمهورية تنزانيا المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أُنشئ مكتب وطني جديد في جوبا بجنوب السودان.

٩ – وأخيراً، كان من المتوقع أن يتم اتخاذ قرار في ربيع عام ٢٠١٣ بشأن موقع المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات لمنطقة الجنوب الأفريقي الذي سيشمل عمله بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزمبيق وناميبيا. وفيما يتعلق بخطة تنفيذ عملية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا، كان من المتوقع أن يبدأ المكتب الإقليمي المتعدد القطاعات في جنوب أفريقيا عمله بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولكن بما أنه لم يتم اتخاذ القرار حتى الآن، فسيصعب الإبقاء على هذا التاريخ. وبناء على القرار الذي سيُتخذ بشأن موقع المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، ستطرأ تغييرات على وضع المكتبين الجامعين القائمين حالياً في هراري ووينديهوك. وسيتم الإبقاء على المكتب الوطني لموزمبيق الواقع في مابوتو.

١٠– وفيما يتعلق بمكتب الاتصال مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، القائم في أديس أبابا، فإنه أصبح يضطلع بعمله وتم تعزيزه بمزيد من الموظفين. وتقوم الحكومة الإثيوبية حالياً بتغطية كامل نفقات تشييد مبنى جديد متاخم لمبنى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. وسيضم هذا المرفق الجديد جميع هيئات اليونسكو في هذا البلد بما في ذلك معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا.

١١- وكان من المنتظر في البداية أن يتم إنشاء مجمّع الدعم الإقليمي بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ولكن تقرر تأجيل إنشائه إلى تموز/يوليو ٢٠١٣ نظراً إلى عملية الإصلاح الجارية لنظم الموظفين الإداريين في مقر المنظمة. ونظراً إلى التوقعات المالية الصعبة لفترة العامين التي تشملها الوثيقة ٣٧م/٥، تم إيقاف إنشاء هذا المجمّع إلى أن تتضح الرؤية تماماً بشأن الموارد المتاحة للمنظمة خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥.

ثالثاً – التبعية الإدارية

١٢- طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٩١م ت/٢٤ من المديرة العامة أن تقدم إليه في دورته الثانية والتسعين بعد المائة تقريراً بشأن تسلسل التبعية الإدارية، ولا سيما بين المكاتب الإقليمية المتعددة القطاعات والمكاتب الوطنية، وكذلك بين المقر والمكاتب الميدانية.

١٣- وبعدما استعرضت المديرة العامة الوضع الراهن للبنية الميدانية، اقتنعت بأن البنية الميدانية الحالية لا تتيح بعد قدراً كافياً من تفويض السلطات ومن المرونة لرؤساء المكاتب الميدانية أو مديريها، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تعقيد التبعية الإدارية ونظم المساءلة. وأصبح ضرورياً اعتماد إطار مساءلة مبسط يقر بأن المكاتب الميدانية القائمة في جميع المناطق تمثل طليعة المنظمة وأن تعزيز صلاحيات مديري المكاتب الميدانية ورؤسائها وموظفيها إصلاح رئيسي كي تصبح اليونسكو أكثر فعالية واستجابة. ويجب أن يقوم إصلاح الشبكة الميدانية على **تحقيق اللامركزية الحقيقية في البرامج** وما يتبع ذلك من **لامركزية في السلطات ومن مرونة** في التنفيذ والإدارة. فإن المقر يتولى حالياً تصميم البرامج وتنفيذها. وقد تأخر كثيراً اعتماد تغيير في النهج المتبع: وأصبح هذا التغيير ضرورياً لا لاعتبارات تحقيق الكفاءة فحسب، بل أيضاً لسببين أهم من ذلك، ألا وهما تمكين اليونسكو من أن تكون أكثر فائدة للدول الأعضاء على الصعيد القطري، وتبرير عملية إصلاح الشبكة الميدانية. ومن حيث المبدأ، يجب اتخاذ القرارات على المستوى الأقرب لعملية التنفيذ.

١٤- وسعياً إلى ذلك، سيتمتع رؤساء المكاتب الميدانية ومديروها، في جميع المناطق، **بسلطات أوسع نطاقاً تشمل الإدارة العامة لعمليات مكاتبهم ومواردها المالية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء) وموظفيها** لتحقيق النتائج المنشودة من خطط العمل المعتمدة. وسيقدم جميع الموظفين في أي مكتب ميداني (سواء كان مكتباً إقليمياً أو وطنياً أو مكتب اتصال) تقاريرهم مباشرة إلى رئيس المكتب أو مديره بدلاً من رفعها إلى قطاعات المقر أو مرافقه. ومن ثم، ستعزَز صلاحيات الرؤساء والمديرين بحيث يكونون أول المسؤولين وأول الخاضعين للمساءلة عن الأداء العام لمكاتبهم. ونظراً إلى أن المكاتب الميدانية تؤدي دوراً طليعياً في تنفيذ البرامج، فإنها تحتاج إلى قدر كاف من السلطة لمواجهة التحديات اليومية وتلبية المتطلبات البرنامجية التي تواجهها في أعمالها. ويمثل تحقيق اللامركزية الحقيقية في إدارة البرامج والموظفين خطوة رئيسية في سبيل تحقيق ذلك.

١٥- وعليه، ينبغي أن تقوم اللامركزية على **تفاعل حيوي بين المقر والمكاتب الميدانية** يتضمن مشاركة ملائمة من المكاتب الإقليمية، بحيث يكفل انتفاع المنظمة، على مختلف الصعد، انتفاعاً كاملاً **بحلقة مستمرة من تبادل المعلومات بين السياسات والخبرات:**

- **سيتحمل رؤساء المكاتب الميدانية أو مديريها المسؤولية الكاملة عن تنفيذ البرامج في البلدان التي تشملها أعمال وحداتهم الميدانية وسيخضعون للمساءلة عن هذا التنفيذ.**
- **وسيظل مساعدو المديرة العامة مسؤولين وخاضعين للمساءلة عن الاتساق العام للبرنامج وتحقيق النتائج، فضلاً عن تقديم الإرشادات والدعم البرنامجي بحسب الاقتضاء** إلى الوحدات الميدانية في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بجميع جوانب تصميم البرنامج وتنفيذه والموارد المخصصة له.
- وستواصل **المكاتب الإقليمية المتعددة القطاعات** تقديم إرشادات بشأن السياسات العامة، ودعم تقني وخدمات لإدارة المعارف إلى المكاتب الوطنية ووحدات التنسيق. وستساعد المكاتب هذه الوحدات بحسب الاقتضاء في مجالي الرصد والتقييم فضلاً عن علاقتها بالأمم المتحدة وبالهيئات الإقليمية ودون الإقليمية.
- وفيما يتعلق **بالمسائل الخاصة بالبرنامج،** يتمثل المبدأ المعمول به في أن يقوم تفويض السلطات إلى رئيس المكتب الميداني أو مديره وخضوعه للمساءلة فيما يخص جميع جوانب تصميم البرنامج وتنفيذه ميدانياً على ما يلزم من مشاورات مسبقة مع قطاعات المقر. **وسيكون تحديد البرنامج موضع مناقشات واتفاق بين المكاتب الميدانية والمقر** وكذلك بين المكاتب الوطنية والإقليمية وبين المكاتب الميدانية والمعاهد في مرحلة إعداد خطط العمل، قبل بداية فترة العامين التي تشملها الميزانية مباشرة (على الرغم من الانتقال إلى برنامج الأعوام الأربعة، فإنه ينبغي افتراض استعراض البرامج الميدانية القائمة كل عامين لمراعاة الوضع الجديد للميزانية وما قد ينشأ من مشكلات أخرى). وستنظَم هذه المشاورات بحيث تكفل الاتساق العام في الغايات والوسائل بين النهوج العامة والميدانية، وستتضمن مناقشات بشأن دور اليونسكو تجاه منظومة الأمم المتحدة. وفي حال نشوب خلاف بين الميدان والمقر (أو بين المكاتب الإقليمية والوطنية) إما في مرحلة إعداد خطط العمل أو تنفيذها، ينبغي حل هذه المشكلات أولاً فيما بين الوحدات الميدانية الفردية والمقر. وإذا استمر الخلاف، فسيقوم مكتب التخطيط الاستراتيجي بالنظر في المشكلات بالتشاور مع الأطراف المعنية وإصدار توصية للمديرة العامة. وأما فيما يتعلق بالقضايا الأوسع نطاقاً أو بالخلافات المستمرة بين مكاتب فردية أو عدة قطاعات، فقد يُطلب من لجنة إدارة البرنامج التابعة للأمانة التحكيم فيها.
- وسيتحمل رؤساء المكاتب الميدانية أو مديروها المسؤولية الكاملة عن **تقديم التقارير** بشأن تنفيذ برامجهم. وستجرى عمليات **الرصد والتقييم** تحت مسؤوليتهم بمساعدة المقر والمكاتب الإقليمية بحسب الاقتضاء.

- وخلال فترة العامين، سيقدم **الموظفون الميدانيون** تقاريرهم مباشرة إلى رؤساء المكاتب الميدانية أو مديريها فيما يتعلق بجميع جوانب تصميم البرنامج وتنفيذه. ولكن سيتواصل عقد مشاورات منتظمة بين المكاتب الميدانية والمقر فيما يتعلق بجميع المشكلات المحتملة المتعلقة بالبرامج.

١٦- وسيعهد إلى مكتب التخطيط الاستراتيجي بعدة مهام رئيسية هي:

(أ) سيضمن مكتب التخطيط الاستراتيجي، في إطار دوره التقليدي كمنسق عام لعملية تخطيط العمل، عقد ما يلزم من مشاورات على جميع المستويات خلال هذه العملية، وبخاصة بين الميدان والمقر، وذلك لفض الخلافات أولاً بأول. وسيتضمن ذلك تقديم الدعم اللازم عند الاقتضاء إلى الوحدات الميدانية في إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية مثلاً (انظر أدناه)؛

(ب) سيتولى مكتب التخطيط الاستراتيجي تنسيق وتلقي التقارير المنتظمة التي تقدمها الوحدات الميدانية بشأن تنفيذ البرنامج *(وهي عملية سنوية في الوقت الحالي؛ وقد تتحول إلى عملية تجري كل ستة أشهر تماشياً مع الجدول الزمني النظامي للوثيقة م ت/٤)*؛

(ج) سيتولى المكتب تنسيق تقييم أداء رؤساء الوحدات الميدانية بالاستناد إلى تنفيذ أنشطة البرنامج ولكن كذلك بمراعاة الجوانب الأخرى المتعلقة بمسؤولية رؤساء المكاتب الميدانية. وينبغي أن يتم ذلك بالتشاور مع القطاعات والمرافق بحسب الاقتضاء وأن تعرض تفاصيله في إطار مبادئ توجيهية محددة؛

(د) سيدعم المكتب مشاركة المكاتب الميدانية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من الأدوات المشتركة للبرمجة على الصعيد القطري.

١٧- وستتولى إدارة أفريقيا المهام التالية:

(أ) التنسيق المؤسسي والمشترك بين القطاعات للأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا وللعلاقات والمبادرات الكبيرة الخاصة بها، وذلك بالتعاون الوثيق مع القطاعات والمكاتب المعنية؛ وستعمل إدارة أفريقيا على نحو وثيق للغاية مع جميع الهيئات التي تتولى في الأمانة مسؤولية تصميم الأولوية المتمثلة في أفريقيا وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

(ب) الاضطلاع بدور جهة اتصال تُعنى بعلاقات اليونسكو مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك بالتشاور الوثيق مع القطاعات، ومع مكتب الاتصال في أديس أبابا والمكاتب الميدانية المعنية. وينبغي أن تقوم العلاقات مع الحكومات بمراعاة رؤى التكامل الإقليمي التي توافق عليها هذه الحكومات مثل طرق مساعدة هذه الحكومات في سياساتها الخاصة بالتعليم العالي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) أو التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الجماعات الاقتصادية الإقليمية (الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد))؛

(جـ) الاضطلاع، في ظل إصلاح آلية حضور اليونسكو في الميدان، بدعم المكاتب الإقليمية الخمسة المتعددة القطاعات والمعاهد من الفئة ١ العاملة في المنطقة والتي تدعمها آلية تشاور منتظمة بين المكاتب الميدانية والمقر؛

(د) تنسيق عملية التأمل الاستشرافي بشأن أفريقيا ولا سيما من خلال تنظيم اجتماعات استشرافية في نهاية كل عامين، تضم ممثلين وخبراء ينتمون إلى مناطق أخرى، لتحديد الأولويات أو تأكيدها؛

(هـ) تحقيق تكامل أفضل لليونسكو مع آليات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي مع الحرص بوجه خاص على تعاون المكاتب الإقليمية تقنياً ومالياً مع الآليات القائمة.

رابعاً – تنفيذ عملية إصلاح الشبكة الميدانية

١٨- في ظل الوضع المالي الصعب الراهن، توصي المديرة العامة بأن يتم إيقاف تنفيذ عملية إصلاح الشبكة الميدانية في المناطق الأخرى إلى أن تتضح الرؤية تماماً بشأن الميزانية الفعلية المخصصة للأعمال في فترة العامين المقبلة.

مشروع القرار المقترح

١٩- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالقرارات ١٨٧م ت/٣٣ و١٩٠م ت/٣١ و١٩١م ت/٢٤،

٢ – وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الرابع،

٣ – يحيط علماً باستمرار التقدم في تنفيذ المرحلة الأولى من عملية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا؛

٤ – ويحيط كذلك علماً بأن نظام التبعية الإدارية المعدل المزمع تنفيذه في إطار البنية الثنائية المستوى المعتمدة للشبكة الميدانية سيبقي على مدخل واحد، على نحو ما اقترحته المديرة العامة في أول الأمر وأقره المجلس التنفيذي في قراره ١٩٠م ت/٣١؛

٥ – ويوافق على وقف إنشاء مجمّع الدعم الإقليمي إلى أن تتضح الرؤية تماماً بشأن الموارد المتاحة للمنظمة خلال الفترة التي تشملها الوثيقة ٣٧م/٥؛

٦ – ويوصي بإيقاف تنفيذ عملية إصلاح الشبكة الميدانية في المناطق الأخرى نظراً إلى القيود المالية المفروضة خلال الفترة التي تشملها الوثيقة ٣٧م/٥؛

٧ – ويطلب من المديرة العامة أن تقدم إليه في دورته الرابعة والتسعين بعد المائة تقريراً عن حالة تنفيذ المرحلة الأولى من عملية إصلاح الشبكة الميدانية التي تقتصر على أفريقيا.